

الملاك

اغانى ترا الاشته
بكشف الغممة
للمقرئ







سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

مدير التحرير : عايد عياد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تليفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
العدد ٤٧٢ - رمضان ١٤١٠ - إبريل ١٩٩٠ KITAB AL-HILAL

أسعار البيع للعدد العادي فئة ١٥٠ قرشاً

لبنان : ٧٠٠ ليرة . الاردن : ٦٠٠ فلس . الكويت : ٥٠٠ فلس . العراق : ١ دينار .
السعودية : ٧ ريال . البحرين : ١٢٠٠ فلس . الدوحة : ٨ ريال . دبي : ٨
دراهم . أبوظبي : ٨ درهم . مسقط : ٨٠٠ بيزة . تونس : ١٦٥٠ مليما . المغرب :
١٥ درهما . غزة والضفة : ١ دولار . الجمهورية العربية اليمنية : ٨ ريال .
جمهورية اليمن الديمقراطية : ١٥٠ سنتا . لندن : ١٥٠ بنى . إيطاليا : ٣٠٠٠ ليرة .

اشتريته من شارع المتنبي ببغداد
ففي 18 / ذو الحجة / 1443 هـ
ففي 17 / 07 / 2022 م هـ

سرمد حاتم شكر السامرائي

الغلاف تصميم الفنان
محمد أبو طالب

٢. سرمد حاتم شكر

إِخْلَامُ الرُّوحِ بِكُشْفِ الْغَمِّ

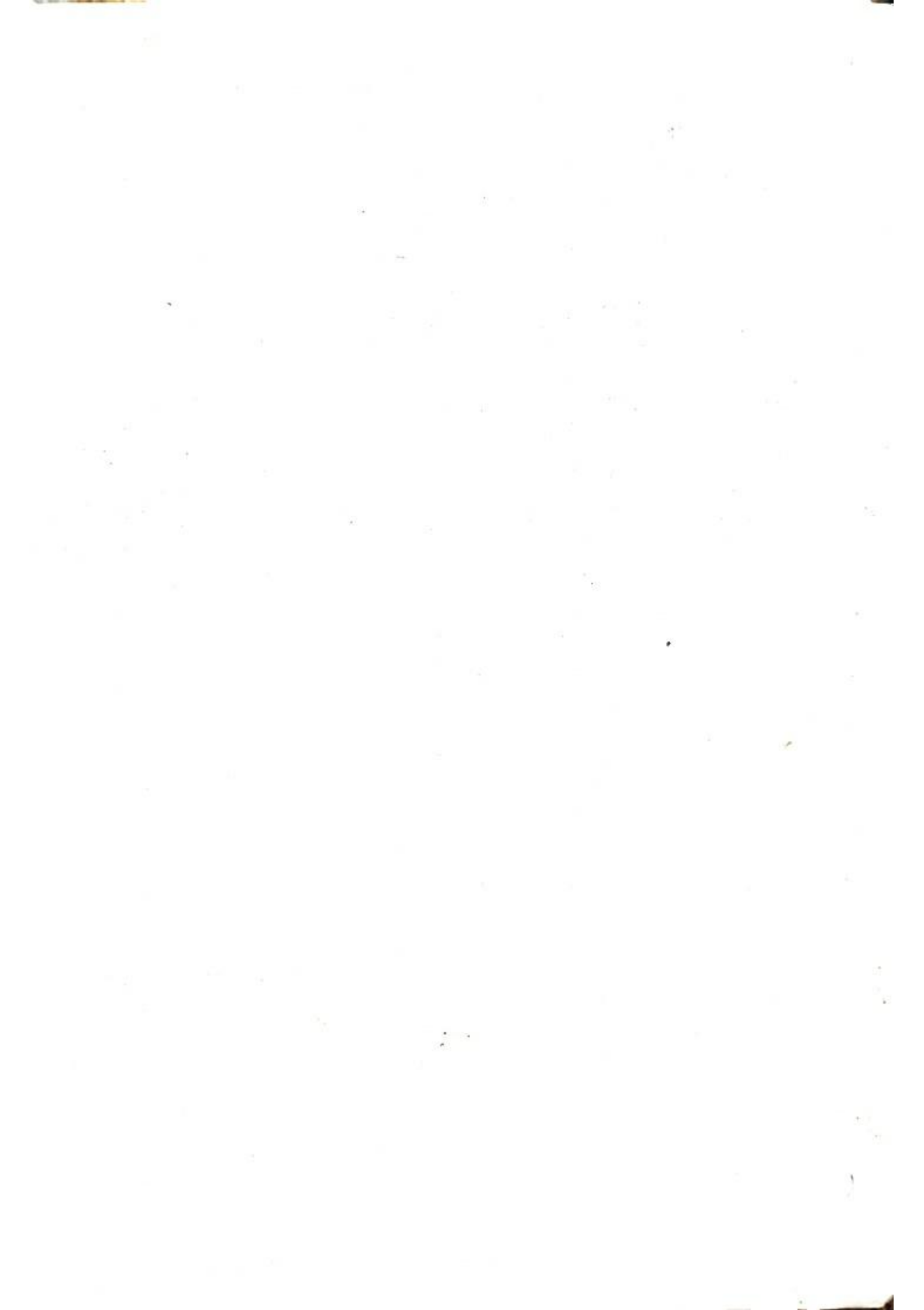
تأليف

نقي الدين أحمد بن علي المقرئ

تقديم

الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور

دار الهلال



تقديم

إذا جاز لنا أن نطلق على عصر سلاطين المماليك في مصر والشام اسم « عصر النهضة الثانية » في عالم الاسلام ، نظرنا لما تميز به ذلك العصر من انجازات ضخمة في شتى الآفاق السياسية والحضارية ، فاننا نلمس من خلال دراسة تلك النهضة أن القرن التاسع الهجرى - الخامس عشر الميلادى - شهد نشاطا واسعا في علم التاريخ ، ذلك أن هذا القرن زخر بعدد وافر من اعلام المؤرخين الذين سموا بصنعة التاريخ وأثروا المكتبة التاريخية بمئات المؤلفات المتعددة الألوان المتباينة الطابع والأهداف ، منها كتب الحوليات والطبقات والتراجم والسير والوقائع وغيرها .

ونذكر من مؤرخى القرن التاسع الهجرى - الخامس عشر للميلاد - على سبيل المثال لا الحصر ، ابن حجر صاحب كتاب « انباء الغمر » وكتاب « الدرر الكامنة » ، والعينى صاحب كتاب « عقد الجمان فى تاريخ أهل

الزمان » و خليل بن شاهين صاحب كتاب « زبدة كشف
الممالك وبيان الطرق والمسالك » وابن تغرى بردى
صاحب كتاب « النجوم الزاهرة » وكتاب « المنهل
الصابى » وكتاب « حوادث الدهور فى مدى الأيام
والشهور » ، وابن الصيرفى صاحب كتاب « نزهة النفوس
والإبدان فى تواريخ أهل الزمان » وكتاب « أنباء الحصر
فى أنباء العصر » ، والسخاوى صاحب كتاب « التبر
المسبوك فى نيل السلوك » ، وابن اياس صاحب كتاب
« بدائع الزهور فى وقائع الدهور » ، والسيوطى صاحب
كتاب « حسن المحاضرة بأخبار مصر والقاهرة » وكتاب
« تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين » ... وغير هؤلاء من
المؤرخين الذين لم نذكر سوى نماذج من مؤلفاتهم .
على أنه يعنىنا من هذا الحشد الكبير من مؤرخى
القرن التاسع الهجرى المؤرخ تقي الدين أحمد بن على
المقريزى ، الذى يعتبر دون أدنى شك شيخ مؤرخى ذلك
العصر ، ذلك أن عظمة المقريزى لا ترجع الى وفرة
مؤلفاته وغناها بالمادة العلمية فحسب ، وانما أيضا الى
صدق حاسته التاريخية وبعد نظره ، وقدرته على ربط
الأسباب بالنتائج ، وتقويم الأحداث تقويما دقيقا بعيدا
عن ملكة تاريخية مرهفة .

وقد ولد المقريزى فى القاهرة حوالى سنة ٧٦٦هـ
(١٣٥٦م) ، وتوفى فيها سنة ٨٤٥هـ (١٤٤٢م) ،
واتصفت نشأته بطابع دينى علمى قوى ، فتتلمذ على عدد
من كبار شيوخ عصره ممن زخرت بهم القاهرة فى عصر

سلاطين الممالك ، وفى شبابه ولى عدة وظائف ، منها وظيفة موقع بديوان الانشاء بالقلعة - وهى من الوظائف التى كان لا يليها الا من هو على قدر كبير من سعة العلم والثقافة وحسن الأسلوب . ثم عين المقريزى بعد ذلك نائبا ينوب عن قاضى القضاة الشافعى ، وتولى الخطابة بجامع عمرو ثم بمدرسة السلطان حسن حتى ولى الامامة لجامع الحاكم مع نظارة هذا الجامع ، ثم صار مدرسا للحديث بالمدرسة المؤيدية ، وفى سنة ٨٠١ هـ - أى فى عهد السلطان الظاهر برقوق - ولى حسبة القاهرة والوجه البحرى ، كذلك تردد على دمشق عدة مرات حيث قام بالتدريس فى بعض مدارسها . وعندما عاد من دمشق الى القاهرة اعتزل الوظائف العامة ، وعكف على التأليف حتى صنف من الكتب ما خلد اسمه على رأس مؤرخى وعلماء عصره .

● ثروة نادرة

وتتصف الثروة الضخمة التى خلفها المقريزى فى مجال المؤلفات التاريخية بأن قسما منها عبارة عن كتب كبيرة ضخمة متعددة الاجزاء ، والقسم الآخر عبارة عن كتب صغيرة أو كتيبات هى أقرب الى الرسائل أو المقالات التى يعالج كل منها موضوعا محددا بعينه . فمن الموسوعات الضخمة التى ألفها المقريزى نذكر حوليته كتاب (السلوك لمعرفة دول الملوك) ، وقد أرّخ فيه

المقريزى لمصر منذ بداية الدولة الأيوبية حتى قبيل وفاته سنة ٨٤٥هـ . وكتاب فى خطط مصر والقاهرة أسماه « المواعظ والاعتبار وذكر الخطط والآثار » ، كتاب « المقهى الكبير » الذى استهدف به المقريزى أن يكون معجما لتراجم أهل مصر وحكامها والوافدين عليها منذ اقدم العصور حتى أيامه .

أما مكتبة المقريزى الصغيرة فتضم عددا من المؤلفات المحددة ' الحجم والهدف ، يعالج كل منها موضوعا معينا ذا صبغة تاريخية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية ... أو غير ذلك ، مما يجعل لكل كتاب وزنا خاصا .. ومن هذه الكتب - على سبيل المثال - ما خصصه المقريزى لموضوع الأوزان والأكيال والمقاييس والنقود ، ومنها ما تعرض لذكر قبائل العرب التى نزلت بمصر منذ الفتح الاسلامى ، وانفرد بعضها بالقاء أضواء على جغرافية حضرموت فى جنوب شبه الجزيرة العربية أو على الدويلات الاسلامية ، بالحبشة ، واختص أحدها بتناول موضوع التنازع والتنافس على الخلافة بين بنى أمية وبنى هاشم ...

ومهما يكن من أمر ، فإننا نرى أن أهم مؤلفات المقريزى الصغيرة هو كتاب « إغاثة الامة بكشف الغمة » ، نظرا لما يحويه من آراء اقتصادية واجتماعية قيمة ، وهى آراء سبق بها المقريزى عصره بكثير ، وبعبارة أخرى فإن المقريزى فى هذا الكتاب لم يكن مؤرخا عظيما فحسب بل ايضا ناقدا اجتماعيا كريما

ومحلا اقتصاديا مبرزاً .

ويرى البعض أن المقریزی فی عنايته بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية انما تأثر باستاذہ ابن خلدون الذی التقى به وتلمذ علی یدیه . ولكن علينا ان نلاحظ أن عظمة ابن خلدون فی میادين الفكر الاقتصادي والاجتماعی انما تتمثل اساسا فی مقدمته الشهيرة وما تحویها من نظرات فلسفية عميقة ، حقيقة انه استشهد فی آرائه فی تلك المقدمة بكثير من الشواهد التاريخية ولكنه عندما ينتقل الى سرد أحداث التاريخ فی كتابه « العبر وديوان المبتدأ والخبر » لا يعطى نفس القدر من الاهتمام للعوامل الاجتماعية والاقتصادية وأثرها فی تشكيل التاريخ وانما يغلب علی كتابته طابع السرد العام للأحداث التاريخية . أما المقریزی فنراه فی كتاباته التاريخية ينظر بعين إلى أحداث التاريخ ، والعين الأخرى الى الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت فی تشكيل تلك الأحداث مما يوضح أنه كان يتمتع بحاسة فكرية نفاذة .

● ظواهر للأزمة الاقتصادية

وتبدو هذه الحاسة أشد ما تكون وضوحا فی كتاب « اغاثة الأمة بكشف الغمة » ، وهو الكتاب الذی أراد به المقریزی أن يكشف النقاب عن الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر منذ أقدم العصور حتى أيامه فی

النصف الأول من القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر للميلاد . ويبدو أن الذى دفعه الى تأليف هذا الكتاب هو أنه فقد ابنته الوحيدة فى الوباء الذى اجتاح مصر بين سنتى ٧٩٦ ، ٨٠٨ هـ ، مما ترك اثرا عميقا فى نفسه ، فعكف على الكتابة فى تتبع تلك الظاهرة وتعليلها وتحليلها حتى فرغ من تدوين مادتها العلمية فى أقل من عام ، وبعد ذلك قام « بترتيب هذه المقالة وتهذيبها فى ليلة واحدة من ليالى المحرم سنة ثمان وثمانمائة » .

وفى هذا الكتاب ربط المقرئ بين ثلاث ظواهر أساسية ، هى انخفاض منسوب الفيضان مما يترتب عليه عدم توافر المياه اللازمة لزراعة الأرض ، فيعم القحط وتنتشر المجاعة . وهذا بدوره يؤدى الى هزال الدواب وضمور الاجساد لنقص التغذية ، حتى يعجز الانسان والحيوان عن تحمل الجوع فيتساقطوا فريسة للموت فى الطرقات ، وربما ظلت جثثهم ملقاة أياما فى العراء لا يوجد من يدفنها ويوارئها فى التراب ، حتى يؤدى تعفنهما الى انتشار الوباء .

وهكذا تتبع المقرئى الازمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر منذ القدم - قبل الطوفان - حتى أيامه ، فربط بين « قصر مد النيل » من جهة ، والقحط ونقص الغلال من جهة أخرى ، وما يترتب على هذا وذاك من نتائج ، اذ « أنتشر الوباء وفشت الأمراض ، وكثر الموتى حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم » ، ولم يفت المقرئى فى كتابه « اغاثة الأمة » ان يشير الى أن هذه

النكبات التى يتعرض لها البشر بين فينة وأخرى انما هى عقوبة ينزلها الله عز وجل بالناس « اذا خالفوا أمره وأتوا محارمه فيصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم » .
ويصف المقريزى ما كان ينتاب المجتمع فى تلك الظروف القاسية ، اذ كثيرا ما « ماج الناس » ، وسادت الاضطرابات وتنتشر الفتن ، ويكثر الخطف والعدوان ، فى حين لا يجد بعضهم الا التضرع الى الله فيقصدون الجوامع للدعاء والابتهال وتأدية صلاة الاستسقاء ، وربما اشتد تزاحمهم عند محاريب المساجد ، فيموت بعضهم « فى الزحام » ولا تصلى الجمعة .
وكما يحدث عادة فى تلك الظروف يستغل بعض التجار الموقف ، فيتلاعبون بالعملة والنقود ، ويختزنون الغلال ويرفعون اسعارها فى صورة مبالغ فيها ، بحيث تعجز عامة الناس عن شراء مايتقوتون به . ومن المعروف أن أسعار السلع والحاجات مرتبطة بعضها ببعض ، فاذا قلت الغلال وارتفع سعر الخبز ، سحب ذلك ارتفاع سعر « السكر والعسل ، وعدمت الفواكه ، وقفزت أسعار الفروج والبطيخ والسفرجل والبيض وقل وجودها فى الأسواق » .

وكانت الفئة المستفيدة من هذه الأوضاع هم عامة التجار والباعة «فتكثر أرباحهم وتزداد فوائدهم » . فاذا كان الحاكم حازما فانه يبادر بالنظر فى « أمر الاسعار ، فضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، « وتقدم الا تباع الغلات الا هناك

فقط » . هذا مع وضع تسعيرة للخبز والغلال وربما لجأت الحكومة الى توزيع الفقراء والمعوزين على أرباب الأموال والقادرين ، بحيث يقوم كل منهم باطعام عدد من الجياع .

ويوضح المقريزي أن هذا الخلل الاقتصادي كان يصحبه خلل اجتماعي واضح ، يتمثل في انكماش الطبقة الوسطى التي هي عماد أي مجتمع ، في الوقت الذي تتضخم الطبقتان العليا والدنيا في المجتمع ، ومعنى هذا أن المجتمع يصاب بانتفاخ في طرفيه وضمور في وسطه ، ففي تلك الازمات الاقتصادية يزداد ثراء الطبقة العليا - التي يطلق المقريزي على افرادها « أهل الدولة » ويصفهم بأنهم « تزايدت في الملذات رغبتهم وعظمت في احتكار اسباب الرفه نهمتهم » . ويأتي هذا الخلل الاجتماعي مصحوبا بارتفاع اجور « أرباب الصنائع » من الحرفيين والعمال والمهنيين « كالبناء والفعلة وأرباب الصنائع والمهن » ، ويحدث هذا كله في الوقت الذي تنكمش فيه الطبقة الوسطى من العلماء والفقهاء والمستخدمين ونحوهم ، فيصبحون « بين ميت أو مشتهى الموت لسوء ما حل بهم » ، وهكذا يصاب المجتمع بصدع خطير بعد ان يهتز بناؤه ويختل توازنه . وعندما يستعرض المقريزي في كتابه « اغاثة الأمة » ذلك الخلل وتلك النكبات ، فانه لا يكتفى بوصف الاحداث وانما يتخطى ذلك الى النقد والتحليل وتحكيم ما يهتدى اليه فكره من مبادئ وقوانين اقتصادية واجتماعية ، وفي كل ذلك يلتزم المقريزي بأسلوب واضح يجمع بين العمق

والايجاز ، ولعل أعظم ما يسترعى الانتباه هو ان المقريزى لا يكتفى بوصف الداء ، وانما يحاول جاهدا ان يضع يده على اسبابه ليتوصل الى الدواء ، وهذا هو ما قصده من العنوان الذى اختاره لكتابه ، وهو « اغاثة الأمة بكشف الغمة » أى كشف الغم والشدة وإزالة الكرب لاغاثة الامة من المصائب التى تحل بها .

أما أسباب « هذه المحن » فيقسمها المقريزى الى قسمين قسم يرتبط بالكوارث الطبيعية ، وهى ما يعبر عنه المقريزى « بأحوال الوجود وطبيعة العمران » ، ويعنى بذلك « قصور جريان النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره ، او آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها او رياح تتلفها أو جراد أكلها . وما شابه ذلك ؟

ويرجع المقريزى القسم الثانى من أسباب تلك الكوارث الى « سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد » ، وذلك أنه أخذ على الحكام عدم تولية مناصب الدولة لمن يستحقها ، فوصل الى ادق المناصب « كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال كل جاهل ومفسد وظالم ... لتوصله بأحد حواشى السلطان .. » أى يكفى أن يكون احد هؤلاء الجهلة المفسدين على صلة بالمقربين من الحاكم ليلقى منصبا خطيرا ، مما يؤدى الى اهدار القيم وهدم جهاز الدولة وضياع هيبتها ، ويبدى المقريزى أسفه لأن المسؤولين والحكام لم يفيقوا فى تلك المحن .

وبدلاً من أن ينتبهوا في تلك الظروف القاسية إلى خطورة الأوضاع التي تمر بها البلاد والعباد ، إذا بهم يهونون من شأنها ولا ينظرون إلا تحت أقدامهم .. وهكذا « تزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح العباد ، وأنهمكوا في اللذات لتحقق عليهم كلمة العذاب » على قول المقریزی .

ويربط المقریزی بين ولاية الوظائف العامة وانتشار الرشوة ، بحيث غدت وظائف الدولة « لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل . ولم يكن هذا الأمر بخاف على الحكام وحاشيتهم » وإنما يذكر المقریزی أن الحكام أنفسهم « طمعوا في أخذ الأموال والبراطيل والحميات » .

وفي تفسيره للأزمات الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد ، ألقى المقریزی باللوم على الحكام لتلاعبهم بالعملة واكتثارهم من ضرب النقود الرديئة والمزيفة ، مما ترتب عليه اختفاء العملة السليمة الجيدة من السوق ، وفقاً للقانون الذي وضعه جريشام بعد ذلك بأكثر من قرن من الزمان والذي ينص على أنه إذا وجدت في السوق عملتان أحدهما جيدة والآخرى رديئة ، فإن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق . ويؤكد المقریزی على أن الذهب والفضة فقط هما أساس المعاملات الاقتصادية « ولا تصلح المعيشة إلا بهما » . ولكنه يوضح أن انحراف الحكام وعدم التزامهم بالقواعد الاقتصادية السليمة ، جعلهم يكثر من ضرب الفلوس

النحاسية ، ويفرضون على الناس التعامل بها ، فاختلفى الذهب والفضة » ودهى الناس بسبب ذلك داهية اذهبت المال واوجبت قلة الاقوات ، وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود .

وبعد فان المؤرخ تقى الدين احمد بن على المقريزى الذى عاش فى حلقة من حلقات العصور الوسطى اثبت فى كتابه « اغاثة الامة بكشف الغمة » أنه تجاوز بفكره دائرة تلك العصور ، اذ استطاع ان يقدم من الآراء والاحكام ما يردده اليوم رجال الفكر فى عصورنا الحديثة .

وقد استرعى هذا الكتاب انظار الباحثين فى جامعاتنا منذ نحو نصف قرن ، فقام استاذنا المرحوم الدكتور محمد مصطفى زيادة - استاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة القاهرة - بتحقيق الكتاب بالاشتراك مع المرحوم الاستاذ الدكتور جمال الدين محمد الشيال . وصدر كتاب « اغاثة الامة » لأول مرة سنة ١٩٤٠ عن لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ثم صدرت طبعة ثانية جديدة منقحة للكتاب سنة ١٩٥٧ وهى الطبعة المعتمدة .

د . سعيد عبدالفتاح عاشور

أسماء المراجع المتداولة في الحواشي

ابن إياس (محمد بن أحمد .. الحنفى المصرى) :
بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ٣ أجزاء ، (بولاق ،
القاهرة ، ١٣١١ هـ) .

ابن بطوطة (محمد بن عبد الله اللواتى الطنجى) :
تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، ٤
أجزاء .

(ed. Defrémery & Sanguinetti, Imprimeriale, Im-
periale Paris, 1853-1859).

انظر أيضاً (Gibb) فى المراجع الأوربية .
ابن مماتى (الأسعد شرف الدين أبى المكارم بن أبى
سعيد ..) قوانين الدواوين (مطبعة إدارة الوطن ،
القاهرة ، ١٢٩٩ هـ) .

ابن وصيف شاه (إبراهيم) : كتاب أخبار مصر لما
قبل الإسلام . كتاب جواهر البحور ووقائع الأمور ،
وعجائب الدهور (مخطوط رقم ٢٢٥٥ تاريخ ، دار الكتب
المصرية) .

أبو الفداء (الملك المؤيد عماد الدين .. إسماعيل) :
المختصر في أخبار البشر (دار الطباعة ، إستانبول ،
١٢٨٦ هـ) .

أبو المحاسن (جمال الدين يوسف بن تغرى بردى) :
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (دار الكتب
المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٩) .

البغدادى (عبد اللطيف) : كتاب الإفادة والاعتبار
(مطبعة المجلة الجديدة ، القاهرة ، سنة ؟) .

حسن (حسن إبراهيم) . الفاطميون في مصر
(وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٩٣٢) .

حسن (زكى محمد) . كنوز الفاطميين (دار الآثار
العربية ، القاهرة ، ١٩٣٧) .

السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن ..) حسن
المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، جزءان . (مطبعة
الموسوعات ، القاهرة ، ١٣٢١ هـ) .

الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير) : تاريخ الرسل
والملوك . (De Goeje)

عنان (محمد عبد الله) : مصر الإسلامية وتاريخ

الخطط المصرية ، (مطبعة دار الكتب المصرية ،
القاهرة ، ١٩٣١) .

فهرس دار الكتب المصرية .

القلقشندى (أبو العباس أحمد ...) صبح الأعشى
فى صناعة الإنشا ، ١٤ جزءاً ، (دار الكتب المصرية ،
القاهرة ، ١٩١٣ - ١٩١٩) .

الكندى (أبو عمر محمد بن يوسف) . كتاب الولاة
والقضاة .

(ed R. Guest...)

الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب
البصرى البغدادى) : الأحكام السلطانية (مطبعة
الوطن ، القاهرة ، ١٢٩٨ هـ) .
محيط المحيط .

المقرىزى (تقى الدين أحمد بن على ...) :
الأوزان والأكيال الشرعية . (ed. Tychsen, Rostock, 1797)
السلوك لمعرفة دول الملوك ، نشر محمد مصطفى
زيادة ، ج ١ ، (مطبوعات لجنة التأليف والترجمة
والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٣ - ١٩٣٩) .
(شذور العقود فى ذكر النقود) (ed. Tychsen, Rostock, 1797) .

أنظر أيضا . (De Sacy) فى أسماء المراجع الأوربية .

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جزءان

(بولاق ، القاهرة ، ١٢٧٠ هـ) .
النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) ،
نهاية الأرب فى فنون الأدب (دار الكتب المصرية ،
القاهرة ، ١٩٢٩) .
ياقوت (شهاب الدين ابو عبد الله ... الحموى) :
كتاب معجم البلدان ، ٦ اجزاء .
(ed. Wustenfelf, Leipzig, 1866-1870).

المراجع الأوربية

- Cambridge Mediaeval History, Vol. 2.
De Bouard (M.) : Sur L'exolution Monétaire
de l'Egypte Mèdiévale. (Rev. Soc. Econ.
Polit. Etc. XXX, la Caire, 1939).
Defrémery & Sanguinetti : Ibn Battoutah,
Voyages.
انظر ابن بطوطة فى المراجع العربية .
De Sacy (Sylvestre) : Traité Des Monnaies
Musulmanes, trad.de l'Arabe de Makrizi
(Bibliothèque des Arabisants Français.
Tome 1. pp. 9-66; Le Caire, Imprimère de
l'Institut Français, d'Archeologie Orien-
tale, 1905).
Dozy (R.P.A.) : Dictionnaire Des Noms Des
Vêtements chez

Les Arabes. (Amsterdam, Müller, 1845).

Supplément Aux Dictionnaires Arabes (Brill, Leiden, 1881).

Gibb (H.A.R.) : Ibn Battuta. (Beutterworth. London 1929).

Encyclopaedia of Islam.

Lane-Poole (Stanley.) : Caire. (Dent, London, 1924).

Le Strange (G) : Palestine Under The Moslems. (Palestine Exploration Fund, London, 1890).

Muir (Sir W.) : The Caliphate. ed. Weir. (Edinburgh, Grant, 1924).

Quatremère, (E) : Histoire Des Sultans Mamlouks. 2 Vols. (Paris 1037 – 1852).

Sauvaire, (M. H.) : Matériaux Pour Servir à l'Histoire de la

Numismatique et de la Métrologie Musulmanes, 2 Volumes. (Extrait du Journal Asiatique, Paris, Imprimerie Nationale, 1872, 1885).

(ن)

كتبها لتكون فصلاً من فصول كتاب « إغاثة الأمة » ، ثم جعلها بعد ذلك كتاباً مستقلاً بعنوان خاص .

وسيلأحظ القارىء فى ثنايا المتن هنا عرضاً لطيفاً
للأساليب التى كان أرباب الحكم فى مصر يطبقونها
لتخفيف آلام المجاعات وأمراضها عن الشعب المصرى
فى العصور الوسطى ، وهى لا تختلف كثيراً عن وسائل
الملوك والحكام فى التاريخ الأوروبى إزاء الكوارث المماثلة
فى نفس العصور ، غير أنه مما يدعو الى الغرابة أنه برغم
تتابع المجاعات ، وبرغم ان هذا الكتاب مفرد لتاريخها فى
مصر ، لم يذكر المقرئى سوى حادثتين يمكن الاستدلال
منهما على يقظة الشعب وثورته على ما كان هنالك من
أسباب اقتصادية عددها المقرئى وأسهب فى شرحها .

والكتاب - إلى هذا كله - يتضمن إشارات علمية
معقولة ذات أهمية للمشتغلين بكتابة التاريخ المصرى فى
العصور الوسطى ، ومن تلك إرجاع الفتح الفاطمى لمصر
إلى عامل اقتصادى فوق العوامل الحربية المعروفة ،
ومنها أيضاً أن الخليفة الفاطمى كان يلقب أحياناً بلقب
« السلطان » ، وأن لفظ « روزنامج » كان من مصطلح
الدواوين الفاطمية بمعناه المعروف فى العهد العثمانى .

ورجعنا فى نشر هذا الكتاب إلى ثلاث نسخ مخطوطة ،
وهى : نسخة ضمن مجموعة من مؤلفات المقرئى
الصغرى بمكتبة ولى الدين بجامع بايزيد .

(ق)

Tychsen (O. G.) : Al-Makrizi Historia Mone-

tae. Arabical ecodice Escorialensi. (Rostock, 1797).

(انظر المقریزی فی المراجع العربیة) .

Wiet (G.) : Les Biographies du Manhal Safi, (Memoires De L'Institut D'Egypte. T. 19, Le Caire, 1932).

Zetterstèen (K.V.) : Beiträge zur Geschichte der Mamlukensultane.

(Brill, Leiden, 1919).

المقرىزى

كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة

(١ ب) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
الحمد لله مصرّف الأمور بحكمته ، ومُجريها كيف يشاء
بقدرته ، أنعم على قوم فأوقفهم على ماخفى من بديع
صنعتة ، ووفقهم لاتباع ما درّس من شريعته ، وآتاهم بياناً
وحكماً ، وألهمهم معارف وعلماً ، وأيدهم فى أقوالهم ،
وسددهم فى أفعالهم ، حتى بينوا للناس أسباب ما نزل من
المحن ، وعرفهم كيف الخلاص مما حلّ بهم من جليل
الفتن ، وأضلّ آخرين فاكثروا فى الأرض الفساد ، وأملى
لهم حتى أهلكوا بطغيانهم العباد والبلاد ، واستدرجهم
من حيث لا يشعرون ، فهم فى ضلالهم يعمهون ، وبياطلهم
يفرحون ، ولعباد الله يُذلّون ، وعن عبادة ربّهم
يستكبرون .

أحمده حمد عبد عرّف قدر أنعم الله عليه فعجز عن

شكرها ، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله ،
فاعتمد عليه في تيسير عسرها .

وصلى الله على نبينا محمد الذي هدى الله به العباد ،
وأزال بشرعته الجور والفساد ، وعلى آله وأصحابه ،
وأوليائه وأحبابه ، صلاة لا ينقطع مددها ، ولا يحصى
عددتها .

وبعد فإنه لما طال أمد^(١) هذا البلاء المبين ، وحل فيه
بالخلق أنواع العذاب المهين ، ظن كثير من الناس أن
هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مرّ في زمن
شبهها ، وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها ، ولا يكون
أبداً عن الخلق انفصالها ، وذلك أنهم قوم لا يفقهون ،
وبأسباب الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن
روح الله آيسون ، ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى
نهايته ، وعرفه من^(٢) أوله إلى غايته ، علم أن ما بالناس
سوى تدبير الزعماء والحكام ، (١٢) وغفلتهم عن النظر
في مصالح العباد ، لا أنه كما مرّ من الغلوات^(٣) ،

(١) كذا في م (١٤ ب) فقط ، وفي نسخة والتي اعتمدت أصلاً
للنشر ، وكذلك ك (١٩ ب) « أمر » .

(٢) كذا في نسختي م (١٤ ب) ، ك (١٩ ب) ، أما نسخة وفتنصها :
« وعرف من أوله غايته » ، وهو ركيك ناقص .

(٣) كذا في جميع النسخ : والصحيح « أغلية » ، ومفرده « غلاء »
بفتح الغين ، أما « الغلوات » فمفردها « الغلوة » ، ومعناها « المرة
والغاية » ، ورمية السهم أبعد ما يقدر عليه « وتجمع أيضاً على « غلاء »
بكسر الغين . (محيط المحيط) .

وانقضى من السنوات^(٤) المهلكات ، إلا أن ذلك يحتاج
الى ايضاح وبيان ، ويقتضى إلى شرح وتبيان ، فعزمت
على ذكر الأسباب التى نشأ منها هذا الأمر العظيم ،
وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصائب الشنيع ،
وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ، ويرفع البلاء ، مع
الإلماع بطرف من أسعار هذا الزمن ، وإيراد نبذ مما غبر
من الغلاء والمحن ، راجيا من الله سبحانه أن يوفق من
أسند إليه أمور عبادته ، وملّكه مقاليد أرضه وبلاده ، الى
ما فيه سداد الأمور ، وصلاح الجمهور ، [إذ الأمور^(٥)]
كلها - [قلّها^(٦)] وجلّها - إذا عرفت أسبابها سهل على
الخبير صلاحها ، وبالله المستعان على كل ماعزّ وهان ،
[وَهُوَ يَقُولُ الْحَقُّ وَيَهْدِي^(٧) إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ]

(٤) كذا فى نسختي م ، ك ، وفى « السنون » ، وهو خطأ نسوى لعل
منشأه تهاون الناسخ .

(٥ ، ٦) اضيف ما بين الحاصرتين من نسختي م ، ك ، حيث العبارة
كالآتى : « إذ الأمور قلّها وجلّها » .

(٧) اضيف ما بين الحاصرتين من ك ، (١٢٠) ، وهو غير موجود فى
نسختي و ، م .

فصل فى ذكر مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة كلية

اعلم أيّدك الله بروح منه ، ووفقك إلى الفهم عنه ، أنه
لم تزل الأمور السالفة كلما كانت أصعب على من
شاهدها ، كانت أظرف عند (من ^(١)) سمعها . وكذلك
لاتزال الحال المستقبلية تُتصوّر فى الوهم خيراً من الحالة
الحاضرة ، لأن ملالة الحالة الحاضرة تزيّن فى الوهم
الحالة المستقبلية ، فلذلك لايزال الحاضر أبداً منقوصاً
حقه ، مجحوداً قدره ، لأن القليل من شرّه يُرى كثيراً ، إذ
القليل من المشاهدة أرسخ من الكثير من الخبر ، وإذ
مقاساة اليسير من الشدة أشق على النفس من تذكر
الكثير مما سلف منها ، مثال ذلك شخص أرّقته البراغيث
ليلة ، فتذكّر بذلك ليالى ماضية أرّقته فيها حرارة الحمى ،
فغير ذى شك أن توهم تلك الحمى ، وتذكّر تلك الأيام
الماضية ، أخفّ من دبيب البراغيث على جسمه فى وقته

(١) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م ، ك .

ذلك . ولا جرم أن هذا الحال وإن كان هكذا موقفاً
 في (٢) . الوقت الحاضر من الحس ، فليس كذلك حكمه في
 الحقيقة ، لأنه لا يقدر أحد أن يثبت القول بأن دبيب
 البراغيث على الجسم وقرصها أنكى من حرارة الحمى ،
 وأن السهر في حال الصحة أشد من السهر على (٢ ب)
 أسباب المنية .

ولما كانت الحالتان هكذا في التمثيل ، وجب علينا أن
 نسلم للقائلين الذين ضاقوا ذرعاً بحوادث زمنهم على
 ما زعموه من أن هذه الحوادث صعبة عليهم ، ولانسلم
 (لهم) (٣) . ما جاوزوا به الحد (٤) ، من [ادعائهم (٥) أنها
 في المقارنة والقياس أصعب من التي مضت ، مثاله] لو
 أن رجلاً قام من فراشه وهو بمصر في بعض أيام الشتاء
 سحراً ، وبرز (٦) إلى رحاب داره ، فرأى الأمطار نازلة
 والأرض بالماء قد امتلأت ، فقال هذا يوم شديد البرد ،
 لكان ذلك من قوله غير مردود ولا منكّر ، لأنه قال بما وجد
 في نفسه ، وبما جرت عادة الناس أن يقولوه . فإن عجز
 عن احتمال ما وصل إلى جسمه من البرد ، ورجع إلى

(٢) كذا في م فقط . وهو في و . ك . من .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م . ك .

(٤) كذا في م . ك . وهو في و . الحق .

(٥) ليس ما بين الحاصرتين وجود في و . ولكنه في م (١٥) . ك .

(٢ ب) .

(٦) كذا في م فقط . وفي ك . و . مر .

فراشه فالتحف ، وقال هذا اليوم برده أشد من البرد
الواقع ببلاد الروم والترك ، لم تجز هذه المقالة ، وعدَّ
قائلها في الضعف واللين والغرارة^(٧) بمنزلة بُنيّات الخدور
وربّات الحجول ، بل نُخرجه عن لحافه^(٨) ، ونُزّيه الأطفال
وكيف يمرّون في تلك المياه ويلعبون بها ، فيعلم إذا رأى
ذلك أن الذي أطنب فيه من الشكاية لزمانه ليس لإفراط
شدة الزمان ، لكنه لضعف صبره وقلة احتماله .

وسأذكر إن شاء تعالى من الغلوات^(٩) الماضية
مايتّضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن
التي^(١٠) نزلت بالناس في هذا الزمان بأضعاف مضاعفة ،
وإن كانت هذه المحنة مشاهدة وتلك خبراً .

وأعلم أن المسموع الماضي لا يكون أبداً موقعه من
القلوب موقع الموجود الحاضر في شيء من الأشياء ،
وإن كان الماضي كبيراً والحاضر صغيراً ، لأن القليل من
المشاهدة أكثر من الكثير بالسمع . والله يُؤتي الحُكْمَ
مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً ، وَمَا
يَذْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ . [والله يَقُولُ الْحَقَّ^(١١)] وَهُوَ يَهْدِي
السَّبِيلَ] .

(٧) الغرارة - بفتح الغين - التصابي بعد حنكة ، والغفلة : (محيط
المحيط) .

(٨) في و « بل يخرجه من لحافه وزيه بالأطفال ... » والصيغة المثبتة هنا
من م (١٥ ب) .

(٩) كذا في جميع النسخ ، وسنحافظ على هذه الصيغة فيما يلي بغير
تعليق . (انظر ص ٤ حاشية ٢) .

(١٠) في و « الذي » وهو كما بالمتن بالنسخ الأخرى .

(١١) ما بين الحاصرتين وارد في ك فقط .

فصل في إيراد ما حلّ بمصر من الغلوات وحكايات يسيرة من أنباء تلك السنوات

اعلم حاط^(١) الله نعمتك وتولّى عصمتك ، أن الغلاء
والرخاء مازالا يتعاقبان في عالم الكون والفساد ، منذ (٢
١) برأ الله الخليفة في سائر الأقطار وجميع البلدان
والأمصار ، وقد دَوَّنَ نَقْلَةَ الأخبار ذلك وبَسَطُوا خبره في
كتب التاريخ ، وعزّمتْ إن شاء الله تعالى أن أفرد كتاباً
يتضمن ما حلّ بهذا النوع الأنساني من المحن والكوائن
المجيحة ، منذ آدم عليه السلام ، وإلى هذا الزمن
الحاضر ، فإنني لم أرَ لأحد في ذلك شيئاً مفرداً^(٢) .
وأذكرُ هنا جليل ما حلّ بمصر خاصة من الغلاء فقط ، على
سبيل الاختصار ، والإضراب عن التطويل والإكثار^(٣) .

(١) كذا في جميع النسخ وهو صحيح ، ومعناه حفظ وصان وتعهّد
(محيط المحيط) .

(٢) في و « مفرداً » والصيغة المثبتة هنا من م (١٥ ب) ، وهي
أحسن .

(٣) ف و « الأكرار » .

فأقول وبالله أستعين فهو المعين ، قد ذكر الأستاذ إبراهيم بن وصيف^(٤) شاه فى كتاب أخبار لمصر لما قبل الإسلام ، وهو كتاب جليل الفائدة رفيع القدر ، أن أول غلاء وقع بمصر كان فى زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان [واسمه أفروس بن مناوش] الذى كان طوفان^(٥) . نوح عليه الصلاة والسلام فى زمنه ، على قول ابن هرجيب بن شهلوف^(٦) . وكان سبب الغلاء ارتفاع الأمطار وقلة ماء النيل ، فعقمت أرحام البهائم ، ووقع الموت فيها لما أراده الله سبحانه وتعالى من هلاك العالم بالطوفان . ثم وقع غلاء فى زمن فرعان بن مسور^(٧) ، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل

(٤) يوجد قبالة هذا الاسم . بهامش الصفحة فى و فقط . العبارة التالية بخط المتن ، ونصها « لإبراهيم بن وصيف شاه كتاب جليل كثير الفوائد فى أخبار مصر » ، ولعل المقصود بذلك كتاب « جواهر البحور ووقائع الأمور ، وعجائب الدهور » المنسوب الى ابن وصيف شاه . وفيه ذكر فضائل مصر ، وما ورد فى تاريخها القديم وأثارها من الاساطير ، يتلوه تاريخ ولايتها من المسلمين منذ الفتح العربى ، ومن هذا الكتاب نسخة فوتوغرافية بدار الكتب المصرية ، مأخوذة من نسخة خطية بالمتحف البريطانى ، هذا وقد اقتبس المقرئ كثيرا فى كتابه المواعظ والاعتبار من ابن وصيف شاه ، لكن الظاهر من تلك الاقتباسات ان المقرئ انتفع بكتاب اكبر من هذا الكتاب المشار اليه . (انظر فهرس دار الكتب المصرية ، ج ٥ ، ص ١٥٢ ، وايضا عنان ، فى مصر الاسلامية ، ص ٤٢ ، حاشية) .

(٥) أضيف مابين الحاصرتين من م (١٦١) . وهو وارد فى ك (٢٥ ب) ايضا ويوجد بالقلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٢) إشارة الى هذا الملك الفرعونى ، والى ان عهده يوافق زمن الطوفان .

(٦) فى م فقط (١٦١) « شهلوق » :

(٧) فى م فقط (١٦١) « مسود » .

الطوفان . وسببه أن الظلم والهرج كثر حتى لم ينكره أحد ، فأجدبت الأرض وفسدت الزروع ، وجاء بعقب ذلك الطوفان ، فهلك الملك فرعان وهو سكران ، وهو أول من سمي [باسم] فرعان^(٨) .

ثم وقع غلاء في زمن أتريب^(٩) بن مصرم ، ثالث عشر ملوك مصر بعد الطوفان ، وكان سببه أن ماء النيل توقّف جريه مدة [مائة^(١٠)] وأربعين سنة ، فأكل الناس البهائم حتى فنيت كلها ، وصار الملك أتريب ماشياً ، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يبسط كفيه ويقبضهما من الجوع ، فلما اشتد الأمر عليه ، وطال احتباس النيل ، وشمل الموت أهل الإقليم ، كتب أتريب إلى لادو^(١١) بن سام بن نوح عليه السلام بذلك ، فكتب لادو إلى أخيه أرفخشذ بن سام فلم يجبه بشيء ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام (٣ ب) ، فكتب إليه أتريب

(٨) يوجد بهامش الصفحة في و فقط العبارة التالية ونصها : « أول من يسمى فرعان » . وفي القلقشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٢) إشارة إلى هذا الملك أيضاً ، وإلى أولوليته في التسمية بهذا الاسم . (٩) ينسب القلقشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ ، ٤١٢) ، والمقرئزي (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٧٥) مدينة أتريب القديمة . وموضعها شرقي بنها الحالية بالوجه البحري إلى هذا الفرعون .

(١٠) اضيف ما بين الحاصرتين من م (١١٦) ويوجد بهامش الصفحة في و العبارة التالية « عدم جريان النيل أربعين سنة » . (١١) كذا في و ، وهو في م ، ك « لاوز » .

يلتمس منه الدعاء برفع منازل بأرض مصر ، فأجابه هود عليه السلام : إني أدعو لكم فى يوم كذا ، فانتظروا فيه جرى النيل . فلما كان ذلك اليوم جمع أتريب من بقى بمصر من الرجال والنساء وهم قليل عددهم ، فدعوا الله تعالى وضجّوا واستغاثوا إليه ، وكان ذلك عند انتصاف النهار فى يوم الجمعة ، فأجرى الله سبحانه وتعالى النيل فى تلك الساعة ، إلا أنه لم يكن عندهم ما يزرعونه . فأوحى الله سبحانه وتعالى إلى هود عليه السلام أن أبعث إلى أتريب بمصر أن يأتى لحف جبلها ، وليحفر بمكان كذا^(١٢) ، فكتب هود إلى أتريب يعلمه ، فجمع قومه وحفروا ، فإذا عقود قد عقدت بالرصاص ، وتحتها غلال كأنها وُضعت حينئذ ، وهى باقية فى سنبليها لم تدرس ، فمكثوا ثمانية شهور فى نقلها ، وزرعوا منها وتقوّتوا نحو خمس سنين . فاخبره أخوه صابر بن مصرىم^(١٣) أولاد قابيل بن آدم عليه السلام لما انتشروا فى الأرض وملكوها ، علموا أن حادثة تحدث فى الأرض ، فبنوا هذا البناء ووضعوا فيه هذه الغلال ، فزرعت مصر واخصبت حتى بيع كل أردب بدانق^(١٤) ودام الرخاء مدة مائتى سنة .

(١٢) يوجد بهامش الصفحة فى و فقط العبارة التالية : غريبة جدا تذكر .

(١٣) كذا فى و . وهو فى م (١٦ ب) « صابن مصرىم » .

(١٤) الدانق لفظ قديم فى الفارسية القديمة والإرمينية أيضا ، واستعمله العرب فى الجاهلية للدلالة على وزن معين ، وفى النقد أيضا ،

ثم وقع الغلاء فى زمن الملك الثانى والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان ، و [هو] الثانى من ملوك العمالقة ، وهو الثالث من الفراعنة فى قول مؤرخى القبط ، واختلف فى اسم هذا الملك ، ف قيل إن اسمه نهراوس ، وقيل بل اسمه الريان بن الوليد بن درمغ العمليقي ، وهذا الغلاء هو الذى دبّر أمر البلاد فيه يوسف عليه السلام ، وقد ذكره الله سبحانه وتعالى فى القرآن العظيم . وتضمنته التوراة ، واشتهر ذكره فى كتب الأمم الماضية والخالفة ، فأغنى عن ذكره .

ثم وقع غلاء^(١٥) وجذب هلكت فيه الزروع والأشجار ، وفقدت فيه الحبوب^(١٦) والثمار ، وعمّ الموت الحيوانات كلها ، وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام إلى فرعون ، وخبر هذا الغلاء مشهور فى كتب الأسرائيليين وغيرهم ، وكفى إشارة ودلالة عليه قوله سبحانه وتعالى (١٤) : وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ، وقوله تعالى : وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَصْنَا مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ .

ثم استعمل فى العصر الإسلامى كوزن ثقله عشر حبات من الشعير ، أو أربعين من حبات الأرز ، أو ثلاثة قراريط وثمان قيراط (Enc. Isl. Art. Danik)

(١٥) فى و « الغلا والجذب » ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٦ ب) ، وهى أصح لانسجام العبارة كلها .

(١٦) فى و « الحيوانات » ، واللفظ المثبت هنا من م (١٦ ب) ، وهو المقصود لاتساقه مع لفظ « الثمار » التالى له ، وبدليل ورود لفظ « الحيوانات » فى آخر الجملة .

ثم وقع بالأرض قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم أنواع^(١٧) من البلاء والمحن عمت المعمور من الأرض ، وخص مصر منها كثير من الغلاء ، ذكرناه في موضعه .

ثم جاء الله سبحانه وتعالى بالإسلام ، فكان أول غلاء وقع بمصر في سنة سبع وثمانين من الهجرة ، والأمير يومئذ بمصر عبد الله بن عبد^(١٨) الملك بن مروان ، من قبل أبيه ، فتشأ به الناس ، لأنه أول غلاء ، وأول شدة رآها المسلمون بمصر .

ثم وقع غلاء في الدولة^(١٩) الإخشيدية في محرم سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، والأمير يومئذ أبو القاسم أونوجور^(٢٠) بن الإخشيد ، فتارت^(٢١) الرعية ومنعوه من صلاة العتمة^(٢٢) في الجامع العتيق .

(١٧) في و « من أنواع البلاء والمحن عمت المعمور .. » والصيغة المثبتة هنا من م (١٦ ا) ، وهي احسن وأصح .
(١٨) ذكر أبو المحاسن (النجوم الزاهرة) - طبعة القاهرة - ج ١ ، ص ٢١٠ - ٢١٦) ان هذا الوالى هو الذى حول دواوين مصر من القبطية الى العربية .

(١٩) عبارة وكالاتى : « ثم وقع الغلاء في دولة الاخشيد » والصيغة المثبتة هنا من م (١٧ ا) ، وهي اكثر انسجاما مع اسلوب المتن .
(٢٠) في و « كافور » ، وهو خطأ ، والاسم المثبت هنا من م (١٧ ا) ، والمعروف ان حكم انوجور امتد من ٢٢٤ الى ٢٤٩ هـ ، وأن حكم كافور بدأ سنة ٣٥٥ هـ ، انظر مثلاً (Lane-Poole, Cairo, Tables P. 317)
(٢١) في و « فمنعته » ، والصيغة المثبتة هنا من م .
(٢٢) العتمة هنا الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق ، او وقت صلاة العشاء الآخرة ، (محيط المحيط) .

ثم (٢٣) وقع غلاء فى سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة ،
فكثر الفار فى أعمال مصر ، وأتلف الغلات والكروم
وغيرها ، ثم قصر النيل ، فنزع (٢٤) السعر فى شهر
رمضان . وفى سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة ، عظم
[الغلاء (٢٥)] ، حتى بيع القمح كل ويبتين (٢٦) ونصف
بدينار ، ثم طلب فلم يوجد ، وثارت الرعية وكسروا منبر
الجامع بمصر .

ثم (٢٧) وقع الغلاء فى الدولة الإخشيدية أيضا ،
واستمر تسع سنين متقابلة ، وأبتدأ فى سنة ثنتين
 وخمسين وثلاثمائة ، والأمير إذ ذاك على بن (٢٨)
الإخشيدي ، وتدبير الأمور إلى الأستاذ أبى الملك كافور
[الإخشيدى] ، وكان سبب الغلاء أن ماء النيل انتهت
زيادته إلى خمسة عشر ذراعا وأربعة أصابع ، فنزع

(٢٣) عبارة وهنا كالاتى : « وفى سنة ٣٤١ إحدى وأربعين وثلاثمائة
كثر الفار .. والنص المثبت بالمتن من م (١٧) .
(٢٤) معنى هذا الفعل هنا الجرى بسرعة ، ومنه مثلا نزع الفرس بمعنى
جرى طلقا من غير توقف . (محيط المحيط) .

(٢٥) اضيف ما بين الحاصرتين لتكميل العبارة .
(٢٦) الويبة مكيال للحبوب ، سعته سدس الأردب .
(٢٧) ليس ما بين الحاصرتين وجود فى و ، لكنه وارد فى م (١٧) .
وفى ك (٢٢ ب - ٢٣) .
(٢٨) تولى هذا الأمير الحكم فى مصر (٣٤٩ - ٣٥٥ هـ ، ٩٦٠ -
٩٦٦ م) ، بعد أخيه انوجور ، انظر تفصيل ذلك فى أبى المحاسن
(النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٣ ، ص ٢٢٥ ، وما بعدها)
والكندى (كتاب الولاة ، ص ٢٩٦) .

السعر بعد رخص ، فما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير ، وعزَّ الخبز فلم يوجد ، وزاد الغلاء حتى بلغ [القمح] كل ويبتين بدينار . وقصر مدَّ النيل في سنة ثلاث وخمسين ، فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعا و[أربعة^(٢٩)] أصابع ، واضطرب فزاد مرة ونقص أخرى حتى صار [في النصف^(٣٠)] من [شهر^(٣١)] بابه إلى قريب من ثلاثة عشر ذراعا ، ثم زاد قليلا وانحط سريعا ، فعظم الغلاء ، وانتقضت الأعمال لكثرة الفتن ، ونهبت الضياع والغلات ، وماج الناس في مصر بسبب السعر ، فدخلوا الجامع العتيق بالفسطاط في يوم جمعة ، وازدحموا عند المحراب ، فمات رجل وامرأة في الزحام ، ولم تُصلَّ الجمعة يومئذ ، وتمادى الغلاء الى سنة أربع وخمسين ، وكان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا وأصابع . وفي^(٣٢) سنة أربع وخمسين [نفسها] كان مبلغ [الزيادة] ستة عشر ذراعا وأصابع^(٣٣) . وفي سنة خمس وخمسين كان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا وأصابع (٤ ب) ، وقصر مدة وقلَّت جريته ، وفي سنة ست وخمسين لم يبلغ النيل سوى اثني عشر ذراعا وأصابع ، ولم يقع مثل ذلك في الملة الإسلامية ، وكان

(٢٩) اضيف مابين الحاصرتين من أبى المحاسن (النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٣ ، ص ٢٢٩) .

(٣٠ ، ٣١) اضيف مابين الحاصرتين من (١٧)

(٣٢ ، ٣٣) انفردت نسخة و فقط بالعبارة الواردة هنا بين الرقمين .

على إمارة مصر حينئذ الأستاذ كافور الإخشيدي ، فعظم الأمر من شدة الغلاء .

ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعددت الفتن ، وكانت حروب كثيرة بين الجند والأمراء قتل فيها خلق كثير ، وانتهبت أسواق البلد ، وأحرقت مواضع عديدة ، فاشتد خوف الناس ، وضاعت أموالهم وتغيرت نياتهم ، وارتفع السعر ، وتعذر وجود الأقوات حتى بيع القمح كل وية بدينار ، واختلف العسكر ، فلحق الكثير منهم بالحسن بن عبد الله بن طغج^(٣٤) ، وهو يومئذ بالرملة ، وكاتب الكثير منهم المعز لدين الله الفاطمي^(٣٥) . وعظم الإرجاف بمسير القرامطة إلى مصر ، وتواترت الأخبار بمجيء عساكر المعز من المغرب ، إلى أن دخلت سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة ، ودخل القائد جوهر بعساكر الإمام المعز لدين الله ، وبنى القاهرة المعزية ، وكان مما نظرفيه أمر الاسعار ، فضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم ، وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، وتقدم ألا

(٣٤) يوجد بهامش الصفحة في و . قبالة هذا الاسم ، العبارة التالية « طغج بضم الطاء المهملة والغين المعجمة وبعدهما جيم » .
(٣٥) اضاف المقرئى بايراد هذه الحقيقة هنا - وهو يصف الصنك السائد بمصر حين ذاك - سببا اقتصاديا لنجاح الفتح الفاطمي لمصر . وهذا عدا الاسباب المعروفة المتواترة ، انظر مثلا ابا المحاسن (النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٢ ، ٢٢٦ ، ج ٤ ، ص ٢٣ ، ومابعدا) .
راجع ايضا المقرئى (المواعظ والاعتبار - طبعة بولاق - ج ١ ، ص ٩٩) .

تُبَاع الغلات إلا هناك فقط ، ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة ، فكان^(٣٦) لا يخرج قدح قمح إلا ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب ، واستمر الغلاء إلى سنة ستين ، فاشتدَّ فيها الوباء ، وفشت الأمراض ، وكثر الموت حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم ، فكان من مات يطرح فى النيل . فلما دخلت سنة إحدى وستين انحلَّ السعر فيها ، واخصبت الأرض ، وحصل الرخاء .

ثم وقع الغلاء فى أيام الحاكم بأمر الله وتدبير [أبى^(٣٧) محمد] الحسن بن عمّار ، وذلك فى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، وكان سببه قصور النيل ، فإن الزيادة بلغت إلى ستة عشر ذراعا وأصابع ، فنزع السعر وطلب القمح (١٨ ١) فلم يقدر عليه . واشتد خوف الناس ، وأخذت النساء من الطرق ، وعظم الأمر وانتهى سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم ، ومشيت الأحوال بانحطاط السعر بعد ذلك ، فلما كانت سنة خمس وتسعين (١٥) وثلاثمائة توقف النيل حتى كسر الخليج فى آخر مسرى ، والماء على خمسة عشر ذراعا وسبعة أصابع ، وانتهت

(٣٦) فى و « بمكان » ، والرسم المثبت هنا من م (١٧ ب) .
(٣٧) اضيف ما بين الحاصرتين من م (١٧ ب) ، وكان هذا الرجل ، حسبما ذكر ابو المحاسن (النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٤ ، ص ١٢٢) احد الوصيين اللذين عينهما الخليفة العزيز ، وهو على فراش الموت ، للعناية بولده وخليفته الحاكم بأمر الله . وقد تلقب ابن عمار هذا بلقب امين الدولة ، فكان أول من استقام له هذا اللقب من المغاربة فى الدولة الفاطمية .

مملوءة دراهم فرقت في الصيارف ، ونودي في الناس بالمنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة ، وأن يحملوا ما بأيديهم منها إلى دار الضرب^(٤٤) ، وأجلوا ثلاثاً ، فشق ذلك على الناس لتلاف أموالهم ، فإنه كان يدفع في الدرهم الواحد من الدراهم الجُدُد^(٤٥) أربعة دراهم من الدراهم القطع والمزايدة^(٤٦) . وأمر أن يكون الخبز كل اثني عشر رطلاً بدرهم من الدراهم الجدد ، وأن يُصرف الدينار بثمانية عشر درهما [منها^(٤٧)] . وضُرب عدة من الطحانين والخبازين بالسيوط^(٤٨) ، وشهروا من أجل ازدحام الناس على الخبز ، فكان لا يباع إلا مبلولاً ، وقصر مد النيل حتى انتهت الزيادة إلى ثلاثة عشر ذراعاً

(٤٤) بنيت دار الضرب بالقاهرة في زمن الخليفة الأمر الفاطمي بجهة القشاشين قرب الجامع الأزهر ، وقد تولى بناءها الوزير المأمون بن البطائحى وسميت بالدار الأمرية ، انظر وصف هذه الدار وغيرها من دور الضرب بالاسكندرية وقوس وصور وعسقلان في القلقشندي . صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٦٩ ، ج ٤ ، ص ٤٦٥ ، الكندي : كتاب القضاة ، ص ٥٩٦ - ٥٩٩ ، ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٢٥ ، المقرئزي . كتاب الأوزان والأكيال الشرعية ، ص ٤٧ - ٥٠ ، المقرئزي . المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠٦ ، ٤٤٥ .

(٤٥) يظهر أن هذا اللفظ كان يستعمل دائماً للدلالة على ما يستجد ضربه من النقود بأنواعها في عهد من العهود تمييزاً لها في الغالب من النقود العتق ، انظر القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ . (٤٦) في و (الزائدة) وهي كذلك في ك أيضاً (٢٤ ١) .

(٤٧) اضيف ما بين الحاصرتين من م (١٨ ١) . (٤٨) كذا في و ، وهو جمع سوط ، على أنه غير وارد في محيط المحيط ، حيث الجمع سياط واسواط فقط .

الزيادة الى ستة عشر ذراعا واصابع ، فارتفعت
الأسعار ، ووقفت الأحوال فى الصرف ، فإن الدراهم
المعاملة^(٢٨) كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايمة^(٢٩)
والقِطْع ، فتعنت^(٤٠) الناس فيها . وكان صرف الدينار
سنة وعشرين^(٤١) درهماً منها ، فتزايد سعر الدينار [إلى
ان كان فى سنة^(٤٢) سبع وسبعين كل أربعة وثلاثين
درهماً بدينار] وارتفع السعر ، وزاد اضطراب الناس ،
وكثر عنتهم فى الصرف ، وتوقفت الأحوال من أجل ذلك ،
فتقدم الأمر بانزال عشرين صندوقاً من بيت^(٤٣) المال

(٢٨) المقصود بالدراهم المعاملة هنا ما كان منها مضروباً حسب
قوانين الدولة القائمة ، متداولاً بين الناس بقيمته الرسمية . انظر
القلقشندي (صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٦٥ - ٤٦٨) . وكذلك
(Dozy, Supp. Dict. Ar.)

(٢٩) فى و « الزايمة » ، والرسم المثبت هنا من م (١١٨) ، وكذلك
(١٢٤) ، ومما يلى هنا ايضا (ص ١٥ ، سطره) .
(٤٠) كذا فى م (١١٨) فقط وفى و ، ك (١٢٤) ، « فتعنت » انظر
مايلى بهذه الصفحة (سطر ٢) .

(٤١) فى و « عشرون » .
(٤٢) اضيف ما بين الحاصرتين من م (١١٨) ، وهو فى ك ايضا (٢٤
ب) .

(٤٣) كان مقر بيت المال فى مصر منذ الفتح العربى بالجامع العتيق ،
وينسب بناؤه الى قرّة بن شريك والى مصر (٩٠ - ٩١ هـ ، ٧٠٩ -
٧١٠ م) ، والى اسامة بن زيد التنوخى ايضا ، وهو صاحب الخراج فى
ولاية عبد الملك بن رفاعة على مصر (٩٢ - ٩٨ هـ ، ٧١٢ - ٧١٧ م) .
انظر وصف بيت المال فى ابن رسته : الاعلاق النفيسة ، ص ١٦ .
الكندى ، كتاب الولاة ، ص ٧٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ٢٦٦ ، المقرئى
المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ، ابن دقماق : الانتصار ج ٤ ، ص
٦٤ - ٦٥ ، وكذلك (Enc. Isl. Art. Masjid)

وأصابع ، فارتفعت الأسعار ، وبرزت الأوامر لمسعود الصقلي متولى^(٤٩) الستر بالنظر فى أمر الأسعار : فجمع خزان الغلال والطحانين والخبازين ، وقبض (على) ما بالساحل من الغلال ، وأمر أن لا تباع^(٥٠) للطحانين ، وسعر القمح كل تليس^(٥١) بدينار إلا قيراطا ، والشعير عشر وبيات بدينار ، والحبب عشر حملات بدينار ، وسعر سائر الحبوب والمبيعات ، وضرب جماعة بالسياط وشهرهم ، فسكن الناس بوجود الخبز ، ثم كثر ازدحامهم عليه ، وتعذر وجوده فى العشايا^(٥٢) ، فأمر أن لا يباع القمح على الطحانين بالسعر ، واشتد الأمر فبلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف ، والخبز ستة أرطال بدرهم ، وتوقف النيل عن الزيادة (٥ ب) ، فاستسقى الناس مرتين ، وارتفع السعر فبلغت الحملة الدقيق ستة دنانير ، وكُسِر الخليج والماء على خمسة عشر ذراعاً فاشتد الأمر ، وبلغ القمح كل تليس اربع دنانير ، والأرز (كل) ويبة بدينار ، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ، ولحم

(٤٩) لا يوجد بالقلقشندى (صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨٠ - ٤٩٨) ، فى باب الوظائف بالدولة الفاطمية ، موظف بهذا الاسم على انه يوجد فى (Dozy: Supp. Dict. Ar.) من يسمون باسم اصحاب الستائر ، وهم طائفة من الخدام الموكلين بالحريم .

(٥٠) اضيف ما بين الحاصرتين من م (١٨ ب) .

(٥١) التليس - والتليسة ايضا - كيس من الصوف أو الخوص ، ذوسعة معينة (Dozy: Supp. Dict. Ar.)

(٥٢) العشايا جمع عشى وعشية ، ومعناه آخر النهار ، او من صلاة المغرب الى العتمة . (محيط المحيط) .

الضأن بدرهم والبصل عشر ارطال بدرهم ، والجبن ثمانى
أواق بدرهم ، وزيت الأكل ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الوقود
رطل بدرهم .

وبلغت زيادة النيل فى سنة ثمان وتسعين [أربعة
عشر^(٥٣)] ذراعا وأصابع ، فلحقت الناس من ذلك شدائد .
وتمادى الحال إلى سنة تسع وتسعين [، فكسر الخليج
فى خامس عشر توت ، والماء فى خمسة عشر ذراعا ،
فنقص فى تاسع عشر توت وانحط ، فعظم الأمر ، وكظ
الناس الجوع ، فاجتمعوا بين القصرين ، واستغاثوا
بالحاكم^(٥٤) فى أن ينظر لهم ، وسأله ألا يهمل أمرهم ،
فركب حماره وخرج من باب البحر ، ووقف وقال : « أنا
ماض إلى جامع^(٥٥) راشدة ، فأقسم بالله لئن عدتُ
فوجدتُ فى الطريق موضعا يطؤه حمارى مكشوفاً من
الغلة لأضربن رقبة كل من يقال لى إن عنده شيئاً منها ،
ولأحرقن داره وأنهبن ماله » . ثم توجه وتأخر إلى آخر
النهار ، فما بقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة
حتى حملها من بيته أو منزله وشونها فى الطرقات ؛

(٥٣) انفردت نسخة م . (١٨ ١) بإيراد ما بين الحاصرتين .

(٥٤) فى و ، ك (٢٤ ب) « للحاكم » .

(٥٥) بنى الخليفة الحاكم بأمر الله هذا الجامع سنة ٣٩٣ هـ
(١٠٠٢ م) ، بجنوبى الفسطاط حيث نزلت قبيلة راشدة إبان الفتح
العربى لمصر ، وهذا أصل تسميته بذلك الاسم ، انظر القلقشندى :
صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٢٤٥ ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ،
ص ٢٨٢ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٤ ، ص
(١٧٧) .

وبلغت أجرة الحمار فى حمل النقلة الواحدة ديناراً ،
فامتلات عيون الناس ، وشبعت نفوسهم ، وأمر
[الحاكم] بما يحتاج إليه كل يوم ، ففرضه على أرباب
الغلات بالنسيئة ، وخيرهم بين أن يبيعوا بالسعر الذى
يقرره بما فيه من الفائدة المحتملة لهم وبين أن يمتنعوا
فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم من بيع شىء منها إلى حين
دخول الغلة الجديدة . فاستجابوا لقوله وأطاعوا أمره .
وانحلّ السعر وارتفع الضرر ، والله عاقبة الأمور .

ثم وقع غلاء فى خلافة المستنصر^(٥٦) ووزارة الوزير
الناصر لدين الله أبى محمد الحسن بن على بن عبد
الرحمن اليازورى^(٥٧) ، وسببه قَصْر النيل فى سنة أربع
وأربعين وأربعمائة ، وليس بالمخازن السلطانية شىء من
الغلات ، فاشتدت المسغبة ، وكان سبب خلو المخازن أن
الوزير (١٦٠) لما أضيف إليه القضاء فى وزارة أبى
البركات كان ينزل إلى الجامع بمصر فى يومى السبت

(٥٦) فى و « المستعين » ، وليس بين خلفاء الفاطميين من تسمى بهذا
الاسم ، والصحيح كما بالمتن ، نقلاً عن م (١٨ ب) .

(٥٧) بلغ هذا الوزير من سعة النفوذ وعظم الحظوة ان المستنصر سألّه
ان يقرن اسمه باسمه على السكة ، فكان ذلك لمدة شهر . انظر الكندى
كتاب القضاة ، ص ٣١٦ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص

والثلاثاء من كل جمعة ، فيجلس فى الزيادة^(٥٨) منه
للحكم على رسم من تقدّمه ، وإذا صلى العصر رجع الى
القاهرة .

[وكان] فى كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل
صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم ، والأخباز بمصر
فى أزمنة المساغب متى بردت لم يُرجع منها إلى شيء
لكثرة لكثرة مايعين^(٥٩) بها . وكان لعريف الخبازين دكان
يبيع الخبز بها ، ومحاذيها دكان آخر لصعلوك يبيع الخبز
بها أيضا ، وسعره يومئذ أربعة أرطال بدرهم وثمان ،
فرأى الصعلوك أن خبزه قد كان يبرد فأشفق من كساده ،
فنادى عليه أربعة أرطال بدرهم ، ليرغب الناس فيه ،
فانتال الناس عليه حتى بيع كلّهُ لتسامحه ، وبقي خبز
العريف كاسدا ، فحنق [العريف] لذلك ، ووكل به عونين
من الحسبة أغرماه عشرة دراهم ، فلما مرّ قاضى القضاة
ابو محمد اليازورى إلى الجامع استغاث^(٦٠) به ، فاحضر
المحتسب وأنكر عليه مافعل بالرجل ، فذكر [المحتسب]
ان العادة جارية باستخدام عرفاء فى الأسواق على أرباب

(٥٨) الزيادة من المسجد ما يضاف الى البناء الأصيل من جديد ،
ولجامع دمشق باب اسمه باب الزيادة ، وفى (Dozy. Supp. Dict. Ar.)
أن هذا اللفظ يستعمل بمعنى الباب نفسه .

(٥٩) فى و « يعسى به » وفى م (١٩) « يعشربه » ، وفى ك (٢٥)
(١) « يغشى به » .

(٦٠) فى و « فاستغاث »

البضائع ، ويُقبل قولهم فيما يذكرونه ، فحضر عريف الخبازين بسوق كذا ، واستدعى عونين من الحسبة ، [فوق الظن^(٦١)] أنه أنكر شيئاً اقتضى ذلك [.. فأحضر [الوزير] الخباز وأنكر عليه مافعله ، وأمر بصرفه عن العرافة : ودفع إلى الصعلوك ثلاثين رباعياً^(٦٢) من الذهب ، فكاد عقله يختلط من الفرح . ثم عاد [الصعلوك] إلى حانوته ، فإذا عجنته قد خبزت ، فنادى عليها خمسة أرطال بدرهم ، فمال الزبون إليه ، وخاف من سواه من الخبازين برّدَ إخبازهم فباعوا كبيعه ، فنادى ستة أرطال بدرهم ، فأدتهم الضرورة إلى اتباعه . فلما رأى اتباعهم [له] قصدَ نكاية العريف الأول وغيظه بما يرخص من سعر الخبز ، فأقبل يزيد رطلا رطلا ، والخبازون يتبعونه^(٦٣) في بيعه خوفاً من البوار ، حتى بلغ النداء عشرة أرطال بدرهم ، وانتشر ذلك في البلد جميعه ، وتسامع الناس [به] ، فتسارعوا إليه ، فلم يخرج قاضى القضاة من الجامع إلا والخبز (٦ ب) في جميع البلد عشرة أرطال بدرهم ، وكان يُبتاع للسلطان^(٦٤)

(٦١) أضيف ما بين الحاضرتين من م (١٩ ب) .

(٦٢) أشار المقرئ (شذور العقود ، ص ٢٤) إلى هذا النوع من النقد ، فقال أن الخليفة المأمون العباسى هو الذى استحدثه وسماه بذلك الاسم ، وأنه ضرب منه دراهم ودنانير .

(٦٣) فى و « يبيعونه » ، والرسم المثبت هنا من م (١٩ ب)

(٦٤) يظهر من هذا أن الخليفة الفاطمى كان ينعت بالسلطان ، وهذا جديد يوجب الالتفات .

فى كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجعل متجراً ، فلما رجع [اليازورى] الى القاهرة وداره بها مثل بحضرة السلطان ، وعرفه ما من الله به [فى] يومه من إرخاص السعر وتوفر الناس على الدعاء [له] ، وأن الله جلت قدرته فعل ذلك وحلّ أسعارهم بحسن نيته فى عبده ورعيته ، وأن ذلك بغير موجب ولا فاعل له ، بل بلطفه تعالى واتفاق غريب ، وأن المتجر الذى يقام بالغلة فيه مضرة على المسلمين ، وربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن بيعها ، فتتغير بالمخازن وتتلف ، وأنه يقيم متجراً لا كلفة على الناس فيه ، ويفيد اضعاف فائدة الغلة ، ولا يخشى عليه من تغير ولا انحطاط سعر ، وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل ، وشبه ذلك ، فأمضى السلطان له^(٦٥) ما رآه ، واستمر ذلك ودام الرخاء [مدة سنين] .

ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره ، فى سنة سبع وأربعين ، ليس فى المخازن إلا جرايات من فى القصور ومطبخ السلطان وحواشيه لاغير ، فورد على الوزير أبى محمد ما كثر به فكره ، ونزع السعر إلى ثمانية دنانير التليس ، واشتد الأمر على الناس ، وصار الخبز طُرْفَةً . فدبر الوزير البلد بما أمسك به رمق الناس ، وهو

(٦٥) فى و « فامضى له ذلك » والصيغة المثبتة هنا من م (١٩ ب) ، وقد اضيف ما بين الحاصرتين ببقية الجملة من م ايضا .

أن التجار حين إعسار المعاملين^(٦٦) وضيق الحال عليهم
 فى القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج ، ومطالبة
 الفلاحين بالقيام به ، صاروا^(٦٧) يبتاعون [منهم]
 غلاتهم قبل إدراكها بسعر فيه ربح لهم ، ثم
 يحضرون^(٦٨) ، [إلى] الديوان ويقومون للجهبذ^(٦٩)
 عنهم بما عليهم ، ويثبت ذلك فى روزنامج^(٧٠) الجهبذ مع
 مبلغ الغلة وما قاموا به ، فاذا صارت الغلال فى
 البيادر^(٧١) حملها التجار الى مخازنهم ، فمنع الوزير ابو
 محمد من ذلك ، وكتب الى عمال عامة النواحي

(٦٦) المقصود بلفظ « المعاملين » هنا عمال النواحي والجهات التابعة
 لديوان الخراج ، وهذا المعنى واضح مما يلى (ص ٢١ ، سطر ٦) .
 ويطلق لفظ المعاملين ايضا على الباعة ، كالخباز والبقال والقصاب .
 (Dozy: Supp. Dict. Ar) ، والقلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص
 ٤٦٦) .

(٦٧) فى و « صاروا » .

(٦٨) فى و « يحضروا .. ويقوموا » .

(٦٩) عرف ابن مماتى (قوانين الدواوين ، ص ٩) الجهبذ بأنه « كاتب
 برسم الاستخراج والقبض ، وكتب (كذا) الوصولات ، وعمل المخازيم ،
 والختمات وتواليها ، ويطلب بما يقتضيه تخريج مايرفعه من الحساب
 اللازم له ، لا الحاصل » . وهذا اللفظ قديم الاستعمال فى مصطلح
 الدواوين الإسلامية ، وقد ابدل بلفظ الصيرفى بعدئذ ايام الدولة
 الفاطمية ، انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦) .

(٧٠) الروزنامج لفظ فارسى معناه السجل اليومى ، غير أنه مما يوجب
 الالتفات ان هذا اللفظ كان مستعملا فى مصر لهذا المعنى ايام
 الفاطميين ، أو على الأقل زمن المقريزى ، اى القرن التاسع الهجرى .
 (٧١) البيادر جمع بيدر ، وهو المكان الذى تكوّم فيه الغلال بعد درسها ،
 (محيط المحيط) .

باستعراض روزنامجات الجهابذة ، وتحرير ما قام به
التجار عن المعاملين ، ومبلغ الغلة الذى وقع الابتياح
عليه ، وأن يقوموا للتجار بما وزنوه للديوان ، ويربحوهم
فى كل دينار ثمن دينار تطيبيا لنفوسهم^(٧٢) ، وان يضعوا
ختومهم على المخازن^(٧٣) ، ويطالعوا^(٧٤) بمبلغ ما يحصل
(١٧) تحت ايديهم فيها . فلما حصل عنده علم ذلك جهّز
المراكب ، وحمل الغلال من النواحي الى المخازن
السلطانية بمصر ، وقرّر ثمن التليس ثلاثة دنانير بعد أن
كان بثمانية دنانير ، وسلّم الى الخبازين ما يبتاعونه
لعمارة الأسواق ، ووظّف ما يحتاج اليه البلدان القاهرة
ومصر ، وكان ألف تليس دوارا^(٧٥) فى كل يوم ، لمصر
سبعمئة وللقاهرة ثلاثمئة ، فقام بالتدبير احسن^(٧٦) قيام
مدة عشرين شهراً الى أن أدركت غلة السنة الثانية ،
فتوسع الناس بها ، وزال عنهم الغلاء ، وما كادوا يتألمون
لحسن التدبير ، فلما قتل الوزير أبو محمد لم ترّ الدولة

(٧٢) فى و « ويربحونهم فى كل دينارين ديناراً بطيبة انفسهم » ،
والصيغة المثبتة هنا من م (١٢) ، وهى اقرب الى العقل والصحة .
(٧٣) فى و « المخابز » ، والرسم المثبت هنا من م (١٢٠) ، ك (٢٦)
ب .

(٧٤) فى و « ويطالبوا » ، والرسم المثبت هنا من م (١٢٠) .

(٧٥) لم يستطع الناشر ان يجد تفسيراً لهذا اللفظ ، فيما لديه من
المراجع المتداولة بهذه الحواشى ونستطيع تفسيره بالدوران اليومى اى
يومية .

(٧٦) فى و « الحسن » ، والرسم المثبت هنا من م (١٢٠) .

صلاحا ، ولا استقام لها أمر ، وتناقضت عليها أمورها ، ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته ويرضى تدبيره ، وكثرت السعاية فيها ، فما هو الا يستخدم الوزير حتى يجعلوه سؤقهم^(٧٧) ، ويوقعوا به الظن^(٧٨) ، حتى ينصرف ولم تطل مدته ، وخالط السلطان الناس ، وداخلوه بكثرة المكاتبه ، فكان لا ينكر على أحد مكاتبته ، فتقدم منهم كل سفاف ، وحظى عنده عدة أوغاد ، وكثروا حتى كانت رقاعهم ارفع من رقاع الرؤساء والجلّة ، وتنقلوا في المكاتبه الى كل فن ، حتى انه كان يصل الى السلطان في كل يوم ثمانمائة رقعة ، فتشبهت عليه الأمور ، وانتقضت الأحوال ، ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة ، وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم ، وأن الوزير منذ يخلع عليه إلى أن ينصرف لا يفيق من التحرّر ممن يسعى عليه عند السلطان ، وتقف عليه الرجال^(٧٩) ، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه ، فخربت أعمال الدولة وقلّ ارتفاعها^(٨٠) ، وتغلب الرجال على معظمها

(٧٧) فى و « سوفهم » ، وفى ك (٢٦ ب) « سرقهم » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ب) .
(٧٨) فى و « ويوقعوا به الطبر عليه » ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٠ ب) .

(٧٩) يوجد بهامش الصفحة فى والجملة التالية « اللهم عافنا » .
(٨٠) الارتفاع مبلغ مايتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة ، أو هو مجموع الأموال الديوانية كلها ، (النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٧٥ - ٢٧٧ ، ٢٩٧ ، المقرئى : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٢ ، ١١١)

واستصفوا نواحي ارتفاعها ، حتى انتهى ارتفاع الأرض السفلى^(٨١) إلى ما لا نسبة له من ارتفاعها الأول ، وكان قبل سنن هذه الفتنة ستمائة ألف دينار تحمل^(٨٢) دفعتين في غرة رجب وغرة محرم ، فاتضع الارتفاع ، وعظمت الواجبات ، ووقع اصطلاح الأضداد على السلطان (٧ ب) ، وواصلوا اقتضاءه قيوضهم فيوفيههم واجباتهم^(٨٣) ، ولأزموا بابه ، ومنعوه لذاته ، وتجرعوا على الوزراء ، واستخفوا بهم وجعلوهم غرضا لسهامهم ، فكانت^(٨٤) الفترات بعد صرف من ينصرف منهم اصول من مدة نظر احدهم ، فطغى الرجال ، وتجرعوا حتى خرجوا من طلب الواجبات الى المصادرة ، فاستنفدوا اموال الخليفة ، وأخلوا منها خزائنه ، وأحوجوه الى بيع أعراضه فاشتراها الناس بالقيم العادلة ، وكان الرجال يعترضون مايباع ، فيأخذ من له درهم واحد مايساوى عشرة دراهم ، ولايمكن مطالبته بالثمن . ثم زادوا في الجراءة حتى صاروا الى تقويم مايخرج من الأعراض ، فاذا حضر المقومون اخافوهم ، فيقومون مايساوى ألفا

(٨١) لعل المقصود بذلك « أسفل الأرض » ، اى الوجه البحرى الحالى .

(٨٢) هذا اللفظ غير واضح فى و ، بل يمكن قراءته « كل » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ب) .

(٨٣) فى و ، ك (١٢٧) « فيومهم بيومهم واحيانهم » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ب) .

(٨٤) فى و « وكانت » .

بمائة ومادونها ، ويعلم المستنصر وصاحب بيت المال بذلك ، ولا يتمكنون من استيفاء الواجب عليهم ، فتلاشت الأمور واضمحل الملك ، وعلموا أنه لم يبق ما يلبس اخراجه لهم ، فتقاسموا الأعمال وأوقعوا التباسهم على مازاد ، [عن] الارتفاع ، وكانوا ينتقلون فيها بحكم^(٨٥) غلبة من تغلب صاحبه عليها ، ودام ذلك بينهم سنوات خمسا او ستا ، ثم قصر النيل ، فنزعت الأسعار نزوعا بدد شملهم ، وفرق إلفهم ، وشتت كلمتهم ، [وأوقع^(٨٦) الله العداوة والبغضاء بينهم] فقتل بعضهم بعضا حتى اباد خضراءهم وعفى آثارهم فَبِكَ بَيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا .

ثم وقع فى أيام المستنصر الغلاء الذى فحش امره وشنع ذكره ، وكان أمده^(٨٧) سبع سنين ، وسببه ضعف السلطنة ، واختلال أحوال المملكة ، واستيلاء الأمراء على الدولة ، واتصال الفتن بين العربان ، وقصور^(٨٨) النيل ، وعدم من يزرع ماشمله الرى ، وكان ابتداء ذلك

(٨٥) فى و « حكم » والرسم المثبت هنا من م (٢١ ١) .

(٨٦) مابين الحاصرتين من م (٢١ ١) ، وكذلك ك (٢٧ ١) .

(٨٧) فى و « مدة » والصيغة المثبتة هنا من م (٢١ ١) .

(٨٨) هذه الجملة واشباهها بالمتن مما يوجب الالتفات ، فارجاع الغلاء الى الأسباب التى عددها المقريزى بهذا الوضوح ليس من المؤلف فى كتب المؤرخين فى العصور الوسطى فى الشرق والغرب ، وهذا مما يجعل للمقريزى مكانة خاصة بين المؤرخين ، كما يجعل للرسائل الصغيرة مثل هذا الكتاب قيمة واضحة فى فهم تاريخ مصر فى العصر الوسيط .

فى سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، فنزع السعر ، وتزايد
 الغلاء ، وابعقه الوباء حتى تعطلت الأراضى من
 الزراعة ، وشمل الخوف ، وخيفت السبل برا وبحرا ،
 وتعذر السير الى الاماكن الا بالخفارة الكثيرة وركوب
 الغرر^(٨٩) . واستولى الجوع لعدم القوت حتى أبيع رغيف
 خبز فى النداء بزقاق القناديل من الفسطاط كبيع الطرف
 بخمسة عشر دينارا (٨ ١) ، وأبيع الأردب من القمح
 (بثمانين دينارا)^(٩٠) [، وأكلت الكلاب والقطاط حتى قلت
 الكلاب ، فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير ، وتزايد الحال
 حتى أكل الناس بعضهم بعضا ، وتحزر الناس ، فكانت
 طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سلب وحبال فيها
 كلاليب ، فاذا مر بهم احد ألقوها عليه ونشلوه فى أسرع
 وقت وشرحوا لحمه وأكلوه . ثم آل الأمر الى أن باع
 المستنصر كل ما فى قصره من ذخائر وثياب
 [وأثاث]^(٩١) وسلاح وغيره ، وصار يجلس على حصير ،
 وتعطلت دواوينه ، وذهب وقاره ، وكانت نساء القصور
 تخرجن ناشرات شعورهن تصحن « الجوع ! الجوع ! »
 تُردن المسير الى العراق ، فتسقطن عند المصلى ، وتمتن
 جوعا .

(٨٩) الغرر التعرض للخطر . وركوب الغرر هو الإقدام على شىء مع
 التعرض للخطر (المحيط) .

(٩٠) ما بين الحاصرتين من م (٢١ ١) .

(٩١) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٢١ ب) .

٢٠
واحْتِاجُ الْمُسْتَنْصِرِ حَتَّى بَاعَ حَلِيَّةَ (٩٢) قُبُورِ آبَائِهِ [،
وَجَاءَهُ الْوَزِيرُ يَوْمًا عَلَى بَغْلَتِهِ فَأَكَلَتْهَا الْعَامَّةُ ، فَشَنَقَ طَائِفَةٌ
مِنْهُمْ ، فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِمُ النَّاسُ فَأَكَلُوهُمْ . وَافْضَى الْأَمْرُ إِلَى
أَنْ عَدِمَ الْمُسْتَنْصِرُ الْقُوَّةَ ، وَكَانَتْ الشَّرِيفَةُ بِنْتُ صَاحِبِ
السَّبِيلِ (٩٣) تَبْعَثُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ [يَوْمٍ (٩٤)] بِقَعْبٍ مِنْ
فَتِيَّتٍ ، مِنْ جَمَلَةٍ مَا كَانَ لَهَا مِنَ الْبَرِّ وَالصَّدَقَاتِ فِي تِلْكَ
الْغُلُوءِ ، حَتَّى انْفَقَتْ مَالَهَا كُلَّهُ ، وَكَانَ يَجُلُّ عَنِ الْإِحْصَاءِ
فِي سَبِيلِ الْبَرِّ . وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُسْتَنْصِرِ قُوَّةٌ سِوَى مَا كَانَتْ
تَبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ .

وَمِنْ غَرِيبٍ مَا وَقَعَ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَرْبَابِ الْبَيْوتَاتِ أَخَذَتْ
عَقْدًا لَهَا قِيَمَتُهُ أَلْفُ دِينَارٍ ، وَعَرْضَتُهُ عَلَى جَمَاعَةٍ فِي أَنْ
يُعْطَوْهَا بِهِ دَقِيقًا ، وَكُلُّهُمْ يَعْتَذِرُ إِلَيْهَا وَيُدْفَعُهَا عَنْ نَفْسِهِ إِلَى
أَنْ رَحِمَهَا بَعْضُ النَّاسِ وَبَاعَهَا بِهِ تَلَيْسَ دَقِيقٌ بِمِصْرٍ .
وَكَانَتْ تَسْكُنُ بِالْقَاهِرَةِ ، فَلَمَّا أَخَذَتْهُ أَعْطَتْ بَعْضَهُ لِمَنْ
يَحْمِيهِ مِنَ النَّهَابَةِ فِي الطَّرِيقِ ، فَلَمَّا وَصَلَتْ إِلَى بَابِ زَوِيلَةَ
تَسَلَّمَتْهُ مِنَ الْحِمَاةِ وَمَشَتْ قَلِيلًا ، فَتَكَاثَرَ النَّاسُ عَلَيْهَا
وَانْتَهَبَوْهُ نَهَبًا ، فَأَخَذَتْ هِيَ أَيْضًا مَعَ النَّاسِ مِنَ الدَّقِيقِ
مِلءَ يَدَيْهَا لَمْ يَنْبُهَا غَيْرُهُ ، ثُمَّ عَجَنْتَهُ وَشَوْتَهُ ، فَلَمَّا صَارَ

(٩٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ مِنْ م (٢١ ب) .

(٩٣) لَيْسَ بَيْنَ أَسْمَاءِ الْوُظَائِفِ الْوَارِدَةِ فِي بَابِ الْإِدَارَةِ الْحُكُومِيَّةِ زَمَنُ
الْفَاطِمِيِّينَ بِالْقَلْقَشْنَدِيِّ (صَبَحَ الْأَعْشَى ، ج ٣ ، ص ٤٧٢ ، وَمَابَعْدَهَا) ،
وِظِيفَةٌ بِهَذَا الْأَسْمِ .

(٩٤) أَضِيفَ مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ مِنْ م (٢١ ب) .

فرصة أخذتها معها ، وتوصّلت إلى أحد أبواب القصر ،
ورقت على مكان مرتفع ، ورفعت القرصة على يدها بحيث
يرأها الناس ، ونادت بأعلى صوتها : « يا أهل القاهرة !
ادعوا لمولانا المستنصر الذى أسعد الله الناس بأيامه ،
وأعاد عليهم ^(٩٥) بركات حسن نظره حتى تقومت على هذه
القرصة بألف دينار » . (٨ ب) فلما اتّصل به ذلك
امتعض له ، وقدح فيه وحرّك منه ، وأحضر الوالى وتهذّده
وتوعّده ، وأقسم له بالله جلّت قدرته أنه إن لم يظهر الخبز
فى الأسواق وينحلّ السعر إلا ضرب رقبتة وانتهب ماله ،
فخرج من بين يديه ، وأخرج من الحبس قوما وجب عليهم
القتل ، وأفاض عليهم ثيابا واسعة وعمائم مدوّرة وطبالس
سابلة ^(٩٦) ، وجمع تجار الغلة والخبازين والطحانيين ،
وعقد مجلسا عظيما ، وأمر بإحضار واحد من القوم ،
فدخل فى هيئة عظيمة ، حتى إذا مثل بين يديه قال له :
« ويلك ! ماكفأك أنك خنت السلطان ، واستوليت على مال
الديوان إلى أن أخرجت الأعمال ومحقت الغلال ، فأدّى
ذلك الى اختلال الدولة وهلاك الرعية ؟ اضرب رقبتة ! »
فضربت فى الحال ، وتركه ملقى بين يديه ، ثم أمر
بأحضار آخر منهم ، فقال له : « كيف جسّرت على مخالفة
الأمر لما نُهى عن احتكار الغلة ، وتماديت على ارتكاب
مانهيت عنه الى أن تشبّه بك سواك ، فهلك الناس ؟

(٩٥) فى و « عليها » .

(٩٦) يفهم من سياق العبارة ان هذه الملابس كانت مما يميز التجار من
غيرهم من اصناف السكان بالقاهرة ، فى ذلك العهد .

اضرب رقبتَه ! » ، [فضربت^(٩٧) فى الحال] .
 واستدعى آخر ، فقام إليه الحاضرون من التجار
 والطحانين والخبازين ، وقالوا « أيها الأمير ! فى بعض
 ماجرى كفاية ، ونحن نخرج الغلة ، وندير الطواحين ،
 ونعمر الأسواق بالخبز ، ونرخص الأسعار على الناس ،
 ونبيع الخبز رطلا بدرهم » ، فقال : « مايقنع الناس^(٩٨)
 منكم بهذا » فقالوا : « رطلين » ، فأجابهم بعد الضراعة ،
 ووفوا بالشرط ، وتدارك الله الخلق وأجرى النيل ، وسكنت
 الفتن ، وزرع الناس وتلاحق الخير ، وانكشفت الشدة
 وفرجت الكربة ، وخبر هذه الغلوات مشهور^(٩٩) ، وفى هذا
 القدر كفاية من التعريف^(١٠٠) بها ، والله يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ
 وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ .

ثم وقع غلاء فى أيام الخليفة الأمر بأحكام الله ، ووزارة
 الأفضل ، بلغ القمح فيه كل مائة أردب بمائة وثلاثين

(٩٧) مابين الحاصرتين وارد فى ك فقط (٢٨ ب) .

(٩٨) فى م (٢١ ب) « السلطان » .

(٩٩) فى و « مشهورة » .

(١٠٠) تعرف هذه النكبة فى الكتب العربية باسم « الشدة العظمى » .
 وقد شبهها غير واحد من المؤلفين بأيام القحط الذى ظل بمصر سبع
 سنوات متتالية زمن النبى يوسف عليه السلام ، انظر ابن اياس : بدائع
 الزهور ، ج ١ ، ص ٦٠ - ٦٢ ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص
 ٢٢٥ - ٢٢٨ ، عنان : فى مصر الإسلامية ، ص ٨٨ - ٩٠ ، زكى حسن :
 كنوز الفاطميين ، ص ١٤ - ١٦ ، وانظر ايضا ماورد بهذه الكتب من
 المراجع التى تعرضت لوصف تلك الجائحة .

دينارا ، فتقدّم ، [الخليفة إلى] القائد أبى عبد الله بن فاتك - الملقّب بعد ذلك بالمأمون البطائحي - أن يدبّر الحال ، فختم على مخازن الغلات ، واحضر أربابها وخيّرهم فى أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن يصل المغلّ الجديد ، أو يفرج عنها^(١٠١) وتباع (١٩) بثلاثين دينارا^(١٠٢) كل مائة أردب ، فمن أجاب أفرج عنه ، وباع بالسعر المذكور ، ومن لم يجب أبقي الختم على حواصله^(١٠٣) ، وقدر ما يحتاج إليه الناس فى كل يوم من الغلة ، وقدر الغلال التى أجاب التجار إلى بيعها بالسعر المعين ، وماتدعو إليه الحاجة بعد ذلك بعد من غلات الديوان على الطحانيين بالسعر ، فلم يزل الأمر على ذلك الى أن دخلت الغلة الجديدة ، فانحلت الأسعار ، واضطر اصحاب الغلة المخزونة ، إلى بيعها خشية من السوس ، فباعوها بالنزر اليسير ، وندموا على مافاتهم [من البيع^(١٠٤)] بالسعر الأول .

ثم وقع غلاء شنيع وقحط ذريع فى أيام الحافظ لدين

(١٠١) فى و « أو يفرج الله تعالى عنهم » ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٢ ب) .

(١٠٢) فى و « دينار » .

(١٠٣) فى و « ابقى الختم عليه » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٢ ب) .

(١٠٤) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٢ ب) .

الله ، ووزارة الأفضل ابن وحش^(١٠٥) ، إلا أنه لم يستمر ،
 فإن الأفضل المذكور [كان قد] ركب إلى الجامع العتيق
 بمصر ، وأحضر كل من يتعلق به ذكر الغلة ، وأدب جماعة
 من المحتكرين ومن يزيد في الأسعار ، ووظف عليهم
 القيام بما يحتاج إليه في كل يوم ، وبأشر الأمر بنفسه
 وأخذ فيه بالحد ، فلم يَسع أحد خلافه ، ولم يزل الحال
 كذلك إلى أن من الله تعالى بالرخاء ، وكُشِف عن الناس
 ما نزل بهم من البلاء ، إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ
 الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ .

ثم وقع غلاء في أيام الفائز ، بوزارة الصالح طلائع بن
 رزّيك ، بلغ فيه الأردب خمسة دنانير ، لقصور ماء
 النيل^(١٠٦) عن الوفاء ، وكان بالأهراء^(١٠٧) من الغلات ما

(١٠٥) كذا في و ، وهو في م (٢٢ ب) وخشى ، وقد اختلفت المراجع
 المتداولة في هذه الحواشي في اسم هذا الوزير ، فهو في السيوطي
 (حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٨) رضوان بن الوحشى ، وفي أبي
 المحاسن (النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٥ ، ص ٢٤١ ، ٢٨١)
 رضوان بن ولخشى ، وفي (Précis De L'Histoire D'Egypte :
 T.II.P.327 رضوان فقط .

(١٠٦) نسب أبو المحاسن (النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٥ ، ص
 ٢٣٩) هذا الغلاء يُعزى إلى احتكار ابن زريك للغلال .
 (١٠٧) الأهراء هي الأماكن التي تخزن بها الغلال والاتبان الخاصة
 بالخليفة أو السلطان ، احتياطا لامثال الطوارئ الاقتصادية الواردة
 بالمتن ، وكانت لاتفتح الا عند الضرورة . وهي غير الشون ، فهذه يوضع
 بها ما يستهلك طول السنة من غلال واحطاب واتبان . (المقرئ
 السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٠٨ ، حاشية ١) .

لا يحصى ، فأخرج جملة كثيرة^(١٠٨) من الغلال وفرقها على الطحانين ، وأرخص سعرها ، ومنع [من] احتكارها ، وأمر الناس ببيع الموجود منها ، وتصدق على جماعة من المتجملين^(١٠٩) والفقراء بجملة كثيرة . وتصدق سيف^(١١٠) الدين حسين وغيره من الأمراء وأرباب الجهات^(١١١) بالقصر مانفس عن الناس ، ولم يستمر [الحال] على ذلك سوى مدة يسيرة ، حتى فرج الله ، وهجم الرخاء .

ثم وقع الغلاء فى الدولة الأيوبية وسلطنة العادل أبى

(١٠٨) فى و « يسيرة » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٢ ب) ، وهو اقرب للمعقول .

(١٠٩) المقصود بلفظ المتجملين هنا الفقراء الذين لا يظهرون المسكنة والذل على انفسهم (محيط المحيط) .
(١١٠) كان هذا الأمير ابن اخى الوزير طلائع بن رزيك . ابو المحاسن (النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٥ - ص ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧) .
(١١١) لعل المقصود بأرباب الجهات اهل اليسر والغنى (Biens, Rieheses) ، نقلا عن (Dozy: Supp. Dict. Ar.) . والجهات - ومفردا جهة - الضرائب الديوانية ايضا ، كالجهة المفردة ، وجهات ثغر دمياط ، انظر المقرئى (السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٢٧٢) ، والقلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٢ ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٤) ، وكذلك : (Quatremère Histoire Des Sultans Mamlouks 1. 1. 17 N. 17)

بكر بن ايوب ، فى سنة [ست و (١١٢)] تسعين وخمسمائة : وكان سببه توقف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة ، فانتهت الزيادة إلى اثنى عشر ذراعاً ، وأصابه ، فتكاثر مجيء الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع ، ودخل فصل الربيع فهبَّ هواء أعقبه وباء وفناء ، وعدم القوت حتى أكل (٩ ب) الناس صغار بنى آدم من الجوع ، فكان الأب يأكل ابنه مشويا ومطبوخا ، والمرأة تأكل ولدها ، فعوقب جماعة بسبب ذلك ، ثم فشا الأمر وأعيى الحكام ، فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير أو فخذ أو شىء من لحمه ، ويدخل بعضهم إلى جاره فيجد القدر على النار فينتظرها حتى تنهى ، فإذا هى لحم طفل ، وأكثر ما يوجد ذلك فى أكابر البيوت . ووجدت لحوم الأطفال بالأسواق والطرقات مع الرجال والنساء مختفية ، وغُرِقَ (١١٣) فى دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك . ثم تزايد الأمر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بنى آدم بحيث ألفوه ، وقلَّ منعهم منه لعدم القوت من جميع الحبوب وسائر الخضراوات وكل

(١١٢) أضيف مابين الحاصرتين من م (٢٣ ١) ، انظر المقرئى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ص ١٥٦ ، وما بعدها) ، وعبد اللطيف البغدادى (كتاب الافادة والاعتبار ص ٦٢) وما بعدها ، وابن اياس (بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٧٦) ، حيث توجد تفصيلات ضافية بصدد هذا الغلاء وما أعقبه فى السنوات التالية من قحط ووباء .

(١١٣) كذا فى و ، ك (٢٩ ب) ، وهو فى م (٢٣ ١) « حرق »

ماتنبته الأرض ، فقد كان آخر الربيع احترق ماء النيل فى
برمودة حتى صار المقياس فى بَرِّ مصر ، وانحسر الماء
منه إلى بر الجيزة ، وتغير طعم الماء وريحه ، ثم أخذ
الماء فى الزيادة قليلاً قليلاً إلى السادس عشر من
مسرى ، فزاد إصبعاً واحداً ، ثم وقف أياماً ، وأخذ فى
زيادة قوية أكثرها ذراع إلى أن بلغ خمسة عشر ذراعاً
وست عشرة إصبعاً ، ثم انحط من يومه ، فلم تنتفع به
البلاد لسرعة نزوله . وكان أهل القرى قد فنوا ، حتى أن
القرية التى كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى
اثنين أو ثلاثة ، ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم
البقر فإنها فقدت ، حتى بيع الرأس الواحد [من
البقر] بسبعين ديناراً ، والهزيل بستين ديناراً ، وجافت
الطرق كلها بمصر والقاهرة وسائر دروب النواحي بجميع
الاقاليم من كثرة الموتان ، ومازرع على قلته أكلته
الدودة ، ولم يمكن ردُّه لعدم التقاوى والأبقار ، واستمر
أكل لحوم الأطفال ، وعُدم الدجاج جملة ، وكانت الأفران
إنما يوقد فيها بأخشاب البيوت ، وكانت جماعة من أهل
الستر يخرجون فى الليل ويتحطبون من المساكن
الخالية ، فاذا أصبحوا باعوها ، وكانت الأزقة كلها
بالقاهرة ومصر لا يرى فيها من الدور المسكونة الا
القليل . وكان الرجل بالريف فى أسفل مصر وأعلاها
(١٠) يموت ويبيده المحراث ، فيخرج آخر للحرث
فيصيبه ما أصاب الأول ، واستمر النيل ثلاث سنين

مبتولية لم يطلع منه إلا القليل ، فبلغ الأردب من القمح الى ثمانية دنانير ، وأطلق العادل للفقراء شيئا من الغلال ، وقسم الفقراء على أرباب الأموال ، وأخذ منهم اثني عشر ألف نفس ، وجعلهم فى مناخ^(١١٤) القصر ، وأفاض عليهم القوات ، وكذلك فعل جميع الأمراء وأرباب السعة والثراء ، وكان الواحد من أهل الفاقة اذا امتلا بطنه بالطعام بعد طول^(١١٥) الطوى سقط ميتا ، فيدفن منهم كل يوم العدة الوافرة ، حتى أن العادل قام فى مدة يسيرة بمواراة نحو^(١١٦) مائتى ألف وعشرين ألف ميت ، فإن الناس كانوا يتساقطون فى الطرقات من الجوع ، ولا يمضى يوم حتى يؤكل عدة من بنى آدم ، وتعطلت الصنائع ، وتلاشت الأحوال ، وفنيت الأقوات والنفوس حتى قيل : سنة سبع افترست أسباب الحياة ، فلما أغاث الله الخلق بالنيل لم يوجد أحد يحرث او يزرع^(١١٧) .

(١١٤) المناخ فى الأصل المكان المخصص لاناخة الجمال السلطانية (المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٠٦ ، حاشية ٥) وهو هنا بمعنى مخزن الغلال ، كالأهراء والشون ، (ابن ممتى - قوانين الدواوين ، ص ١٩) . انظر ايضا ص ٢٨ ، حاشية ٤ .
 (١١٥) فى و « حلول الطول » ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٣ ب) وكذلك ك (١٣٠) .
 (١١٦) فى و « فى مدة يسيرة لمواراة بعض من مات نحو مائتى ألف وعشرين » . والعبارة المثبتة هنا من م (٢٣ ب) .
 (١١٧) فى و « يحرث ولا يزرع » .

أخرج الأجناد بغلمانهم وتولوا ذلك بأنفسهم ، ولم تزرع
 أكثر البلاد لعدم الفلاح وعدمت الحيوانات جملة ، فبيع
 فروج بدينارين ونصف ، ومع ذلك كانت المخازن مملوءة
 غلالا ، والخبز متيسر الوجود يباع كل رطل بدرهم
 ونصف ، وزعم كثير من أرباب الأموال أن هذا الغلاء
 كسنى يوسف عليه السلام ، وطمع أن يشتري بما عنده
 من الأقوات أموال أهل مصر ونفوسهم ، فأمسك الغلال
 وامتنع من بيعها . فلما وقع الرخاء ساست كلها ولم ينتفع
 بها [فرماها^(١١٨)] . وأصيب كثير ممن اقتنى المال من
 الغلال ، فبعضهم مات عقب ذلك شرّ مية ، وبعضهم
 اجبح فى ماله ، إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ [وَهُوَ الْفَعَالُ لِمَا
 يُرِيدُ^(١١٩)]

ثم وقع غلاء بالدولة التركية بسلطنة العادل كُتِبَا
 (١٢٠) ، فى سنة ست وتسعين وستمائة : وذلك أن بلاد
 برقة لم تمطر ، فقحطت بلادها ، وجفت الأعين منها ، وعم
 أهلها الجوع لعدم القوت ، فخرج منها نحو من ثلاثين

(١١٨) أضيف مابين الحاصرتين من م (١ ٢٤) .

(١١٩) مابين الحاصرتين وارد فى ك فقط (٣٠ ب) .

(١٢٠) يوجد بهامش الصفحة فى و ، قبالة هذا الاسم العبارة التالية
 « كتبها بضم الكاف وسكون المثناة الفوقية . وضم الموحدة » .

ألف نفس بعيالهم وأنعامهم يريدون مصر^(١٢١) ، فهلك معظمهم جوعا وعطشا ، ووصل اليسير منهم فى جهد وقلة ، وتأخر الوسمى^(١٢٢) ببلاد الشام حتى فات أوان الزرع ، فاستسقوا ثلاثا فلم يسقوا ، ثم اجتمع الكافة وخرجوا للاستسقاء ، وضجوا وابتهلوا إلى الله سبحانه ، فأغاثهم ، وسقاهم حتى رجعوا فى المياه إلى البلد ، ووقف النيل بمصر عن الزيادة ، فتحركت الأسعار ، وتأخر المطر ببلاد المقدس والساحل حتى فات [أوان] الزرع ، وجفت الآبار ، ونضب ماء عين سلوان [بالقدس]^(١٢٣) . وكان مبلغ ماء النيل فى هذه السنة ، أعنى سنة أربع وتسعين ، ستة عشر ذراعا وسبع عشرة

(١٢١) لعل السبب فى خروج ذلك العدد من برقة الى مصر من دون غيرها من خضراء البلاد المجاورة كإفريقية (تواس) مثلا ، ان برقة - او على الأقل القسم الشرقى منها حتى جهة العقبة - كانت تابعة لمصر ، يقطعها السلطان بالمناشير تارة لامرائه من الممالك ، وتارة لرؤساء العرب الطاعنين هناك ، انظر القلقشندى ، (صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٩٥ - ٣٩٦) .

(١٢٢) الوسمى هنا مطر الخريف ، ومن معانيه ايضا محصول الذرة الأول (Dozy. Supp. Dict. Ar)

(١٢٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (١٢٤) ، وتقع عين سلوان بوادى جهنم (Valley of Kedron) بالقدس جنوبى دائرة الحرم (Haram Area) ، وربما خصها المقريزى بهذه الإشارة لكونها عينا مباركة بالقدس ، او لأنها كانت تسقى اراضى موقوفة على الفقراء . انظر (Le Strange: Palest. Under Moslems, pp. 74, 162, 179, 212, 220, 223)

إصبعا ونزل سريعا ، وكُسِر [بحر] أبى المنجا (١٢٤)

قبل أوانه بثلاثة خوفا من النقص ، فبلغ كل أردب من القمح الى مائة درهم ، والشعير الى ستين ، والفلول الى خمسين ، واللحم ثلاثة دراهم الرطل ، فأخرجت الغلال من الأهراء ، وفُرِّقت فى المخابز والجرايات لكل صاحب جراية ست جرايات فى شهرين ، وكان راتب البيوت والجرايات لأرباب الرواتب فى كل يوم خمسين وستمائة (١٢٥) أردب ، مابين قمح وشعير ، وراتب الحوائج خاناه (١٢٦) عشرين ألف رطل لحم فى اليوم ، وكان قد ظهر الخل فى الدولة لقلّة المال وكثرة النفقات ، فتعدّدت المصادرات للولاة والمباشرين ، وطرحت البضائع بأعلى الأثمان على التجار .

ودخلت سنة خمس وتسعين وبالناس شدة من الغلاء وقلة الواصل ، إلا أنهم يمتنّون انفسهم بمجىء الغلال الجديدة ، وكان قد قرب أوانها ، فعند إدراك الغلال هبّت ريح سوداء مظلمة من نحو بلاد برقة هبوبا عاصفا ،

(١٢٤) حفرت هذه التربة فى العهد الفاطمى لرى بعض اراضى الجنوب الشرقى للدلتا بماء النيل ، وكان المكلف بالقيام على حفرها ابو المنجا شعيا اليهودى فعرفت باسمه ، وكان ميعاد كسرها من اعياد فيض النيل بالقاهرة ، زمن الفاطميين والايوبيين . (المقرئى المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٧١ ، ٤٨٧ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦) .

(١٢٥) كذا فى و ، ك (٣٠ ب) ، وهو فى م (٢٢ ب) « سبعمائة » .
(١٢٦) الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين ، حوائج وهى عربية ، وخاناه وهى فارسية ، ومعناها معا فى مصطلح الدولة المملوكية بمصر بيت الحوائج واللوازم التابع لسلطان أو امير . انظر المقرئى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٤٥٩ ، حاشية ٤) .

وحملت تراباً أصفر كسا زروع تلك البلاد ، فهافت كلها
ولم يكن بها إذ ذاك إلا زرع قليل ، ففسدت بأجمعها ،
وعمت تلك الريح^(١٢٧) والتراب اقليم البحيرة والغربية
وإقليم الشرقية ، ومزّت إلى الصعيد الأعلى ، فهاف
الزراع ، وفسد الصيفى من الزرع ، كالأرز والسمسم
والقلقاس وقصب السكر ، وسائر ما يزرع على السواقي ،
فتزايدت الأسعار ، واعقبت تلك الريح أمراض وحميات
عمت سائر الناس ، فنزع سعر السكر والعسل وما يحتاج
إليه المرضى ، (١١١) وعدمت الفواكه ، وأبيع الفروج
بثلاثين درهماً ، والبطيخة بأربعين ، والرطل من البطيخ
بدرهم ، والسفرجل ثلاث حبات بدرهم ، [والبيض^(١٢٨)
كل ثلاث حبات بدرهم] . وتزايد القمح إلى مائة وتسعين
الأردب ، والشعير إلى مائة وعشرين ، والفل والعدس
إلى مائة وعشرة دراهم الأردب ، واقحطت بلاد القدس
والساحل ومدن الشام إلى حلب ، فبلغت الغرارة القمح
إلى مائتي درهم وعشرين ، والشعير بالنصف من ذلك ،
واللحم الرطل إلى عشرة دراهم ، والفاكهة إلى أربعة
أمثالها ، وكان ببلاد الكرك والشوبك وبلاد الساحل لما
يرصد للمهمات والبواكر^(١٢٩) ما ينيف عن عشرين ألف

(١٢٧) فى و ، الزروع . . وهو خطأ واضح ، واللفظ المتبث هنا من م
(٢٤ ب) .

(١٢٨) أصيف ما بين الحاصرتين من م (٢٤ ب) .

(١٢٩) البواكر جمع بكار ، وهو لفظ فارسي معرب ، وقد جرى فى
مصطلح الدولة المملوكية بمصر للدلالة على الحملات الحربية والحرب
عامة ، انظر المقرئى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص
١٠٥ ، حاشية ١ ، ص ٥٢٦ ، ٦١٦) .

غرارة ، فحملت إلى الأمصار ، واقحطت مكة ، فبلغ
الأردب القمح بها إلى تسعمائة درهم ، والشعير إلى
سبعمائة ، فرحل أهلها حتى لم يبق بها إلا اليسير من
الناس . ونزحت سكان قرى الحجاز^(١٢٠) . وعدم القوات
ببلاد اليمن واشتدَّ [بها] الوباء ، فباعوا أولادهم في
شراء القوات ، وفروا إلى نحو حلى^(١٢١) بنى يعقوب ،
فالتقوا بأهل مكة وضاحت بهم البلاد ، ففنوا كلهم بالجوع
إلا طائفة قليلة ، وقحطت بلاد الشرق ، وعدمت دوابهم
وهلكت مراعيهم ، وامسك القطر عنهم واشتدَّ الأمر
ب بحر ، وكثر الناس بها من أهل الآفاق ، فعظم الجوع ،
وانتهب الخبز من الأفران والحوانيت ، حتى كان العجين
إذا خرج إلى الفرن انتهبه الناس فلا يحمل إلى الفرن ،
ولا يخرج الخبز منه إلا ومعه عدة يحمونه^(١٢٢) بالعصى
من النهاية . فكان من الناس من يُلقى نفسه على الخبز
ليخطف منه ، ولا يبالى بما ينال رأسه وبدنه من الضرب ،
لشدة ما نزل به من الجوع .

فلما تجاوز الأمر الحد أمر السلطان بجمع الفقراء

(١٢٠) فى و « نزعت » ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٢٥) ، وكذلك ك
(١٢١) .

(١٢١) فى و « حلل » ، وكذلك فى ك (٣١ ب) ، وفى م (١٢٥)
« جلى » ، والرسم المثبت هنا من ياقوت (معجم البلدان ، ج ٢ ، ص
٢٢٧) ، حيث وردت « حلى » فقط ، وانها بلد باليمن على ساحل البحر .

(١٢٢) فى و « يحملونه » ، والرسم المثبت هنا من م (١٢٥) .

وذوى الحاجات ، وفرّقهم على الأمراء ، فأرسل إلى أمير
 المائة مائة [فقير^(١٣٣)] وإلى أمير الخمسين خمسين ،
 حتى كان لأمير العشرة عشرة ، فكان من الأمراء من
 يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثرودا من مرقّة
 الخبز ، يمدّه لهم سماطا يأكلون جميعا ، وفيهم من يعطى
 فقراءه رغيفا رغيفا ، وبعضهم كان يفرّق الكعك ،
 وبعضهم يعطى رقاقا فخف ما بالناس من الفقر ، وعظم
 الوباء فى الأرياف والقرى ، وفشت الأمراض بالقاهرة
 ومصر ، وعظم الموتان (١١ ب) ، وطُلبت الأدوية
 للمرضى ، فباع عطار برأس حارة الديلم من القاهرة فى
 شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم ، وبيع من
 دكان يعرف بالشريف عطوف من سوق السيوفيين بمثل
 ذلك ، وكذلك حانوت بالوزيرية ، [وآخر خارج^(١٣٤)] باب
 زويلة - بيع فى كل واحد منها بنحو من مثل ذلك [وطُلب
 الأطباء ، وبُذلت لهم الأموال ، وكثرت تحصيلهم فكان كسب
 الواحد منهم فى اليوم مائة درهم ، ثم أعيا الناس كثرة
 الموت ، فبلغت عدة من يرد اسمه الديوان السلطانى فى
 اليوم ماينيف عن ثلاثة آلاف^(١٣٥) نفس ، وأما الطرحاء

(١٣٣) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م (١٢٥) .
 (١٣٤) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م (١٢٥) .
 وفى ك (٣١ ب) .

(١٣٥) فى م (٢٥ ب) فقط « ثلثمائة » .

فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الأرض بهم ، وحُفرت لهم
الآبار والحفائر وألقوا فيها ، وجافت الطرق والنواحي
والأسواق من الموتى ، وكثر أكل لحوم بنى آدم خصوصا
الأطفال ، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم آدمى ،
وَيُمَسِّك بعضهم فيوجد معه كتف صغير أو فخذه أو شيء
من لحمه ، وخلت الضياع من أهلها ، حتى إن القرية التي
كان بها مائة نفس لم يتأخر بها الا نحو العشرين ، وكان
أكثرهم يوجد ميتا فى مزارع الفول لا يزال يأكل منه إذا
وجده حتى يموت ، ولا يستطيع الحراس ردهم لكثرتهم .

ومع ذلك زَكَتْ^(١٣٦) الغلال فى الكيل أضعاف
المفهوم^(١٣٧) : ولقد كان للأمير فخر الدين الطنبغا
المساحى من جملة زرعه مائة فدان فولاً لم يمنع أحدا من
الأكل منها فى موضع الزرع ، ولم يمكن أحدا ان يحمل
منه شيئا . فلما كان أوان الدراس لم يَرُضَ بمن وكل إليه
أمر الزرع حتى خرج بنفسه ، ووقف على أجران تلك
المائة فدان الفول ، فإذا تل عظيم من القشر الذى أكل
الفقراء فوله أخضر ، فطاف به وفتشه فلم يجد به شيئا
من الفول ، فأمر به عند انقضاء شغله أن يدرس لينتفع
بتبنيه ، فحصل منه سبعمائة وستون أردبا ، فعُد ذلك من
بركة الصدقة وفائدة أعمال البر ، والله يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ
والله وَاسِعٌ عَلِيمٌ .

(١٣٦ ، ١٣٧) فى و « فزكت » ، وفى ك (١٣٢) أيضا ، ولا وجود
لهذه الجملة المحدودة بالرقمين فى م (٢٥ ب) .

وكثر أرباح التجار والباعة ، وازدادت فوائدهم .
فكان الواحد من الباعة يستفيد في اليوم المائة
والمائتين ، ويصيب الأقل من السوق [ربحاً] في اليوم
ثلاثين درهماً ، وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع ،
واكتفوا بذلك طول (١١٢) الغلاء . وأصيب جماعة كثيرة
ممن ربح في الغلال - من الأمراء والجند وغيرهم - في
مدة الغلاء ، إما في نفسه بأفة من الآفات ، أو بإتلاف
ماله التلاف الشنيع ، حتى لم ينتفع . فلقد كان لبعضهم
ستمائة أردب باعها بسعر مائة وخمسين الأردب وبأزيد
من ذلك ، فلما ارتفع السعر عما باع به ندم على بيعه
الأول حيث لم ينفعه الندم ، فلما صار إليه ثمن الغلال
انفق معظمه في عمارة دار ، وزخرفها وبالف في تحصينها
واجادتها ، حتى اذا فرغت وظن أنه قادر عليها أتاها أمر
ربها فاحترقت بأجمعها ، وأصبحت لا ينتفع بها بشيء .

وحصلت الفتنة بين السلطان والأمراء ، وتوقفت
أحوال (١٣٨) الوزير [فخر الدين (١٣٩) بن الخليلي] ،
وازداد ظلم أتباع السلطان ومماليكه ، [وتكاثر (١٤٠)]

(١٣٨) في و « الأحوال » ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٢٦) .
(١٣٩) اضيف مابين الحاصرتين مما يلي بهذه الصفحة (سطر ١٢) .
وقد تقلد هذا الوزير منصب الوزارة مرات حتى اوائل الحكم الثالث
للسلطان الناصر محمد بن قلاوون ، المقریزی (كتاب السلوك لمعرفة دول
الملوك ، ج ١ ، ص ٨٠٨ ، ٨١٦ ، ٨٢٦) ، وكذلك (Zetterstéen
Beitrage. pp. 33, 37, 40, 43. 145. 135)

(١٤٠) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، ولكنه في م (١٢٦) .
وفي ك (٣٢ ب) .

جورهم] ، وعظم طمعهم فى أخذ البراطيل
والحمايات^(١٤١) ، وكثر عسفهم وغصبهم من الأمراء ،
ولعبت الناس فى الفلوس لما ضربت ، فنودى أن يستقر
الرطل منها بدرهمين ، وزنة الفلوس درهم ، هذا أول ما
عُرف من وزن الفلوس ، واشتدَّ ظلم الوزير - وهو صاحب
فخر الدين [بن] الخليلي - لتوقف أحوال الدولة من كثرة
الكلف ، فأرصد متحصل المواريث^(١٤٢) للغداء والعشاء ،
وأخذ الأموال الموروثة ولو كان الوارث ولدا أو غيره . فإذا

(١٤١) عرف المقرئى (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٣ - ١١١)
فى باب اقسام مال مصر ، هذين النوعين من الضرائب واتى على
تاريخهما فى عبارة واضحة مختصرة ، ونصها (ص ١١١) ، « واما
البراطيل ، وهى الأموال التى تؤخذ من ولاية البلاد ومحتسبيها وقضاتها
وعمالها ، فأول من عمل ذلك بمصر الصالح بن رزك فى ولاية النواحي
فقط ، ثم بطل وعمل فى ايام العزيز بن صلاح الدين [الأيوبى] احيانا ،
وعمله الأمير شيخون فى الولاية فقط ، ثم افحش فيه الظاهر برقوق ...
وأما الحمايات والمستأجرات فشئ حدث فى ايام الناصر فرج [بن
برقوق] ، وصار لذلك ديوان ومباشرون ، وعمل مثل ذلك الأمراء وهو من
اعظم اسباب الخراب .. »

(١٤٢) المقصود بالمواريث هنا المال المتحصل من المواريث
الحشرية ، وقد شرح المقرئى (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص
١١١) ، اصله وطرق تحصيله فى عصره بالاتى ، « واما المواريث فانها
فى الدولة الفاطمية لم تكن كما هى اليوم ، من اجل ان مذهبهم يورث ذوى
الأرحام ، وان البنت اذا انفردت استحققت المال باجمعه ، فلما انقضت
ايامهم ، واستولت الدولة الأيوبية ، ثم الدولة التركية ، صار من جملة
اموال السلطان مال المواريث الحشرية ، وهى التى يستحقها بيت المال
عند عم الوارث ، فتعدل فيه الوزارة مرة ، وتظلم اخرى . »

طالبه الولد بميراث أبيه ، أو الوارث بما انجز إليه من الإرث ، كلفه إلى إثبات نسبه أو استحقاقه ، فلا يكاد يثبت ذلك إلا بعد عناء طويل ومشقة ، فإذا تمّ الإثبات أحاله على المواريث ، حتى إذا مات آخر وله مال ووارث من ولد ذكر أو غيره فعل معهم كذلك ، فتعجز الورثة من الطلب ، فتترك [المطالبة^(١٤٣)] .

واشتدّ الأمر على التجار لرمى البضائع عليهم بزيادة الأثمان والقيم ، وكثرت المصادرات فى الولاة وأرباب الأموال ، وعظم الجور على أهل النواحي ، وحملت التقاوى السلطانية من الضياع ، واشتدّ الأمر على أهل دمشق ونابلس وبعلبك والبقاع وغيرها ، وكانت أيام فى غاية الشدة من الغلاء وكثرة الأمراض [والموت^(١٤٤)] وعموم الظلم .

ووقع بآخر هذا الغلاء أعجوبة فى غاية الغرابة لم يسمع بمثلها ، وهى أن رجلا من أهل الفلح بحبة عسال - إحدى قرى دمشق الشام - خرج بثور^(١٤٥) (١٢ ب) له ليرد الماء ، فإذا عدة^(١٤٦) من الفلاحين قد وردوا^(١٤٧)

(١٤٣) اضيف مابين الحاصرتين من م (٢٦) .

(١٤٤) اضيف مابين الحاصرتين من م (٢٦) .

(١٤٥) فى و « تور » والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب) .

(١٤٦) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية بخط

المتن ، « اعجوبة لم تسمع مثلها » .

(١٤٧) فى و « فوردوا » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب) .

الماء ، فأورد الثور حتى [إذا] اكتفى نطق بلسان فصيح
أسمع من بالمرور ، [و] قال : « الحمد لله والشكر له ،
إن الله تعالى وعد هذه الأمة سبع سنين مجدية ، فشفع
لهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن الرسول أمره أن
يبلغ ذلك ، وإنه قال يارسول الله فما علامة صدقي عندهم
قال : أن تموت بعد تبليغ الرسالة » ، وأنه بعد فراغ كلامه
صعد إلى مكان مرتفع وسقط منه ومات ، فتسامع به أهل
القرية ، وجاءوا من كل حذب ينسلون ، فأخذوا شعره
وعظامه للتبرك ، فكانوا إذا بخرؤا به موعوكا برىء وعمل
بذلك محضر مثبت على قاضي البلد ، وحمل الى
السلطان بمصر ، فوقف عليه الأمراء ، واشتهر بين الناس
خبره وشاع^(١٤٨) ذكره .

وعقب ذلك أنحلت الأسعار وجاء الله بالفرج ، وفي
خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ، واختلاف
الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به
الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ .

وفي أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة وقع

(١٤٨) توجد هذه القصة بحذافيرها في المقرئى (كتاب السلوك لمعرفة
دول الملوك ، ج ١ ، ص ٨١١ - ٨١٢) .

الغلاء بالديار المصرية ، فى أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون ، وعزَّ القمح ووصل كل أردب إلى سبعين درهما ، والفلول إلى خمسين ، والخبز كل خمسة أرطال بدرهم ولايكاد يوجد ، وعدم القمح من الأسواق ، وصار على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة من الناس ، وصار الخبز كالكسب من السواد ، فرتب الوالى على كل حانوت أربعة من أعوانه معهم المطارق^(١٤٩) لدفع الناس عن حوانيت الخبز لئلا ينهب ، فضج^(١٥٠) الناس للسلطان واستغاثوا ، فجمع الأمراء وقال لهم : « يا أمراء ! شهر عليكم ، وشهر على ، وشهر على الله » ففتح الأمراء الشون^(١٥١) ، وباعوا كل أردب بثلاثين درهما ، ففرج عن الناس ، وفتح السلطان حواصله فى شعبان ، وباع كل أردب بخمسة وعشرين [درهما] ودخل الفول الجديد والشعير ، فأكل الناس منه إلى أن دخل شهر رمضان ، فجاء القمح الجديد ، وانحلَّ السعر .

ثم وقع الغلاء فى أيام الأشرف شعبان ، وسببه قصور النيل فى سنة ست وسبعين وسبعمائة^(١٥٢) ، فلم يبلغ ستة عشر ذراعا ، وكسر (١٣ ١) الخليج ، فانحطَّ الماء

(١٤٩) المطارق جمع مطرق ، وهو العصاة من الخشب الخشن (Rondin De Brut) كالتى يستعملها البدو فى سوق الجمال . (Dozy . Supp. Dict. Ar.)

(١٥٠) فى و « فضجوا » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب) .

(١٥١) فى و « السوق » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب) .

وارتفع السعر فبلغ القمح كل أردب الى مائة وخمسين [درهما] والشعير الى مائة ، والخبز الى رطل ونصف بدرهم ، وعزّت الأقوات وقلّ وجودها ، فمات الكثير من الجوع حتى امتلأت الطرقات ، وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس ، و[فى هذا الغلاء] بلغ الفروج إلى مائة درهم فما فوقها ، والبطيخة إلى مائة وخمسين ، وكان السائل يطلب اللبابة ليشمّها ، ويصيح حتى يموت ، فأمر السلطان بجمع الفقراء وفرّقهم على الأمراء ومياسير التجار ودام [هذا] الغلاء نحو سنتين ، ثم أغاث الله الخلق وأجرى النيل ، فارتوت الأراضى ، وحصل الرخاء بعد ماخامر اليأس القلوب ، وظنّ الكثير من الناس دوام الشدّة ، واستبعد حصول الفرج ، وهى حادثة شاهدها ، ومحنة أدركناها . وَهُوَ الَّذِي يُنْزِلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ .

(١٥٢) وقع بمصر قبل هذا التاريخ وباء شنيع لم يبق ولم يذر ، واجتاح امم الشرق والغرب معا ، وتاريخه سنة ٧٤٩ هـ (١٢٤٨ م) ، فصاعدا لمدة سنتين تقريبا ، وكان حريا بالمقرئ ان يذكره ، قبل الوباء الذى وقع فى السنة المذكورة هنا بالمتن ، وهذا الوباء العام هو المعروف فى تاريخ الشرق الأدنى باسم الفناء الكبير (Great Plague) ، وفى التاريخ الأوروبى فى العصور الوسطى باسم الموت الاسود (Black Death) وكان سببه انتشار بعض الأمراض الوبائية من الهند والشرق الأقصى الى مصر واوربا ، على انه يظهر ان المقرئ لم يذكر اخبار هذا الوباء المشهور عامدا ، وربما كان السبب فى ذلك ان قصر نفسه على اخبار الأوبئة الناجمة عن الغلاء وسوء الحكم فى مصر .

فصل فى بيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن التى نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان التى دُفِعنا إليها

أعلم تولى الله أمرك بالحياطة والهداية ، ولا أخلاك من الكفاية والعناية ، أن الغلاء الذى حلّ بالخلق منذ كانت الخليقة ، فيما نُقِلَ من أخبارها بسائر البلاد فى قديم الزمان وحديثه ، على ما عُرِفَ من أحوال الوجود وطبيعة العمران ، وعُلِمَ من أخبار البشر ، إنما يحدث من آفات سماوية فى غالب الأمر : كقصور^(١) جرى النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره ، أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيفها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك . هذه عادة الله تعالى فى

(١) فى و «لقصور» .

الخلق ، إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه ، أن يصيبهم بذلك
جزاء بما كسبت أيديهم .

وأما هذا الأمر الذى حلَّ بمصر فإنه بخلاف ما
قدّمناه ، وبيانه أن النيل قصر جزيه فى سنة ست
وتسعين وسبعمائة ، فشرق أكثر الأراضى ، وتعطلت من
الزراعة ، فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح إلى
سبعين درهماً الأردب ، ثم أغاث الله سبحانه وتعالى
الخلق بكثرة ماء النيل حتى عمّ الأقليم كله ، فأحبّ الناس
لذلك الكثير من البذر ؛ وكانت الغلات بأيديهم قليلة ، لعدم
(ص ١٢ ب) زراعة أكثر البلاد فى سنة ست وتسعين
كما مرّ ، لا جرم أن تزايدت الأسعار ، حتى بلغ سعر كل
أردب من القمح إلى نحو مائتى درهم ، والشعير بمائة
وخمسة دراهم . وهذه عادة بلاد مصر من الزمن القديم ،
إذا تأخر جرى النيل بها أن يمتد الغلاء سنتين ، فلما كان
أوان مجيء الغلال الجديدة فى سنة ثمان وتسعين ،
انحلت الأسعار إلى أن رجعت نحو ما كانت قبل حدوث
الغلاء ، أو قريباً منه .

واستمرّ الأمر حتى مات الظاهر برقوق فى نصف شوال
سنة إحدى وثمانمائة ، ولم يكن حينئذ بالقاهرة [قمح
(٢)] يبلغ ثلاثين درهماً الأردب ، فبيع فى اليوم الثانى
لموته كل أردب من القمح بأربعين درهماً ، وتزايد حتى
بيع فى سنة اثنتين وثمانمائة ببضعة وسبعين درهماً

(٢) ما بين الحاضرتين وارد فى م (٢٧ ب) فقط .

الأردب ، وتمادى الأمر كذلك الى أن قصر مدّ النيل فى سنة ست وثمانمئة ، فشنع الأمر ، وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب القمح أربعمئة درهم ، وسرى ذلك فى كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت أجر الأجراء - كالبناء والفعلة وأرباب الصنائع والمهن (٣) - تزايداً لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن ؛ حتى جاء الغوث من [عند] الله تعالى فى سنة سبع وثمانمئة . فكثرت زيادة النيل ، وعمّ النفع به الإقليم ، فاحتاج الناس إلى البذر . وكانت الغلال تحت أيدى أهل الدولة وغيرهم كثيرة جداً لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول إليها إلا بما أحبوا من الأثمان ، والثانى زكاء (٤) الغلال فى سنة ست وثمانمئة ، فإنه حصل منها ما لم يسمع بمثله فى هذا الزمن ، فلأجل هذا وغيره ، مما سيأتى ذكره إن شاء الله تعالى ، تفاقم الأمر وجلّ الخطب ، وعظم الرزء ، وعمّت البلية وطمت ، حتى نفقت الدواب فى سنة ست و [سنة] سبع ، وعزّ وجودها ، وبلغت أثمانها إلى حد نستحى من ذكره ، ونحن الآن فى أوائل سنة ثمان وثمانمئة (٥) . والأمر فيها من

(٣) فى و ، وفى ك أيضاً (٣٤ ب) «المسبيين» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٧ ب) .

(٤) كذا فى و ، وهو فى م (٢٨ ب) بغير همزة ، وفى ك (٣٤ ب) «زكى» .

(٥) هنا دليل مady لتحديد تاريخ هذه الرسالة ، وبيان السبب الذى حدا المقريزى الى كتابتها ، وهذا فضلاً عما ورد مجرد المخطوط (Colophon) من إشارة الى تاريخ الكتابة .

اختلاف النقود وقلة ما يحتاج اليه ، وسوء التدبير (١٤)
وفساد الرأى ، فى غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء
وشنيع الأمر .

وسبب ذلك كله ثلاثة ^(٦) أشياء لا رابع لها : -

السبب الأول ، وهو أصل هذا الفساد ، ولاية الخطط
السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء
ونىابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال ، بحيث
لا يمكن التوصل إلى شىء منها إلا بالمال الجزيل ،
فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم
يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة ،
لتوصله بأحد حواشى السلطان ، ووعد به بمال للسلطان
على ما يريده من الأعمال ؛ فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك
العمل وتسليمه إياه ، [و] ليس معه ما وعد به شىء قل
ولا جل ، ولا يجد سبيلا الى اداء ما وعد به ألا باستدانته
بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج اليه من شارة
وزى وخيول وخدم وغيره ؛ فتضاعف من أجل ذلك عليه
الديون ، ويلزمه أربابها . لا جرم أن يغمض عينيه ولا
يبالى بما أخذ من أنواع المال ، ولا عليه بما يتلفه فى
مقابلة ذلك من الأنفس ، ولا بما يريقه من الدماء ، ولا بما

(٦) قبالة هذه العبارة بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية « أسباب
إغلا والمحن والوبا بلان .. منها الرشوة .. تشابه الرشوة » .

يسترقه من الحرائر ؛ ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب ، ويتعجل منهم أموالا ، فيمدونهم أيضاً أيديهم إلى أموال الرعايا ، ويشربون لأخذها بحيث لا يعفون^(٧) ولا يكفون . ثم ينساق^(٨) البائس في جمع الأموال التي استدانها إذا أتته استدعاءات من الأمراء وحواشي السلطان ، أو نزل به أحد منهم إن كان المتولى متقلداً عملاً من أعمال الريف ، فيحتاج له إلى ضيافات سنوية ومقادم جليلة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال^(٩) . ولا^(١٠) يشعر مع ذلك إلا وغيره قد تقلد ذلك العمل بمال التزم به ، وقد بقيت عليه جملة من الديون ، فيحاط على ما يوجد له من أثاث وحيوان وغيره ، ويشخص^(١١) في أنحس حال ، وقد أحيط كما ذكرنا بماله ، ويعاقب العقوبات المؤلمة ؛ فلا يجد بداً من الالتزام بمال آخر ، ليقلد العمل الأول أو غيره من الأعمال .

فلما دُهي أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم

(٧) وردت هذه الجملة في جميع النسخ المتداولة هنا كالاتي : «بحيث لا يعفوا ولا يكفوا» .

(٨) في و «ينباء البائس» ، وفي م (٢٨ ب) «ببناء البائس» ، وفي ك (٣٥ أ) «ينبا البائس» .

(٩) في و «المال» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) وكذلك ك (٣٥ أ) .

(١٠) في و «ولم» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) ، وكذلك ك (٣٥ أ) .

(١١) في و «لشخص» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) .

لَحَلَّتْ أحوالهم ، وتمزَّقوا كل (١٤ ب) ممزَّق ، وَجَلُّوا (١٢)
 عَنْ أوطانهم : فَقَلَّتْ مجابى البلاد ومتحصِّلها ، لقلَّة ما
 يَزِدُّع [بها] ، ولخلو أهلها ورحيلهم عنها لشِدَّة الوطأة
 من الولادة عليهم ، وعلى من بقى منهم . وكان هذا الأمر
 كما قلنا مدة أيام الظاهر [برقوق] الى أن حدث غلاء
 سنة [ست] وتسعين ، كما مرَّ ذكره (١٣) ، فظهر بعض
 الخلل لا كلَّه فى أحوال عامة الناس لأمرين : أحدهما
 البقية التى كانت بأيدي الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها ،
 والثانى كثرة صلات الظاهر وتوالى برَّه مدة الغلاء فى
 سنة سبع وثمان وتسعين ، بحيث لم يَمُت فيه أحد بالجوع
 فيما نعلم .

وانسحب الأمر فى ولاية الأعمال بالرشوة إلى أن مات
 الظاهر [برقوق] ، فحدث لموته اختلاف (١٤) بيت أهل
 الدولة [آل] (١٥) إلى تنازع وحروب قد ذكرتها فى كتاب
 مفرد (١٦) . فاقترضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف

(١٢) فى و «فجلُّوا أهلها ورحيلهم عنها» ، والصيغة المثبتة هنا من
 م (٢٨ ب) ، وكذلك ك (٣٥ ب) .

(١٣) انظر ص ٤٠ - ٤١ .

(١٤) فى و «اختلافا» .

(١٥) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٨ ب) .

(١٦) لا يوجد بين الكتب المعروفة للمقرئى مؤلف فى اخبار
 السلطان الظاهر برقوق وحده ، وربما كان المقصود بهذه الاشارة
 كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ولا يزال الجزء الخاص بهذا
 العهد منه مخطوطا تحت الطبع فى المستقبل القريب .

وانتشار الزعار^(١٧) وقطاع الطريق ، فخيف السبل
وتعذر الوصول إلى البلاد إلا بركوب^(١٨) الخطر العظيم .
وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح
العباد ، وانهمكوا في اللذات لتحقق [عليهم] كلمة
العذاب . وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا
فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا .

السبب الثانى غلاء الأطيان : وذلك أن قوما ترقوا فى
خِدم الأمراء يتولفون إليهم بما جَبَوا^(١٩) من الأموال إلى
أن استولوا على أحوالهم ، فأحبوا مزيد القربة منهم ، ولا
وسيلة أقرب إليهم من المال ، فتعدّوا إلى الأراضى
الجارية فى إقطاعات الأمراء ، وأحضروا مستأجريها من
الفلاحين ، وزادوا فى مقادير الأجر . فتقلت لذلك
متحصّلات مواليتهم من الأمراء ، فاتخذوا ذلك يدا يمنون
بها إليهم ، ونعمة يعدّونها إذا شاءوا عليهم . فجعلوا
الزيادة ديدنهم كل عام ، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحواً
من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث . لا جرم أنه لما
تضاعفت أجرة الفدان من الطين الى ما ذكرنا ، وبلغت

(١٧) الزعار - والزعة والزعر أيضاً - جمع زاعر ، وهو اللص
والمحتال والعيار والحرفوش المتشرد (Filou, vaurien) . انظر
(Dozy : Supp. Dict. Ar) .

(١٨) ورد هذا اللفظ فى جميع النسخ المتداولة فى هذه الحواشى
« بارتكاب » .

(١٩) فى و جبون ، وفى م (٢٩ ا) « يحبون » .

قيمة الأردب من القمح المحتاج الى بذره ما تقدّم ذكره وتزايدت كلفة الحرث (١٥ أ) والبذر والحصاد وغيره ، وعظمت نكاية الولاة والعمال ، واشتدّت وطأتهم على أهل الفلح ، وكثرت المغارم فى عمل الجسور (٢٠) [وغيرها] - وكانت الغلة التى تتحصّل من ذلك عظيمة القدر زائدة الثمن على أرباب الزراعة ، سيما (٢١) فى الأرض منذ كثرت هذه المظالم - منعت الأرض زكاتها (٢٢) ، ولم تؤت ما عهد (٢٣) من أكلها ؛ والخسارة ياباها كل واحد طبعا ولا يأتيا طوعا . [و] مع أن الغلال معظمها لأهل الدولة أولى الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت فى اللذات رغبتهم ، وعظمت فى احتجار أسباب

(٢٠) الجسور - والمفرد جسر - الطرق المرتفعة على جانبي النيل وفروعه وترعه ، لحفظ البلاد من أخطار الفيضان ، وهى نوعان : جسور سلطانية ، وهى الجسور العامة التى يجب على السلطان تعهدها بالعمارة والاصلاح والمراقبة ، وجسور بلدية وهى الجسور الخاصة الواقعة فى إقطاع من الاقطاعات ، وعلى الأمير أو الجندى صاحب الإقطاع ان يتولاها ويلتزم تدبير المحافظة عليها ، ويظهر ان العمل فى تلك الجسور كلها كان سخرة . انظر القلقشندى : صبح الاعشى ج ٣ ، ص ٤٤٨ - ٤٥٠ ، ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ١٦ - ١٧ ، المقرئى : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٦٣٨ ، ٨٣٤ .

(٢١) فى و «سما فى الأرض» ، وكذلك فى ك (٣٦ أ) ، والصيغة المثبتة هنا من (م ٢٩ أ) .

(٢٢) كذا فى و ، وكذلك ك (٣٦ أ) وفى م (٢٩ أ) «بركاتها» .

(٢٣) فى و ، وكذلك ك (٣٦ أ) «ماعوض» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٩ أ) .

(٢٤) الرفه نهمتهم ، استمرّ السعر مرتفعاً لا يكاد يُرجى انحطاطه ؛ فخرب بما ذكرنا معظم القرى ، وتعطلت أكثر الأراضى من الزراعة . فقلّت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض ، لموت أكثر الفلاحين وتشردهم فى البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب (٢٥) ، ولعجز الكثير من أرباب الأراضى عن ازدياعها لغلوّ البذر وقلّة المزارعين . وقد أشرف الإقليم لأجل هذا الذى قلنا على البواز والدمار ، سُنَّة الله فى الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا .

السبب الثالث رواج الفلوس : أعلم جعل الله لك إلى كل خير سبيلاً ذلولاً ، وعلى كل فضل علماً ودليلاً ، أنه لم تزل سُنَّة الله فى خلقه ، وعادته المستمرة منذ كانت الخليقة إلى أن حدثت هذه الحوادث ، وارتكبت هذه العظائم التى قلناها فى جهات الأرض كلّها ، عند كل أمة من الأمم كالفرس والروم وبنى إسرائيل ويونان والقيط ، بل والنبط والتبابعة أقبال اليمن ، والعرب العاربة والغرب المستعربة ، ثم فى الدولة الإسلامية من ظهورها ، على اختلاف دولها التى قامت بدعوتها والتزمت بشريعتها ، كبنى أمية بالشام والأندلس ، وبنى العباس بالمشرق ، والعلويين بطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام

(٢٤) فى و «أرباب» .

(٢٥) فى و «البلاد» والصيغة المثبتة هنا من م (٢٩ ب) .

وبلاد اليمن ، ودولة الترك بنى سلجوق ، ودولة الديلم
والمغل بالمشرق ، ودولة الأكراد بمصر والشام وديار
بكر ، ثم ملوك الترك بمصر - أنَّ النقود التي تكون أثمانا
للمبيعات وقيما للأعمال (ص ١٥ ب) إنما هي الذهب
والفضة فقط ، لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من
الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبدا في
قديم الزمان ^(٢٦) ولا حديثه نقدا غيرهما ، حتى قيل
[إن] أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة
والسلام ، وقال لاتصلح المعيشة إلا بهما ، رواه الحافظ
ابن عساكر في تاريخ دمشق .

وسنتلو عليك من نبأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرت
إليه ، فأقول مستعيذاً بالله ربى ، فإنه مولاي وحسبى :
أعلم زادك الله علما ، وأتاك بيانا وفهما ، أن الدراهم التي
كانت نقد الناس على وجه الدهر مازالت ، حتى قيل [إن]
أول من ضرب الدينار والدراهم ، وصاغ الحلى من
الذهب والفضة ، فالغ بن غابر بن شالخ بن أرفخشذ بن
سام بن نوح عليه السلام ، وتداول الناس ذلك من زمنه .
وآخر ما كانت الدراهم على نوعين : السوداء ^(٢٧)

(٢٦) قباله هذه العبارة ، بهامش الصفحة في و ، الجملة الآتية :
«مطلب أول من ضرب الدينار والدرهم» .

(٢٧) عرف المقرئ في ما يلي هنا (ص ٦٣) الدراهم السوداء - أو
السود ، أو المسودة - بالآتى : «وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه
اليسير من الفضة . انظر ما يلي بهذه الصفحة (سطر ٩) ، وكذلك
القلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ - ٤٤٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨) .

الوافية ، والطبرية العتق (٢٨) ، وهما غالب ما يتعامل به البشر ؛ وكان أيضا لهم دراهم تسمى جوارفية (٢٩). وكانت نقود العرب فى الجاهلية التى تدور بينها الذهب والفضة لا غير ، ترد إليها من الممالك دنانير الذهب قيصرية من قبل الروم ، ودراهم فضة على نوعين - سوداء وافية ، وطبرية عتيقة . وكان وزن (٣٠) الدرهم والدينار فى الجاهلية مثل وزنهما فى الإسلام مرتين ، ويسمى المئقال درهما ، والمئقال (٣١) دينارا . ولم يكن

(٢٨) ذكر (De Sacy : Traité de la Monnaie Musul- mane, P. 12. N. 3) أن الدراهم الطبرية العتق سميت بذلك الاسم لأنها كانت تأتى الى بلاد العرب من مدينة طبرية بالشام ، حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية ، أو أنها عرفت بتلك التسمية لأنها كانت تضرب فعلا بتلك المدينة زمن الرومان . (٢٩) كذا فى و ، وصيغة م «جوادقية» ، وفى ك «جوارفة» ، وفى المقرئى (كتاب شذور العقود فى ذكر النقود - Tychsen - ص ٣) جوارقية ، ولم يستطع : (De Sacy Op. Cit. p. 13 N. 2) ان يجد معنى مفهومًا لذلك اللفظ . هذا وقد ذكر : Sauvaite Matériaux Pour Servir à l'Histoire de la Numismatique et de la Metrologie Musulmanes. II. p. 150. N.1) انه يحتمل قراءة هذا اللفظ بصيغة «جوارقة» فى بعض النسخ الخطية التى وقعت له من هذا الكتاب ، وانه جمع «جريقى» ، أى إغريقى . على انه يوجد فى محيط المحيط ان الجورق - والجورف أيضا - الشيء الظليم ، قلعل المراد بلفظ «جوارقية» نوع من الدراهم السود لظلمتها .

(٣٠) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية : «وزن الدرهم والدينار فى الجاهلية والإسلام» .

(٣١) عرف المقرئى (كتاب الأوزان والأكيال الشرعية - Tychsen - ص ٦٥) المئقال بانه «اسم لماله ثقل ، سواء كبر أو صغر ، وغلب

شئ من ذلك يتعامل به أهل مكة في جاهليتها ، وإنما كانت تتعامل بالمتاقيل وزن الدراهم وزن الدينانير . وكانوا يتعاملون بأوزان اصطالحوا عليها فيما بينهم : وهى الرطل الذى هو إثننتا^(٣٢) عشرة أوقية ، والأوقية وهى أربعون درهما ، فيكون الرطل ثمانين وأربعمئة درهم [والرطل الآن بمصر إثننتا عشرة أوقية ، والأوقية إثننا عشر درهما ، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهما . ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية خمسون درهما ، فيكون الرطل^(٣٣) ستمائة درهم] والنش وهو نصف الأوقية - حُولت صاده شينا فليل نش - وهو عشرون درهما ؛

عرفه على الصغير ، وصار فى عرف الناس اسما على الدينار . ويرجع إطلاق المثلقال على الدينار فى العصر الاسلامى الى عهد الخليفة عبدالملك ابن مروان سنة ٧٦ هـ (٤٩٥ م) بعد اصلاحه نظام النقد فى الدولة الأموية ، اذ جعل المثلقال وحدة الذهب ، وقرر أن يكون وزن الدينار مثقالا واحدا كما كان قبلا ، (أى ٦٥,٥ حبة ، او ٤,٢٥ جراما) ، وقد حدث مثل ذلك اكثر من مرة فى عهد المماليك بمصر . انظر القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ - ٤٤٤ و (Enc. Isl. Arts. Mithkal, Dinar) هذا ويفهم من المتن ان المثلقال كان يطلق ايضا على الدرهم من الفضة عامة ، وإنما الراجح ثقلا عن الماوردي (الاحكام السلطانية ، ص ١٤٧) أن الدراهم المتداولة فى بلاد العرب ايام الجاهلية كانت على ثلاثة اوزان ، ومن بينها واحد فقط على وزن المثلقال .

(٣٢) فى و «اثنى عشر وقية» وقبالة هذه العبارة بهامش الصفحة ، العبارة الآتية : «الرطل الوقية» .

(٣٣) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، أو فى ك (١٣٧) ، ولكنه

فى م (١٣٠) .

والنواة (٣٤) وهى خمسة دراهم . والدراهم على قسمين :
 طبرية وزنة الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وقيل أربعة
 دوانيق ، وبغلية (٣٥) وزنة الواحد منها أربعة دوانيق ،
 وقيل ثمانية دوانيق . وزنة الدرهم من الجوارفية (٣٦)
 (ص ١٦ أ) أربعة دوانيق ونصف دانق ، والدانق زنته
 ثمان حبات وخُمُسا حبة من حبات الشعير المتوسطة التى
 لم تقسم ، وقد قُطع من طرفيها ما امتدَّ . [والدرهم
 البغلى كان (٣٧) يقال له الوافى ، ووزنه وزن الدينار ،
 وعلى ذلك وزن دراهم فارس ؛ والدرهم الجواز (٣٨) ينقص
 كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة ، فكل سبعة بغلية تكون

(٣٤) اوضح المقرئى (الأوزان والاكيال الشرعية - Tychsen - ،
 ص ٢٣) . هذين اللفظين قليلا بالعبارة الآتية ونصها مصححا :
 «العرب تقول نواة فتعنى بها خمسة دراهم ، كما تقول ، النش
 لعشرين درهما والأوقية للأربعين درهما ...» .

(٣٥) ذكر (Sauvaire : Op. Cit. II. pp. 137 - 139) أن
 الدراهم البغلية هى التى ضربها رجل انه رأس البغل اليهودى بأمر
 الخليفة عمر بن الخطاب . راجع ايضا (De Sacy : Op. Ibn
 Battoutah : Voyages-ed. Defremery I.p.168 , Cit.
 P. 12. N 4.) ، حيث وردت العبارة الآتية : «ودراهمهم فضة
 خالصة تعرف بالبغلية» . (انظر الصفحة التالية ، سطر ٣) .

(٣٦) انظر ص ٤٨ ، حاشية ٣ .
 (٣٧) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، أو فى ك (٣٧ أ) ، ولكنه
 فى م (٣٠ ب) .

(٣٨) الراجع ان المقصود بالدرهم الجواز ما هو جائز شرعا فى
 المعاملات فى محيط المحيط «جوز .. الدراهم جعلها جائزة أى
 رائجة ... وتجاوز الدراهم قبلها على ما فيها من الزيف ،
 (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 138. N. 1.)

عشرة بالجواز] . وكان الدينار يسمى لوزنه ديناراً ، وإنما هو تبر^(٣٩) ؛ ويسمى الدرهم لوزنه درهما ، وإنما هو تبر . وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثقال وزنه اثنان وعشرون قيراطا الا حبة ، وهو أيضاً زنته ثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدّم ذكره .

وقيل إن الميثقال منذ وضع لم يختلف في جاهلية ولا إسلام ، ويقال إن الذي اخترع الوزن^(٤٠) في الزمن القديم بدأ بوضع الميثقال فجعله ستين حبة ، زنة الحبة مائة من حبّ الخردل البري المعتدل ؛ وأنه ضرب صنجة بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل بوزنها والمائة الحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنجات خمس صنجات . فكانت صنجة نصف سدس مثقال ، وأضعف^(٤١) وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركّب منها نصف مثقال ، ثم مثقالا ، [وخمسة^(٤٢) ، وعشرة ،

(٣٩) النبر هنا القطعة من المعدن عامة ، سواء في ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد انظر محيط المحيط ، و : (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 144)

(٤٠) قبالة هذه الجملة ، بهامش الصفحة في و ، العبارة الآتية : «اختراع الوزن» .

(٤١) المقصود بفعل «أضعف» هنا ضعف ، أو ضاعف ، أي جعل الشيء ضعفين ، على أن صيغة هذا الفعل بالالف المتوسطة هي ابلغ الصيغ الثلاث . (انظر محيط المحيط) .

(٤٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، أو في ك ص (٣٧ ب) ، حيث بالعبارة كثير من الاضطراب ، وقد أضيف ما بالمتن هنا من م (٣٠ ب) .

وفوق ذلك [؛ فعلى ذلك تكون زنة المثقال الواحد ستة آلاف حبة ، وكانت الموازين إنما هي الشواهين (٤٣) .

فلما بعث الله نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم أقرَّ أهل مكة على ذلك كله ، وقال الميزان ميزان مكة ، وفي رواية ميزان المدينة . وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الأموال على ذلك ، فجعل في كل خمس أواق من الفضة الخالصة التي لم تُغش خمسة دراهم وهي النواة ، وفرض في كل عشرين ديناراً نصف دينار . وعمل بذلك أبو بكر رضي الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يغيّر منه شيئاً فلما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقرَّ النقود على حالها ، ولم يعرض لها بشيء حتى كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة ، في السنة السادسة (٤٤) من خلافته ؛ وأتته الوفود ، وأقبل أهل البصرة فيهم الأحنف بن قيس ، فكلم عمر رضي الله عنه في مصالح أهل البصرة ، فوجه معقل بن يسار ، فاحتفر لهم نهر معقل ووضع الجريب (٤٥) والدرهمين

(٤٣) في و فقط «الشرايين» والشواهين جمع شاهين ، ومن معانيه عمود الميزان (محيط المحيط) ، ولعل المقصود هنا الميزان كله . (٤٤) في و ، وكذلك ك (٣٧ ب) «الثانية» ، وفي م (٣١ أ) «الثانية» ، وهو خطأ واضح ، إذا المعروف ان عمر بن الخطاب تولى الخلافة سنة ١٣ هـ .

(٤٥) الجريب هنا مقياس للأرض ، ومقداره عشر قصبات في عشر قصبات ، على انه يختلف عن ذلك قليلا باختلاف المكان والزمان ، والجريب في الأصل مكيال ، وسعته ما يكفي من الحب لبذر مساحة معينة ، وسميت تلك المساحة باسم الجريب . انظر ص ٦٣ (سطر ٨) ، وكذلك الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ١٤١ ، ١٤٦ ، و (Enc. isl. Art. Djarib) وما هنالك من مراجع .

الوزنة^(٤٦) في الشهر . وضرب عمر رضى الله عنه الدراهم على نقش الكسروية^(٤٧) ، وشكلها بأعيانها ؛ (١٦ ب) غير أنه زاد في بعضها « الحمد لله » ، وفي بعضها « رسول الله » ، وعلى الثالثة « لا إله إلا الله وحده » ، وعلى رابعة « عمر » ، والصورة صورة الملك لاصورة عمر ؛ وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل . فلما بويع عثمان [بن عفان] رضى الله عنه ضرب دراهم ، ونقشها « الله أكبر » . فلما اجتمع^(٤٨) الأمر لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة ، قال له يأمر المؤمنين : « إن العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صغر الدرهم وكبر القفيز^(٤٩) وصار يؤخذ عليه ضربية أرزاق الجند ، وترزق عليه الذرية^(٥٠) ، طلباً

(٤٦) كذا في م (٣١ أ) ، وهو في و ، وكذلك ك (٣٧ ب) « الدومة » .
 (٤٧) الكسروية نسبة الى كسرى ، والمقصود الدراهم الفارسية .
 (٤٨) يلاحظ ان المقرئى عبر خلافة على بن ابى طالب ، ولم يذكر ما لعله احدث من تغيير فى الدراهم مدة خلافته القصيرة ، على أنه يوجد فى (Sauvaire : Op. Cit. ii. p. 189) ذكر لدراهم علوية، وكانت من معاملة اليمن .

(٤٩) القفيز مكيال قديم للحبوب ، وسعته ما يقرب من ربع اردب ، وهو ايضا مقياس للأرض ، وقدره مائة واربعة واربعون ذراعا ، والمعنى الاول هو المقصود هنا . انظر (Enc. isl. Art. Kaffiz) ، و (De Sacy : Op. Cit. p. 18) والماوردي (الاحكام السلطانية ، ص ١٤٩) .

(٥٠) كذا فى ك (٣٨ أ) فقط ، وهو فى و « الذرية » وفى م (٣١ أ) كذلك بنقط ناقص .

للإحسان الى الرعية . فلما جعلت أنت عياراً دون ذلك العيار ازدادت الرعية به مرفقاً ، ومضت لك به السنة الصالحة « ف ضرب [معاوية] السود الناقصة من ستة دوانيق ، تكون خمسة عشر قيراطا غير حبة أو حبتين . وضرب منها زياد ، وجعل وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكتب عليها ... (٥١) ؛ فكانت تجرى مجرى الدراهم . وضرب معاوية أيضا دنانير عليها تمثاله متقلدا سيفاً ، فوقع منها دينار ردىء فى يد شيخ من الجند ، فجاء به معاوية ورماه ، ثم قال : «يامعاوية ! إنا وجدنا ضربك شرَّ ضرب » .

فقال له معاوية : «لأحرمنك عطاءك ولأكسونك القطيفة (٥٢) » .

فلما قام عبد الله بن الزبير رضى الله عنه (٥٣) بمكة ضرب دراهم مُدَوَّرَة ، فكان أول من ضرب الدراهم المستديرة ؛ وإنما كانت قبل ذلك ما ضرب منها فإنه ممسوح غليظ قصير ، فدورها عبد الله ونقش بأحد الوجهين «محمد رسول الله» ، وبآخر «أمر الله بالوفاء والعدل» وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق ،

(٥١) بياض فى و ، يسع كلمة واحدة ، لعلها «زياد» .

(٥٢) لعل معنى القطيفة هنا جلد البعير (Couvetriure de chame au) . انظر (Dozy Supp. Dict Ar)

(٥٣) فى و «عنهما» .

وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وأعطاهما الناس
فى العطاء ، حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفى العراق
من قبل عبد الله بن مروان ، فقال : « ما ينبغي أن نترك من
سنة المنافق شيئاً » ، فغيرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك [بن مروان] ، بعد
مقتل [عبد الله] ومصعب ابنى الزبير بن العوام ، فحَصَّ
عن النقود والأوزان والمكايل ، وضربَ الدنانير والدراهم
، فى سنة ست وسبعين من الهجرة . وسبب ذلك أنه
(١٧ أ) كتب فى صدر كتبه الى الروم « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ »
، وذكر النبى صلى الله عليه وسلم مع التاريخ . فكتب إليه
ملك الروم (٥٤) : « إنكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه ، وإلا
أتاكم فى دنانيرنا مِنْ نبيكم ما تكرهون » . فعظم ذلك
عليه ، وكلمَ خالد بن يزيد بن معاوية ، فأشار عليه أن
يترك دنانير الروم ، وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب
للناس دراهم [ودنانير (٥٥)] فيها ذكر [الله] . فضرب
الدينار والدرهم ، فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين
قيراطا سوى [حبة بالشامى (٥٦)] ، وجعل وزنَ الدرهم
خمسة عشر قيراطا سواء [، والقيراط أربع حبات ، وكل
دانق قيراطين ونصفا . وكتب الى الحجاج بالعراق أن

(٥٤) يقصد المقرئى بالروم هنا الدولة البيزنطية وكان امبراطورها
تلك السنة ، وهى توافق سنة ٩٦٥ م ، جستنيان الثانى
(Justinian II) انظر (Camb. Med.Hist. Vol. 2P. 457)

(٥٥) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

(٥٦) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

اضربها قبلك ، فضرب الحجاج الدراهم ، ونقش فيها :
« قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » ونهى أن يضرب أحد (٥٧) غيره فضرب
سُمَيْر (٥٨) اليهودى دراهم ، فأخذه ليقتله ، فقال له :
« عيار درهمى أجود من [عيار] درهمك ، فَلَمْ تَقْتُلْنِي ؟ !
فأبى الا قتله فوضع [سمير] للناس صنج الأوزان
ليتركه ، فلم يفعل . وكان الناس لا يعرفون الوزن ، إنما
يزنون [الدراهم] بعضها ببعض ، فلما وضع سمير
الصنج كف بعضهم عن بعض . فقدمت تلك الدراهم
مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، [بها] بقية من
الصحابة ، فلم ينكروا منها سوى نقشها ، فإن فيه
صورة ؛ وكان سعيد (٥٩) بن المسيب يبيع بها ويشترى ،
ولا يعيب من أمرها شيئاً . فجعل عبد الملك الذهب ضربه
على الميثقال الشامى ، وهى الميالة (٦٠) الوازنة زيادة
المائة دينارين .

(٥٧) فى و « احدا » .

(٥٨) ذكر (De Sacy : Op. Cit. p. 22) أن سميرا هذا من اهل
بلدة تيمنا من بلاد العرب ، قرب حدود الشام ، وأن الخليفة عبد الملك
بن مروان كان قد كلفه بضرب الدراهم ، وأن تلك الدراهم عرفت باسم
السميرية . انظر ايضا ما يلى ، ص ٥٥ ، سطر ٣ .

(٥٩) كان سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفقهائهم ، وقد توفى
سنة ٩٤ هـ . (ابو الفداء : المختصر فى اخبار البشر ، ج ١ ، ص
٢١٠) .

(٦٠) كذا فى جميع النسخ المتداولة هنا ، وقد ترجم : (De Sacy :
Op. Cit. p. 21) هذا اللفظ الى (trebucant) ، أى وافية
الوزن .

ويقال (٦١) في سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدراهم كذلك أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان قال له : «يا أمير المؤمنين ! إن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون في كتبهم أن أطول الخلفاء عمرا من قدس الله في الدرهم ، فعزم على ذلك ، ووضع السكة (٦٢) الإسلامية . وكان (٦٣) الذي ضرب إذ ذاك الدراهم رجلٌ من يهود يقال له سُمَيْرٌ ، فنسبت الدراهم إليه ، وقيل لها الدراهم السميرية . وبعث عبد الملك بالسكة الى الحجاج بالعراق ، فسَيَّرَهَا الحجاج الى الآفاق لتضرب الدراهم بها ؛ وتَقَدَّمَ الى الأمصار كلها أن يُكتب اليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كي يحصيه عندهم ، وأن تُضرب الدراهم (١٧ب) بالآفاق على السكة الإسلامية ، وتحمل اليه أولا فأولا . وقدر في كل مائة درهم درهما عن الحطب وأجرة الضراب ، ونقش [على أحد] وجهي الدرهم «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ» ، وعلى الآخر «لا إله إلا الله» وطوق الدرهم من وجهيه بطوق ،

(٦١) عرف الماوردي (الأحكام السلطانية ، ص ١٤٩) السكة بأنها «الحديدة التي يطبع عليها الدراهم ، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة» . وقد شرح المقرئزي أيضا (كتاب الأوزان والأكيال الشرعية - Tychsen - ص ٨٦) لفظ السكة بأن الدينار والدرهم المضروبين ، سمي كل منهما سكة لأنه طبع بالحديدة المعلمة ويقال لها السكة ، وكل مسمار عند العرب سكة .

(٦٢) في و «وكان الرجل الذي ضرب إذ ذاك الدراهم رجلا» .
(٦٣) في جميع النسخ المتداولة هنا «وفي» وقد عدلت بالصيغة التي بالمقتن زيادة في التوضيح .

وكتب في الطوق الواحد «ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا» ،
وفي الطوق الآخر «محمد رَسُولُ الله ارسله بِالْهُدَى وَدِينِ
الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ» .

ونقل الثقات أن الذي دعا عبد الملك إلى ما صنَّع من
ذلك أن الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية
وطبرية عتقا ، فلما نظر عبد الملك في أمور الأمة قال إن
هذه الدراهم تبقى مع الدهر ، وقد جاء في الزكاة أن في
كل مائتين - أو في ^(٦٤) كل خمس أواق - خمسة دراهم ،
وأشفق إن جعلها ^(٦٥) كلها على مثال السود العظام
مائتين عددا يكون ذلك بخسا ^(٦٦) للزكاة ، وإن عملها كلها
مثال الطبرية - ويحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتين
عددا وجنبت الزكاة فيها - كان في ذلك حيف وشطط على
رَبِّ المال . فاتخذ [عبد الملك منزلة بين] منزلتين فيها
كمال الزكاة ، من غير بخس ولا إضرار بالناس ، مع
موافقة ما سنَّه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده من
ذلك .

وكان المسلمون قبل عبد الملك - وإلى إن صنَّع ما
ذُكر - يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار ^(٦٧)
والصغار . فلما اجتمع الناس مع عبد الملك على ما عزم

(٦٤) في «يجعلها» ، والرسم المثبت هنا من م (٣١ أ) .

(٦٥) في و «بخس» ، وفي م «٣١ ب» «بخس» .

(٦٦) المقصود بعبارة «الكبار والصغار» هنا الدراهم الوافية وغير
الوافية . انظر ما يلي بهذه الفقرة .

(٦٧) ما بين الحاصرتين وارد في م فقط (٣٢ ب) .

عليه من ذلك عمَد إلى درهم واف فوزنه فإذا هو ثمانية دوانيق ، وإلى الدرهم من الصغار فإذا به يزن أربعة دوانيق ، فجمعهما معا وجعل زيادة الأكبر على نقص الأصغر ، وجعلهما درهمين متساويين ، زنة كل منهما ستة دوانيق سواء . واعتبر المِثقال أيضا ، فإذا هو ما برح في أباد الدهر موفيا محدودا ، كل عشرة من الدراهم التي زنة الواحد منها ستة دوانيق تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقر ذلك وأمضاه ، ولم يعرض لتغييره .

وكان فيما عمل عبد الملك من الدراهم ثلاث فضائل : أحداها أن كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم ؛ وثانيها أنه عدل بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت ، (ص ١٨ ١) وصار الدرهم ستة دوانيق ؛ وثالثها أنه موافق لما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم في فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط . فمضت بذلك السنّة ، واجتمعت عليه الأمة ، وضبط هذا الدرهم الشرعى المجمع عليه أنه كما مرّ زنة العشرة [دراهم] سبعة مثاقيل ، وزنة الدرهم منها خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير الذى وصف أنفا ؛ ويقال له درهم الكيل : فإن الرطل الشرعى منه يتركب ، ومن الرطل يتركب المدّ ، ومن المدّ يتركب الصاع ، وإنما جعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب ، لأن الذهب أوزن من الفضة وأثقل ، وكأنهم جربوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب ، ووزنهما فكانت زنة الذهب أزيد من زنة الفضة بقدر ثلاثة

(٦٨) أسباع الدرهم ، [فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم
بوزن سبعة مثاقيل ، لأن ثلاثة أسباع الدرهم] إذا
أضيفت عليه بلغت مثقالا ، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة
أعشاره بقى درهما ، وكل عشرة مثاقيل وزن أربعة عشر
درهما وسبعى درهم . وقيل إن وازع الأوزان جعل
الدرهم ستين حبة ، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل زنة
سبعة مثاقيل ، فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من
[حبّ] الخردل ، ومنها رُكّب الدرهم فما فوقه إلى الألف
، كما تقدّم فى المثقال .

وضرب الحجاج الدراهم البيض (٦٩) ، ونقش عليها «قُلْ
هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ، فقال القراء : «قاتله الله ! أى شيء صنع
للناس ؟ الآن يأخذه الجنب والحائض» ؛ وكانت الدراهم
قبل ذلك منقوشة بالفارسية ، فكره ناس من القراء مسحها
(٧٠) وهُم على غير طهارة ، ف قيل لها المكروهة ، وصارت
سِمَةً لها وعلامة عليها . ولقد سئل مالك رضى الله عنه عن
تغيير كتابة الدينار والدراهم ، لما فيها من كتاب الله
تعالى ، فقال : «أول ما ضربت على عهد عبد الملك بن

(٦٨) المقصود بالدراهم البيض ما كان منها نقيا وافى الوزن ، وكان
الحجاج بن يوسف أول من ضربها ويسمى الدينار النقي باسم
الدينار الأبيض أيضا . راجع Enc(Sauvairé : Op. Cit. ii. p.p 121 - 122, 156, 227 - 229)

(٦٩) الضمير عائد على الدراهم البيض .
(٧٠) فى و «لعمر بن عبد العزيز» وهو خطأ واضح يبرهنه ما يلى
بهذه الصفحة (سطر ٧) والأسم المثبت هنا من م (٣٢ ب)

مروان والناس متوافرون ، فما أنكر أحد ذلك ، وما رايت
 اهل العلم أنكروه ، ولقد بلغنى أن ابن سيرين كان يكره
 أن يبيع بها ويشترى ، وما زال أمر الناس كذلك ، ولم أر
 أحداً منع ذلك ها هنا . (ص ١٨ ب) . وقيل لعبد الملك
 (٧١) رحمه الله تعالى : « هذه الدراهم البيض فيها كتاب
 الله ، يقلبها اليهودى والنصرانى والجنب والحائض ، فإن
 رأيت أن تأمر بمحوها » ، فقال : « أردت أن تحتج علينا
 الأمم أننا غيرنا توحيد ربنا واسم نبينا » ؛ ومات عبد
 الملك بن مروان والأمر على ما تقدم . وخلفه ابنه الوليد ،
 ثم سليمان بن عبد الملك ، [ثم عمر (٧٢) بن عبد
 العزيز] .

فلما استخلف يزيد بن عبد الملك (٧٣) ضرب الهُبَيْرية
 عمر بن هبيرة بالعراق على عيار ستة دوانيق ، فكان أول
 من شدد في أمر الوزن ، وخلّص الفضة أبلغ [من]
 تخليص من قبله . فلما قام هشام بن عبد الملك ، وكان
 جموعاً للمال ، أمر خالد بن عبد الله القسرى في سنة ست
 ومائة من الهجرة أن يصير العيار الى وزن سبعة ، وأن
 يُبطل السك من كل بلد إلا واسط ؛ ف ضرب الدراهم

(٧١) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٢ ب) ، وهو فى ك ايضا (٤٠)

(٧٢) فى و «يزيد بن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز» . انظر
 (Muir : The Caliphate. p. 374)

(٧٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٣ ا) .

بواسط ، وكُبر السكة ، فكان خالد فى تخليص الفضة أشدَّ ممن قبله ، فضربت الدراهم على السكة الخالدية ، حتى عُزل خالد فى سنة عشرين [ومائة^(٧٤)] . وتولى يوسف ابن عمر الثقفى ، فأفرط فى الشدة بحيث امتحن يوما العيار فوجد درهما ينقص حبة ، فضرب كل صانع ألف سوط ؛ وكانوا مائة صانع ، فضرب فى حبة مائة ألف سوط ، وصغّر [يوسف] السكة وأجراها على وزن سبعة ، وضربها بواسط وحدها حتى قتل الوليد بن يزيد فى سنة ست وعشرين ومائة . فلما استخلف مروان بن محمد الحمار - آخر خلفاء بنى أمية - ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بحران حتى قتل . وكانت الهبيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بنى أمية .

وكانت دولة بنى العباس ، فضرب السفاح الدراهم بالأنبار^(٧٥) ، وعملها على نقش الدنانير ، فكتب عليها السكة العباسية ، وقطع منها ، ونقصها حبة ، ثم نقصها حبتين . فلما قام أبو جعفر المنصور نقصها ثلاث حبات ، وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ، لأن القيراط

(٧٤) كانت الانبار مقر الخلافة العباسية ابان قيامها سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) . فسكنها السفاح مدة خلافته واستقر بها بعده ابو المنصور حتى بدأ فى تأسيس بغداد سنة ١٣٥ هـ (٧٦٢ م) . وهذا يفسر سبب ضرب الدراهم بها ، انظر ياقوت (معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٣٦٧ ، ج ٣ ، ص ٩٢٥) ، وكذلك (D(Enc. isl. Art. Anbar)

(٧٥) الهاشمية نسبة الى بنى هاشم ، والمقصود بذلك نقود الخلفاء العباسيين . انظر (Sauvaire : Op. Cit. ii. p. 244)

أربع حبات ، وكانت الدراهم كذلك . وحدثت الهاشمية (٧٦) على المثقال البصرى (ص ١٩ !) ، وكانت تقطع على المثاقيل الميالية الوازنة التامة ، فأقامت الهاشمية على المثاقيل ، والعق على نقصان ثلاثة أرباع قيراط مدة المنصور ، وإلى سنة ثمان وخمسين ومائة ، ف ضرب المهدى فيها سكة مدورة فيها نقط ؛ ولم يكن لموسى الهادى بن المهدى سكة تُعرف . وتمادى الأمر على ذلك إلى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة ، فصار نقصانها قيراطا غير رُبع حبة . فلما صير الرشيد السكك إلى جعفر ابن يحيى بن خالد البرمكى ، كتب اسمه بمدينة السلام ، وبالمحمدية (٧٧) من الرى ، على الدينانير والدراهم ؛ وضرب دينانير [زنة] كل دينار [منها] مائة مثقال ، كان يفرقها على الناس فى النيروز والمهرجان ، وكتب عليها : وأصفر من ضرب دار الملوك

(٧٦) سميت دراهم الرى بهذا الاسم نسبة الى محمد بن عطا (عتاب) الكندى وإلى الرى من بلاد الهيتل (أى بلاد ما وراء النهر) ، فى عهد الخليفة هارون الرشيد ، وقد عرفت بتلك التسمية أيضا دراهم فرغانة والصفد وكشك ونسف وأشر وسنة وسمرقند . وكان لمحمد بن عطا أخوان ، وكلاهما من ولاية الأعمال زمن الرشيد ، وقد ضرب كل منهما دراهم اقليمية باسمه ، فكان غطريف بن عطا واليا على خراسان واليه نسبت الدراهم الغطريفية ببخارى ، وكان مصيب بن عطا واليا على الشاش وخجندة ، واليه نسبت الدراهم المصيبة انظر (Sauvaire Op. Cit. ii. p.p 191, 217- 218)

(٧٧) يظهر ان المقصود بالخريطة هنا الخزانة الخليفة ففى (Dozy : Supp Dict. Ar) صاحب الخريطة بمعنى صاحب بيت المال . انظر أيضا القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨٧ .

يلوح على وجهه جعفرا

يزيد على مائة واحدا

إذا ناله معسرُ أيسرا

وكان لبني العباس دنانير الخريطة^(٧٨) ، وهى مائة دينار فيها مائتان ، مكتوب على كل دينار «ضرب الحسنى لخريطة أمير المؤمنين» قلت وهذه الدنانير هى التى يُنعم منها [أمير المؤمنين] على المغنين ونحوهم ، ومعنى الحسنى القصر الحسنى الذى هو الآن بمدينة بغداد ، وعمره الحسن بن سهل . وصير نقصان الدراهم قيراطا غير حبة ، واستمر الأمر كذلك إلى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائة ، [فصار النقص أربعة قراريط وحبة^(٧٩) ونصف حبة] ، وصارت لاتجوز الا فى المجموعة أو بما فيها ، وبطلت .

فلما قتل الرشيد جعفر بن يحيى ، [وتولى الوزارة الفضل بن الربيع] ، صير السكة الى السندى [بن شاهق^(٨٠)] ، ف ضرب الدراهم على مقدار الدنانير ، وسبيل الدنانير فى سائر ما تقدم ذكره سبيل الدراهم ؛ فكان خلاص السندى جيداً أشد الناس خلاصاً للذهب

(٧٨) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤) ١ .

(٧٩) اضيف ما بين الحاصرتين من N . P. 29 . (De Sacy : Op. 2) .

(٨٠) اضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة (De Sacy : Op. Cit. P. 30)

والفضة ، وفى شهر رجب سنة إحدى وتسعين ومائة
 نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبة ، ومازال الأمر فى
 ذلك كله عسراً يجوز [فيه الدينار] ^(٨١) جواز المثاقيل .
 ثم رُدَّت [المثاقيل ^(٨٢)] الى وزنها ، حتى كانت أيام
 الأمير محمد بن هارون الرشيد ، فصير دور الضرب الى
 العباس بن الفضل بن الربيع ، فنقش (ص ١٩ ب) فى
 السكة بأعلى السطور «ربى الله» ، وبأسفلها «العباس بن
 الفضل» فلما قتل الأمين ، واجتمع الناس على عبد الله
 المأمون ، لم يجد أحدا ينقش الدراهم ، فنقشت
 بالمخراط كما تنقش الخواتيم .

وكان الناس فى أول الإسلام إنما يزنون بالشواهين
^(٨٣) ، فلما ولى عبد الله بن عامر البصرة ، سنة [تسع
 وعشرين للهجرة] ^(٨٤) ، وضع فى الميزان لسانا ؛ وهو
 أول من صنع لسانا للميزان ، ولم يزل الأمر فى النقود
 على ما تقدّم ^(٥) عامة أيام المأمون حتى مات ، ثم قام من
 بعده أبو إسحاق المعتصم ، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، إلى
 أن قتله الأتراك وشركوا بنى العباس فى الأمور . وتفننت

(٨١) أضيف ما بين الحاصرتين من ك (٤١) ا .

(٨٢) انظر ص ٥١ ، سطر ٢ .

(٨٣) أضيف ما بين الحاصرتين من الطبرى (تاريخ الرسل والملوك -
 De Goeje ج ٥ ، ص ٢٨٢٨) .

(٨٤) فى و «ما بعد عامة أيام المأمون حتى مات» ، والصيغة المثبتة
 هنا من م (٣٤) ا .

(٨٥) فى و «تغفلت» والرسم هنا من م (٣٤) ا .

(٨٦) الدولة في الترف ، وتقلص نور الهداية ، وتبدلت
 أوضاع الشريعة ورسوم الدين ، وأحدثوا وابتدعوا ما لم
 يأذن الله [به] ، فكان من ذلك غش الدراهم ، ويقال إن
 أول من غش الدراهم وضربها مغشوشة زُيُوفاً عبيد الله بن
 زياد ، حين فرّ من البصرة سنة أربع وستين من الهجرة ؛
 ثم فشّت في الأمصار أيام دول العجم الدراهم
 الزيوف (٨٧) ، واختلف آراؤهم بالعراق فيها . ولم ينضبط
 حتى الآن أمرها ، وأرجو أن يوفقني الله على تفصيل ذلك
 ، [إن شاء الله تعالى]

(٨٦) كانت تلك الدراهم أحد الانواع المقبولة في المعاملات ، وذكر
 (Sauvaire : Op. Cit. ii. p.p. 102 - 104) أن الدراهم كانت
 في عصر من العصور الإسلامية أربعة انواع ، وهي : الجيدة
 ومعدنها فضة خالصة ، والزيوف وهي الفضة المخلوطة ، وكانت
 تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية فقط ، ولا تقبلها الحكومة في
 معاملاتها وجباياتها البتة ، والنبهرجة - ولعل صحتها المبهرجة -
 وهي التي لم تضرب بدار الضرب ، وكانت غير مقبولة في معاملات
 الافراد والحكومات والسوق ، وهي التي كانت تصنع من نحاس
 مغطى بطبقة من الفضة ، ولم تكن معتبرة في الدراهم الشرعية انظر
 المقریزی : المواعظ والاعتبار - طبعة بولاق - ج ١ ، ص ١٢٦ .
 (٨٧) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو في ك ايضا (٤١
 ب) .

فصل

وأما مصر من بين الأمصار فما برح نقدُها المنسوب
إلى قيم الأعمال وأثمان المبيعات الذهب خاصة ، كل
سائر دولها جاهلية وإسلامية . يشهد لذلك بالصحة أن
مبلغ خراج مصر في قديم الدهر وحديثة إنما هو الذهب ،
كما ستقف إن شاء الله تعالى على تفصيلا ، فيما أنا عازم
عليه من أفراد تأليف يحتوى على عامة أحوال خراج
مصر ، منذ مُصِّرت وعُرفت [أخبارها] ، وإلى هذا الزمن
الحاضر (١) .

وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبي هريرة
رضي الله [عنه] قال : قال رسول الله صلى الله عليه

(١) لا يوجد بين المعروف من مؤلفات المقرئى كتاب خاص
بموضوع خراج مصر ، على أن كتابه المواعظ والاعتبار (ج ١ ، ص
٧٥ - ٧٩) يشمل مقالتيْن ضافيتيْن فى هذا الموضوع وهما
المقصودتان بهذه الإشارة انظر المقرئى (شذور العقود -
Tychaen ص ٢٨) .

وسلم «منعت العراق درهمها وقفيزها ، [ومنعت الشام
مُدَّها ودينارها (٢)] ، ومنعت مصر أردبها ودينارها » ،
أخرجه مسلم وأبو داود . فذكر صلى الله عليه وسلم كل
بلد وما يختص به من كيل ونقد ، وأشار الى أن نقد مصر
الذهب . وكان في هذا الحديث ما يشهد بصحة فعل عمر
بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، (ص ٢٠ أ) [فإنه]
لما افتتح العراق في سنة ست عشرة من الهجرة بعث
عثمان ابن حنيفة ، ففرض على أرض السواد على كل
جريب من الكرم عشرة دراهم ، و [على] كل جريب [من
النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب والشجر ستة
دراهم ، وعلى جريب (٣) البر أربعة دراهم ، وعلى جريب
الشعير درهمين ؛ وكتب بذلك الى عمر [بن الخطاب]
رضي الله عنه [فارتضاه (٤)]

ولما فتحت مصر في سنة عشرين على الصحيح فرض
(٥) عمرو بن العاص على جميع مَن بها من القبط
دينارين ، فجبيت أول عام اثنا عشر ألف ألف دينار ،
وقيل جُبيت ستة عشر ألف ألف دينار ؛ وضربت الجزية

(٢) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو وارد في ك ايضا
(٤١ ب) .

(٣) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة في و ، الجملة الآتية :
«الجريب عشر قصبات والقصبه ستة اذرع والقفيز عشر الجريب ،
من (كتاب) تحرير الاحكام لابن جماعة» .

(٤) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو في ك ايضا (٢٤)
(١) .

(٥) في و «ففرض» .

على علوج مصر الذين أقروا لعمارة الأرض أربعة دنانير
 في كل سنة ، سوى خراج الأرض ؛ فأقر ذلك عمر بن
 الخطاب رضى الله تعالى عنه . وأما أهل السواد فإن عمر
 رضى الله عنه أقرهم على منزلة أهل الذمة ، وفرض على
 كل عِلج منهم أربعين درهما ، فجبيت مائة ألف ألف
 وسبعة وثمانون ألف ألف درهم ، [وقيل مائة الف وستون
 ألف درهم] ؛ وما زال خراج السواد دراهاهم . ولولا خوف
 الاطالة لسردت الأخبار التى توضح أن معاملة مصر
 ما زالت بالذهب فقط ما يقوم [منه] سفرٌ ضخمة ، وفوقَ
 كُلِّ ذِي عِلْمٍ عليم .

وأما الفضة فكانت بمصر تُتخذ حلياً وأواني ، وقد
 يضرب منها الشيء للمعاملات التى يُحتاج إليها فى اليوم
 لنفقات البيوت . وأول ما رأيت للدراهم ذكرا بمصر فى
 أيام الحاكم بأمر الله أحد خلائف الفاطميين . قال الأمير
 المختار عز (٦) الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد
 المسيحي عفا الله عنه فى تاريخه الكبير : «وفى شهر
 ربيع الأول ، يعنى من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ،
 تزايد أمر الدراهم القطع (٧) والمزايدة ، فبيعت أربعة

(٦) ما بين الحاصرتين وارد فى ك فقط (٤٢ ١) .

(٧) فى و «بن» والرسم المثبت هنا من م (١٣٥) . والمسيحي من
 المؤرخين الكثيرين فى العهد الفاطمي ، وقد توفى سنة ٤٢٠ هـ
 (١٠٥٩ م) ويقال ان مؤلفاته بلغت ثلاثين كتابا وان كتابة المشار
 اليه هنا يقع فى ست وعشرين ألف صفحة ، وانه لم يعد لهذه الكتب
 وجود ، ما عدا الجزء الأربعين من كتابه التاريخ الكبير بمكتبة

وثلاثون درهما بدينار ونزع ^(٨) السعر ، واضطربت أمور
الناس ، فرفعت الدراهم ، وأنزل بعشرين صندوقا من
بيت المال فيها دراهم جُدُدُ ، ففرقت في الصيارف ،
وقرىء سجل برفعها وألا يتعامل بها ، وأنظر من في يده
شيء منها ثلاثة أيام ، وأن يورّد جميع ما تحسّل منها الى
دار الضرب فاضطربت الناس ، وبلغت [الدراهم ^(٩)
القطع والمزايدة] أربعة دراهم بدرهم [من الجدد] ؛
وتقرّر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهما بدينار .
ثم اشتهر في كتب (ص ٢٠ ب) الأخبار [أن الفضة
صارت تُضرب نقودا بمصر ، وأنها سُمّيت [بين الدراهم
باسم ^(١٠)] المسودة ، وبها كانت معاملة أهل مصر
والقاهرة والإسكندرية ، [وتُعرف بنقد ^(١١) مصر .

الإسكوريال بإسبانيا ، وما عدا اقتباسات مبعثرة في كتب المؤرخين
كابن منجب ، وابن ميسر ، وابن خلكان ، والمقرئزي . راجع حسن
إبراهيم حسن (الفاطميون في مصر ، ص ٨) .

(٨) تقدمت الإشارة الى هذين النوعين من الدراهم في ص ١٤ - ١٥
هنا ، وقد تناولهما (Sauvare : Op. Cit. ii. p.p 146, 193, 204, 206, 276)
بما يوضح قيمة كل منهما في النقود
الإسلامية وخلاصته ان الدراهم القطع - أو المقطعة - كانت
كمدلولها اللفظي دراهم غير ماملة لذهاب جزء منها بسبب القطع
وكانت تلك الدراهم تقبل في معاملات الافراد حسب الوزن ، غير أن
الحكومات كانت ترفض التعامل بها دائما وتسميها الدراهم الغلة ،
اما الدراهم المزاييدة - وصحتها الزاييدة - فهي التي كانت تزيد عن
الدراهم الجيدة في الحجم وليس في الوزن .
(٩) في و «وزع» والرسم المثبت هنا من م (٣٥) ١ .

(١٠) أضيف ما بين الحاصرتين مما تقدم . انظر ص ١٥ (سطر ٨)

(١١) أضيف ما بين الحاصرتين لتكميل العبارة .

وأدركت الأسكندرية) وأهلها لايتعاملون إلا بها ،
ويسمونها الورق . واختلفت آراء خلفاء مصر وملوكها فى
مقدار الدرهم اختلافًا لم ينضبط الى الآن^(١٢) .

وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير^(١٣) من
الفضة ، ولم تزل المعاملة بها حتى استولت دولة بنى
أيوب على مملكتى مصر والشام ، وتملك منهم محمد
الكامل بن العادل . ففى ذى القعدة من سنة ثنتين
وعشرين وستمئة أمر [الكامل] بضرب دراهم
مستديرة ، وتقدّم ألا يتعامل الناس بالدراهم المصرية
العتق ، وهى التى يدعوها أهل مصر الورق . فهجر الناس
[الدراهم] ، وتركوا التعامل بها ، إذ الرعية على دين
راعياها . وكانت الدراهم الكاملية - وهى التى أدركنا
الناس يتعاملون بها - ثلثاها فضة والثلث نحاس ، يضاف
على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهما من
النحاس .

وراجت هذه الدراهم فى بقية دولة بنى أيوب ، ثم فى
أيام موالىهم الأتراك بمصر والشام رواجًا حتى قلّ الذهب
بالنسبة اليها وصارت المبيعات الجليلة تُباع وتقوم بها ،
وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال ، وبها

(١٢) انفردت م (١٣٥) بالعبارة الواردة هنا بين الحاصرتين ، من دون
النسختين الآخرين و ، ك .

(١٣) لم يشر المقرئ إلى نهاية اقتباسه من المسبّح على أنه من
المعقول أن يكون آخره حيث الإشارة إلى ذلك بالمتن ، إذ توفى المسبّح
سنة ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) .

يؤخذ خراج الأرضيين وأجرة المساكن وغير ذلك . و
[كان] الدرهم ثمانى عشرة خروبة ، [و] الخروبة ثلاث
قمحات ، والمثقال أربع وعشرون خروبة ، والصنجة
تتفاوت بمصر والشام ، فتتقص كل مائة مثقال شامى
مثقالا وربعا بمصر ، وكذلك الدراهم .

وأما الفلوس فإنه لما كان فى المبيعات محقرات تقل
عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل
ذلك فى القديم والحديث من الزمان الى شىء سوى نقدى
الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات ، لم يُسمَّ أبدا
على وجه الدهر ساعة من نهار فيما عرف من أخبار
الخليقة نقدا ، لا ولا أقيم قط بمنزلة أحد النقيدين .
واختلفت مذاهب البشر وأراؤهم فيما يجعلونه بإزاء تلك
المحقرات ، فلم يزل بمصر والشام (٢١ أ) وعراقى
العرب والعجم وفارس والروم فى أول الدهر وآخره ملوك
هذه الأقاليم ، لعظمتهم وشدة بأسهم ونصرة ملكهم ،
وكثرة شأوهم وخنزوانة سلطانهم ، يجعلون بإزاء هذه
المحقرات نحاساً يضربون اليسير منه قطعاً صغاراً
تسميها العرب فلوساً^(١٤) لشراء ذلك ، ولا يكاد يوجد من
هذه الفلوس الا النزر اليسير ، مع أنها لم تقم أبدا فى

(١٤) فى و «ايسر الفضة» والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ١) ، وكذلك ك
(٤٢ ب) ، وهو معدل لجوهر المعنى تماما ، على أنه هو الصحيح ، اذا
الدراهم النقرة - وليست السوداء - هى التى كانت تغلب فيها نسبة
الفضة على النحاس فى معظم العصور ، انظر القلقشندى (صبح
الاعشى ، ج ٣ ص ٤٤٣ ، ٤٦٦ - ٤٦٧) .

هذه الاقاليم بمنزلة أحد النقيدين قط . وكان سبب ضربها بمصر في أيام الكامل الأيوبي - بعد أن لم تكن - أن امرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر ، وهو إذ ذاك أبو الطاهر المحلي ، تستفتيه : «أيحل شرب الماء أم لا ؟» فقال : « ياأمة الله ! وما يمنع من شرب الماء ؟ » فقالت : « إن السلطان ضرب هذه الدراهم ، وإنى اشتري القربة بنصف درهم منها ومعى درهم ، فيردّ [السقاء] على نصف درهم ورقاً ، فكأنى اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم » . فأنكر [أبو الطاهر] ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلم معه في ذلك ، فأمر بضرب الفلوس .

ولقد كان ببغداد ، التي أُرْبِتْ عمارتها على عامة الأمصار يُجْعَل بِإِزاء غالب المبيعات عوضاً منها الخبز . يوضح ذلك ما علقته من رسالة الشيخ الرئيس أبى القاسم ابن أبى زيد الى بعض اخوانه يخبره بأخبار البلاد التي سلكها وما هى عليه ، وذلك عند سفره من مصر وحصوله ببغداد ، فى سنة بضع وأربعمئة . قال بعد صدر طويل : أما الخبز فيبرز عجينة على باب الدكان ، فيجتمع عليه عدد كثير من الذباب ، ثم يخبزونه فى تنانير قد أحميت بالدخان ، ويبالغون فى تجفيف (١٥) الرغفان ، ويتعاملون

(١٥) ليس لفظ الفلوس - والمفرد فلس - عربى الأصل ، بل هو لفظ يونانى معرب ، وقد اخذته اليونانية قبلاً من اللفظ اللاتينى (Follis) ومعناه كيس النقود ، ويقال مثل ذلك بصدد لفظ الدراهم ، فقد اخذه العرب من لفظ (diram) فى الفارسية وهو يونانى الأصل وكذلك لفظ الدينار ، واصله (denarius) فى اللاتينية . انظر . (Enc . Isl Arts . Fals, Dirham, Dinar)

به في الأسواق ، ويقيمونه مقام الدرهم [في الانفاق] .
وينتقدونه نقداً قد اصطالحوا عليه . وجعلوا لذلك قانوناً
يرجعون اليه : فيردّون المثلوم والمُكْرَج (١٧) ، كما يردّ
الدرهم الزائف والدينار المبهرج (١٧) ، ويشترّون به أكثر
المأكولات والمشمومات ، [ويدخلون (١٨) به الحمامات]
، ويأخذونه النباذ والخمار ، ولا يردّه البزاز ولا العطار .
وللرغيف السميذ على غيره صرف مقدر ، وحساب عندهم
معلوم محرّر ؛ ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل ستمين
رغيفاً بقيراط (١٩) . وكتبتُ من خط حافظ المغرب (ص
٢١ ب) محمد بن سعيد في كتابه الذي سماه « جنا
النحل وحيا المحل » مانصه : « فأخرج لي أحد هؤلاء
التجار - يعنى (٢٠) تجارا رأهم ببغداد لما رحل إليها -
ورقة فيها خطوط بقلم الخطا (٢١) ، وذكر أنها من ورق

(١٦) في و « تخفيف » ، والرسم المثبت هنا من م (٣٦ أ) .
(١٧) المكرج من الخبز هو الذي فسد وعلته خضرة . (محيط
المحيط) .
(١٨) جاء في محيط المحيط ، ان « البهرج الباطل والردى » ، والدرهم
الذي فضته رديئة .

فيكون الدينار المبهرج مثل ذلك . انظر ايضا ص ٦٢ ، (حاشية
١) ، حيث ورد لفظ « التبهرج » للدلالة على نوع من النقود الرديئة .
(١٩) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٦ أ) .
(٢٠) القيراط هنا نقد مقداره جزء من عشرين من المثقال ، وهو من
مستحدثات الخليفة عبد الملك بن مروان انظر Enc . isl. Art
Kirat)

(٢١) في و « يعنى تجارهم ببغداد » ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦
ب) .

التوت فيها لبن ونعْمة ، وأن هذه الورقة إذا احتاج إنسان
ي خان بالق (٢٢) من بلاد الصين خمسة دراهم دفعها
بها ، وأن ملكها يختم لهم هذه الأوراق ، وينتفع بما يأخذ
بلا عنها ، انتهى (٢٣) .

وأخبرني من لا أتهم أنه شاهد في بعض مدن إقليم
الصعيد أهلها يتعاملون في محقرات المبيعات بالكودة
(٢٤) ، وتسمى بمصر الودع ، كما يتعامل أهل مصر الآن

(٢٢) الخطا بلاد المغول (Cathay) ، وهي الجزء الغربي من بلاد
الصين وكانت عاصمتها جالق بالق ، ومن بلاد الخطا هذه كانت
اغارات جنكزخان ومن وليه من خانات المغول . انظر القلقشندى
(صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٨٣ - ٤٨٧ ، وكذلك Enc isl Art
Kara Khitai)

(٢٣) في و ، وكذلك ك (٤٣ ب) «إذا احتاج انسان بايع من بلاد
الصين» والرسم المثبت هنا من م (٣٦ ب) ، حيث وردت «خان بالق»
بالغين بدل القاف . هذا وكانت خان بالق عاصمة الصين ، وهي غير
جالق الواردة في الحاشية السابقة . انظر القلقشندى (صبح
الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠) ، وكذلك (Enc. Isl. Art
Khan Balik)

(٢٤) وصف ابن بطوطة في كتاب رحلته المعروف (تحفة النظار في
غرائب الامصار وعجائب الاسفار - Defremery ج ٤ ص ٢٥٩ -
٢٦٠) هذا الورق وصفا دقيقا ونصه («واهل الصين لا يتبايعون
بدينار ولا درهم وجميع ما يتحصل ببلادهم من (ص ٢٦٠) ذلك
يسبكونه قطعاً .. وانما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد ، كل قطعة منها
قدر الكف ، مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الخمس والعشرون
قطعة منها بالشت ، بباء موحدة والف ولام مكسور وشين معجم
مسكن وتاء معلوة وهي بمعنى الدينار عندنا ، واذا تمرقت تلك
الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا ، فاخذ

بالفلوس . وأخبرنى ثقة أن ببعض بلاد الهند يُشتري الكثير من المأكّل بالعفص والبلح . وأدركت أنا والناس [من] أهل ثغر إسكندرية وهم يجعلون فى مقابلة الخضرة والحوامض والبقول ونحو ذلك كِسَرَ الخبز ، ولشراء ما يراد منه ، ولم يزل ذلك الى نحو السبعين والسبعمئة . وأدركنا ريف مصر وأهله يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات ببعض الدجاج وبنخال الدقيق ، وبردىء مشاق الكتان ، إلى آخر^(٢٥) هذه الحوادث . وكل هؤلاء إنما يتخذون ما تقدّم ذكره لشراء الأمور الحقيمة فقط ، ولم يجعل أحد منهم شيئاً من ذلك نقداً يخزن ، ولا يشتري به شىء جليل البتة .

ولما ضربت الفلوس كما مرّ^(٢٦) فى أيام الكامل تتابع^(٢٧) الملوك فى ضربها حتى كثرت فى الأيدى ، وما زالت العامة تتعنت فيها لما يُدخلها من القطع المخالفة للقطع التى يأمر السلطان بالتعامل بها ، فتقدّم الولاة بصلاح ذلك .

عوضها جدداً ودفع تلك ، ولا يعطى على ذلك أجره ولا سواها . لأن الذين يتولون عملها لهم الأرزاق الجارية من قبل السلطان ، وقد وكل بتلك الدار أمير من كبار الأمراء ، وإذا مضى الإنسان الى السوق بدرهم فضة او دينار يريد شراء شىء لم يؤخذ منه ، ولا يلتفت عليه حتى يصرفه بالبالشت ويشتري به ما أراد . انظر ايضاً : (Gibb : 4) Ibn Battuta, p. 369. N. 4 شرح لفظ «بالشت»

(٢٥) عرف المقرئى (شذور العقود - Tychsen - ، ص ٥٠) الكودة بأنها الودع الذى يستخرج من البحر .

(٢٦) فى و . وكذلك ك (٤٣ ب) «ايسر» وفى م (٣٦ ب) «امس» .

(٢٧) فى و «كما ترى» والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب) .

وكانت الفلوس أولا تعدُّ في الدرهم الكاملى ثمانية وأربعين فلسا ، ويُقسَّم الفلس أربع قطع تُقام كل قطعة مقام فلس ، يُشترى بها ما يُشترى بالفلوس ؛ فيحصل بذلك من الرفق لذوى الحاجات ما لا يكاد يوصف . وتمادى الأمر على ذلك الى بعد الخمسين والستمائة (٢٨) من الهجرة ، فسوّل بعض العمال لأرباب الدولة حُبَّ الفائدة ، وضمّن ضرب الفلوس بمال قرّه على نفسه ، وجعل كل فلس يزن مثقالا ، والدرهم (ص ٢٢ أ) يعدُّ أربعة وعشرين فلسا ، فثقل ذلك على الناس ، وأنكاهم موقعه لما فيه من الخسارة ، لأنه صار ما يُشترى بدرهم هو ما كان قبل يشترى بنصف درهم ؛ ثم توطّنت نفوس الناس على ذلك ، إذ هم أبناء العوائد ، وكانت الفلوس مع ذلك لا يشترى بها شىء من الأمور الجليلة ، وإنما هى لنفقات البيوت ، ولأغراض ما يحتاج اليه من الخضر والبقول ونحوها .

فلما كانت سلطنة العادل كتبغا ، وأكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلى من المظالم ، وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس ، وطمعوا فى أخذ الأموال والبراطيل (٢٩) والحمايات ، وضربت الفلوس ،

(٢٨) فى و «لم يتابع» والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب) .
 (٢٩) فى جميع النسخ المتداولة هنا «والسبعماية» وهو غلط يبرهن عليه ما يلى بهذه الصفحة (سطر ١١) حيث ذكر المقرئ ما حدث فى سلطنة العادل كتبغا (٦٩٤ - ٦٩٦ هـ ، ١٢٩٤ - ١٢٩٦ م) من خلل فى النقد ، وذلك قبل سنة سبعماية هذا وقد ادرك ناسخه فقط (١٤٤) تلك الغلطة فأشار إليها بالهامش بالجملة الآتية : «لعله ستمائة» .

تَوَقَّفَ الناس فيها لَخْفَتِهَا . فنودى فى سنة خمس وتسعين
وستمائة أن تُوزن بالميزان ، وأن يكون الفلوس زنة درهم ؛
ثم نودى على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا أول ما
عُرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزنا لا عددا .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق ، وتولّى محمود [بن على
الاستادار^(٣٠)] أَمَرَ الأموال السلطانية ، شره الى الفوائد
وتحصيل الأموال ، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة [من
الفلوس^(٣١)] ؛ فبعث إلى بلاد فرنجة لجلب النحاس
الأحمر ، وضمن دار الضرب بالقاهرة بحملة من المال ،
ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه ؛ واتخذ بالاسكندرية
دار ضرب لعمل الفلوس . فكثرت [الفلوس] بأيدي
الناس كثرة بالغة [و] راجت رواجاً صارت من أجله هى
النقد الغالب فى البلد . وقلت الدراهم لأمرين : أحدهما
عدم ضربها ألبتة ، والثانى سبك ما بأيدي الناس منها
لاتخاذها حلياً منذ تفنن أمراء السلطان وأتباعهم فى
دواعى الترف ، وتأنقهم فى المباهاة بفاخر الزى وجليل
الشارة . ووُجد مع ذلك الذهب بأيدي الناس ، ، بعد أن
كان لا يوجد مع كل أحد ، لكثرة ما كان يخرج

(٣٠) انظر ص ٣٧ ، حاشية ٤ .

(٣١) اضيف ما بين الحاصرتين من (De Sacy : Op. Cit. p.

46) انظر ايضا ابا المحاسن : النجوم الزاهرة (طبعة كاليفورنيا) ،

ج ٦ ص ٣٨٠ ، و (Wiet : Les Biographies du Manhal

Safi. p. 245. NO. 1671)

الظاهر [برقوق] فى الإنعام على أمراء الدولة ورجالها ، وفى نفقات الحروب والأسفار ، وفى الصلات زمن الغلاء . فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود أكثرها الفلوس ، وهو النقد الرايج الغالب ، والثانى الذهب وهو أقل وجدانا (٣٢) من الفلوس ، وأما الفضة (ص ٢٢ ب) فقلت حتى بطل التعامل بها لعزتها ، وكان يعطى فى الدينار الذهب منها [الى] ثلاثين درهما . ثم كثر الذهب بأيدي الناس حتى صار مع أقل السوق ؛ وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب الى الفلوس خاصة ، وبلغ الذهب كل مثقال منه الى مائة وخمسين من الفلوس ، [والفضة كل (٣٣) زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس] التى كل درهم منها يعد أربعة وعشرين فلسا ؛ وبلغ المثقال من الذهب بثغر الاسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس ؛ فدّهى الناس بسبب ذلك داهية أذهبت المال ، وأوجبت قلة الأقوات ، وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود ؛ وإنه ليخشى من تمادى ذلك أن يحول حال [أهل] الأقليم (٣٤) ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ .

(٣٢) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٧) ا .

(٣٣) كذا فى و .

(٣٤) كتب De Bouard : Sur L'evolution Monetaire de L'egypte Medivevale) مقالة قيمة بالفرنسية فى موضوع النقود الاسلامية وهى منشورة فى (Rev . Soc. Econ. Polit Stais Legatis XXX. pp, 427 - 459)

فصل فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم

أعلم حرسك الله بعينه التى لاتنام ، وركنه الذى
لايرام ، أن الناس بإقليم مصر فى الجملة على سبعة
أقسام . القسم الأول [أهل] الدولة ؛ [و] القسم الثانى
أهل اليسار من التجار ، وأولى النعمة من ذوى الرفاهية ؛
والقسم الثالث الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ،
ويقال لهم أصحاب البرّ ، ويلحق بهم أصحاب المعاش ،
وهم السوق ؛ [و] القسم الرابع أهل الفلح ، [وهم] أهل
الزراعات والحرث ، سكان القرى والريف ؛ والقسم
الخامس الفقراء ، وهم جلّ الفقهاء وطلاب العلم ، والكثير
من أجناد الحلقة ونحوهم ؛ والقسم السادس أرباب
الصنائع والأجراء أصحاب المهن ؛ والقسم السابع ذو
الحاجة والمسكنة ، وهم السوّال الذين يتكفّفون الناس
ويعيشون منهم .

فأما القسم الأول ، وهم أهل الدولة ، فحالهم فى هذه المحن ^(١) على ما يبدو لهم ولمن لا تأملُ عنده ، ولا معرفة بأحوال الوجود له أنَّ الأموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه المحن ، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الأراضى ، فإن الأرض التى كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلا عشرين ألف درهم [صار الآن ^(٢) خراجها مائة ألف درهم] . وهذا الظن ليس بصحيح (ص ١٢٣) ، بل قلت أموالهم بالنسبة إلى ما كانت عليه أموال أمثالهم من قبل : وبيان ذلك أن العشرين ألف درهم فيما سلف كان مالكا ينفق منها فيما أحبّ واختار ، ويُدّخر منها بعد ذلك ما شاء الله ، لأنها كانت دراهم ، وهى قيمة ألف مثقال من الذهب أو قريب منها . والآن إنما يأتية بدل تلك المائة ألف درهم فلوس ، هى قيمة ستمائة وستة وستين مثقالا من الذهب ، ينفق ذلك فيما يحتاج اليه فى اليوم من لحم وخضر وتوابل وزيت ونحوه ، وفيما لا بد له من كسوته وكسوة عياله ، وما تدعو اليه الحاجة من خيل وسلاح وغيره ، مما كان ^(٣) يشتريه قبل هذه المحن بعشرة آلاف من الفضة ونحوها . ولولا تساوى العالم ^(٤) من الخاصة والعامة بتفاوت [ما بين] سعر المبيعات الآن وبين سعرها قبل هذه المحن لبينا ذلك

(١) فى و وفى ك ايضا (٤٥ ا) «هذا المحل» ، والصيغة المثبتة هنا من (٣٨ ا) .

(٢) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٨ ا) .

(٣) فى جميع النسخ المتداولة هنا «ما كان» .

(٤) فى جميع النسخ المتداولة هنا «العلم» .

؛ ولا بد من الالماع بطرف منه إن شاء الله تعالى : فأهل الدولة لو ألهموا رشدهم ، ونصّحوا أنفسهم ، لعلموا أنهم لم ينلهم ربح البتة بزيادة الأطيان ، ولا بغلاء سعر الذهب الذي كان أصل هذا البلاء ، وسبب هذه المحن : بل هم خاسرون ، وأن ذلك من تلبيس مباشر بهم لنيلهم ما يحبون من أعراضهم ، وَلَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ .

وأما القسم الثاني ، وهم مياسير التجار وأولو النعمة والترف ، فإن التاجر إذا استفاد مثلا ثلاثة آلاف درهم في بضاعته ، فإنما يتعوّض عنها فلوسا أو عشرين مثقالا من الذهب ؛ ويحتاج الى صرفها فيما لا غنى له عنه من مؤنّته ومؤونة عياله ، وكسوته وكسوة عياله . فهو لو تأمل لا تضح له أنه لما كان أولا يستفيد في مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلا ، أنها تغنى عنه في كلفته أكثر مما تغنى عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير . فالبائس لغباوته يزعم أنه استفاد ، [و] في الحقيقة إنما خسر ، ولسوف عما قليل ينكشف له الغطاء ، ويرى ماله قد أكلته النفقات ، وأتلفه اختلاف النقود ، فيعلم فساد ما كان يظنّ ، ويكذب ما كان يزعم ، وَمَنْ يُضِلِّ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ .

وأما القسم الثالث ، وهم أصحاب البرّ وأرباب المعاش ، فإنهم في (ص ٢٣ ب) هذه المحن يعيشون مما يتحصّل لهم من الربح فإن أحدهم لا يقنع من الفوائد الا بالكثير جدا ، وهو بُعِيد ساعات من يومه ينفق ما اكتسبه فيما لا بد له منه الكلف ، وحسبه ألا يستدين لبقية

حاجته ، ويقنع كما قال الأول :
 على أننى راض أن أحمل الهوى
 وأخلص منه لا على ولا لياً
 وأما القسم الرابع ، [وهم] أصحاب الفلاحة
 والحرث ، فهلك معظمهم لما قدّمناه من شدة السنين
 وتوالى المحن بقلّة رى الأراضى . وفيهم من أثرى ، وهم
 الذين أرتوت أراضيهن فى سنى المحل ، فنالوا من
 زراعتها أموالاً جزيلة عاشوا بها هذه الأزمنة ؛ على [أن]
 فيهم من عظمت ثروته ، وفخمت نعمته ، ونال ما أربى على
 مراده ، وزاد على [ما] أمّله ، والله يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ
 تُرْجَعُونَ .

وأما القسم الخامس ، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العلم ،
 ومن يلحق بهم من الشهود ^(٥) ، والكثير من أجناد
 الحلقة ، ومن شابهم ممن له عقار أو جار من معلوم أو
 سلطان أو غيره ؛ فهم ما بين ميت أو مشتهى الموت ،
 لسوء ما حلّ بهم . فإن أحدهم إذا أتته مائة درهم مثلاً
 فإنّ ما يأخذ عنها فلوساً أو ثلثي مثقال ^(٦) ينفق ذلك فيما

(٥) الشهود جمع شاهد ، وهو فى مصطلح الدولة المملوكية
 الموظف الذى كان عمله ان يشهد بمتعلقات الديوان المستخدم به
 نفياً وإثباتاً ، وهو احد الذين جمعهم القلقشندى (صبح الاعشى ، ج
 ٥ ص ٤٦٦) تحت باب كتاب الأموال . انظر المقرئى (كتاب السلوك
 لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ص ٥٩٣ ، ٦٦٧ ، ٩٣٧ ، ١٠٤٦) .
 (٦) فى و ، فانما يأخذ منها فلوساً ويكفى مثقال ، وفى ك (٤٦) فانما
 يأخذ منها فلوساً او ثلثي مثقال ، ويظهر ان صيغة م (٣٩) المثبتة
 هنا بالمتن هى الأقل غموضاً .

كان ينفق فيه من قبل عشرين درهما من الفضة . فلحقهم
من أجل ذلك القلة والخصاصة ، وساءت أحوالهم . وَمَا
أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ .

وأما القسم السادس ، فهم أرباب المهن والأجراء
والحمالين والخدم والسُّوَّاس والحَاكَّة والبنَّاء والفعلَّة
ونحوهم ، فإن أجرهم تضاعفت تضاعفا كثيرا ، إلا أنه لم
يبق منهم إلا القليل لموت أكثرهم ، بحيث لم يوجد منهم
الواحد إلا بعد تطلب وعناء ، وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ .

وأما القسم السابع ، فهم أهل الخصاصة والمسكنة ،
ففنى معظمهم جوعا وبردا ، ولم يبق منهم إلا أقل من
القليل . لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ .

* * *

(ص ٢٤ أ) فصل في ذكر نبذ من اسعار هذا الزمن وايراد طرف من اخبار هذه المحن

اعلم اسعدك الله سعادة الأبد ، وآتاك فوز السرمد ،
ان الذى استقر امر الجمهور باقليم مصر عليه فى النقد
الفلوس خاصة ، يجعلونها عوضا عن المبيعات كلها من
اصناف المأكولات وانواع المشروبات وسائر المبيعات
ويأخذونها فى خراج الأرضين وعشور اموال التجارة ،
وعامة مجابى السلطان ، ويصيرونها قيما عن الأعمال
جليلا وحقيرها لا نقد لهم سواها ولا مال إلا اياها ، على
ان كل قنطار منها وهو مائة رطل مصرية (وزنا)^(١)
بستمائة درهم (نقدا)^(٢) ، حسابا عن كل قنطار وهو زنة
[مائة واربعة^(٣) واربعين درهما وزنا ستة دراهم ، وعن

(١ . ٢) اضيف ما بين الحاصرتين للتوضيح انظر ما يلى ص ٧٧

سطر ١ .

(٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (١ ٣٩) ، وهو وارد فى ك ايضا

(١ ٤٦) .

كل درهم منها أوقيتان زنتهما [اربعة وعشرون درهما -
بدعة احدثوها وبلية ابتدعوها لا اصل لها فى ملة نبوية ولا
مستند لفعالها عن طريقة شرعية ، ولا شبهة لمبتدعها فى
الاقتداء بفعل احد ممن غير ولا انتناسة ^(٤) بقول واحد
من البشر ، سوى شىء نشأ عنه ذهاب بهجة الدنيا وزوال
زينتها ، وتلاف الأموال وفساد زخرفها ومصير الكافة الى
القلة وشمول الفاقة للجمهور مع الذلة ليقضى الله امراً
كان مفعولاً .

وأما اسعار المبيعات فإن الذهب انتهى بحاضرة
القاهرة وربعها ^(٥) كل مثقال منه الى مائة وخمسين درهما
من الفلوس ، وبلغ بثغر الاسكندرية كل مثقال الى
ثلاثمائة درهم فلوسا وبلغت دراهم المعاملة كل زنة درهم
منها خمسة دراهم فلوسا وانتهى الأردب من القمح الى
اربعمائة وخمسين فلوسا غير الكفة : وهى عن السمسرة
^(٦) عشرة دراهم ، والحمولة سبعة دراهم ، والغريبة ثلاثة

(٤) فى و «انتشابه» والرسم المثبت هنا من م (٣٩ ب) .

(٥) فى و «وربعها» والرسم المثبت هنا من م (٣٩ ب) .

(٦) قدر المقريزى (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٨ - ٨٩) قيمة
السمسرة عامة باقل من هذا ، وذكر ان السلطان الملك الناصر محمد
الغنى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) ما يسمى باسم نصف السمسرة ،
ونصه : «ومما ابطال ايضا نصف السمسرة ، وهو عبارة عن ان من
باع شيئاً من الاشياء فإنه يعطى اجرة الدلال على ما تقرر من قديم
عن كل مائة درهم درهمين ، فلما ولى ناصر الدين ابن الشيخى
الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهما من كل درهمين ، فصار
الدلال يعمل معدلة ويجتهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على
البائع ، فتضرر الناس من ذلك ، واودوا فلم يغاثوا ، حتى ابطال ذلك
السلطان» .

دراهم واجرة الطحن ثلاثون درهما ، فذلك خمسون درهما ، ويتحصل عن الأردب قمحا نقيا خمس وبيات فقط ، وينقص منه سدسه غلتا ، فاذا لا يتهيا كل أردب الا من حساب (ستمائة^(٧) درهم فلوسا) وبلغ كل أردب من الشعير والفلول ما ينوف عن ثلاثمائة (درهم) سوى الكلف ، والأردب من البسلة ثمانمائة درهم ، ومن الحمص خمسمائة درهم ، والرأس الواحد من البقر بمائة مثقال من الذهب - عنها خمسة عشر ألف درهم من الفلوس - (ص ٢٤ ب) ، والرطل الواحد من اللحم البقرى النىء بسبعة (دراهم^(٨)) فلوسا ، والرطل الواحد من الضأن بخمسة عشر درهما ، والطائر الواحد من الدجاج بمائة درهم الطائر الواحد - الى عشرين درهما فلوسا والطائر الواحد من الأوز من مائتى درهم كل طائر منها الى خمسين درهما (فلوسا^(٩)) ، والرأس من الغنم الضأن بما ناف عن الفى درهم فلوسا . وأبيع الجمل بسبعة آلاف فلوسا ، والقدرح الواحد من لب اليقطين بمائة

(٧) موضع ما بين الحاصرتين بياض فى و ، وقد اضيف لفظ «ستمائة» من م (٣٩ ب) ، وهو ايضا فى ك (٤٧ ا) .

(٨) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب) وهو ايضا فى ك (٤٧ ا) .

(٩) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب - ٤٠ ا) .

درهم وعشرين درهما فلوسا ، (والقدح^(١٠) من الأرز
 بخمسة عشر درهما فلوسا) والآردب الواحد من بذر
 الجزر بخمسماية درهم فلوسا ، وكل قدح من بذر الفجل
 بمائة وخمسين درهما فلوسا ، وكل قدح من بذر اللفت
 ثلاثماية درهم فلوسا ، وكل قنطار من الشيرج غير كفه
 بألف ومائتى درهم فلوسا ، (والبطيخة الواحدة^(١١) فى
 اوان البطيخ بعشرين درهم فلوسا) وكل رطل من العنب
 فى اوانه باربعة دراهم ، وكل قنطار من القرع بمائة درهم
 فلوسا والسكر كل رطل الى سبعين درهما (فلوسا^(١٢)) ،
 وزيت الزيتون كل قنطار منه بخمسماية وخمسين درهما
 (فلوسا^(١٣)) ، والثوب القطن بألف وخمسماية درهم فلوسا
 والذراع الواحد من ثياب الكتان الذى لم يقصر بضعة
 عشر درهما ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بنصف
 درهم فلوسا ، والرطل الواحد من الكتان الذى (لم^(١٤))
 يمشق بعشرين درهما فلوسا .

وبلغ بالاسكندرية وتروجه كل قدح واحد من القمح الى
 اربعين درهما فلوسا ، ومن الشعير ثلاثين درهما ،
 والرطل من الخبز عشرة دراهم ، والرطل من لحم الضأن

(١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب - ٤٠
 . (١)

(١٤) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠ ا) ، حيث ورد ان ثمن
 الرطل من هذا النوع من الكتان «بضعة عشر درهما فلوسا» وليس
 عشرين كما هنا .

ستين درهما فلوسا (والطائر المتوسط^(١٥)) من الدجاج
بيضة وخمسين درهما فلوسا) والبيضة الواحدة من
بيض الدجاج بدرهمين فلوسا والأوقية من الزيت بأربعة
دراهم فلوسا .

وبلغ كل قدح من بذر الرحلة بالقاهرة الى ستين درهما
فلوسا وسبعين ، والرطل الواحد من الكمثرى الى بضعة
 وخمسين درهما والقنطار من الشيرخشك^(١٦) الى ثلاثين
الف درهم (فلوسا) والقنطار من الترنجبين^(١٧) الى خمسة
عشر الف درهم فلوسا ، والزهرة الواحدة من النيلوفر^(١٨)

(١٥) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٤٠) ، وهو فى ك أيضا (٤٧)

(١٦) ترجم (dozy : Supp. Dict. Ar) هذا اللفظ الفارسي
الأصل الى (Sorte de manne) ، ومعناه نوع من المن ، وهو
يشبه السكر فى الحلاوة ، وينبت فى ايران . ولعل المقصود به نوع
من الادوية او الترياقات المستعملة فى تلك العصور .

(١٧) الترنجين لفظ فارسي الأصل ، وهو نقلا عن محيط المحيط ،
«ظل اكثر ما يسقط بخراسان وما وراء النهر ، وأكثر وقوعه على
الحاح (كذا) ويجمع كالمن ، واجوده الأبيض ، (وهو) فارسي ،
معناه غسل رطب ، وهو فى الخواص قريب من خيار شنبر» . وشرح
(Dozy : Supp. Dict Ar) ذلك اللفظ بالآتى ونصه : (genet
(Eespagne a fleurs jaunes, odorantes) أى رتم له زهرة
اصفر ذو رائحة طيبة ، ومواطنه اسبانيا .

(١٨) النيلوفر لفظ اعجمى - ويقال النينوفر ايضا - نبات ذو رائحة
طيبة ، وهو ينبت فى المياه الراكدة ، له اصل كالجزر ، وساق أملس
يطول بحسب عمق الماء ، فاذا ساوى سطحه الماء اوراق وازهر ،
واذا بلغ يسقط عن راسه ثمر داخله بذر اسود (محيط المحيط)
ويقابله فى الانجليزية (Nenuphar) .

الى درهم فلوسا ، والخيارة الواحدة الى درهم (فلوسا^(١٩)) ونصف . وابع الفروج الواحد بسبعة وثلاثين درهما فلوسا وابع فى تركة ماوطتان^(٢٠) غسيلتان من قطن بألفى درهم ومائتى درهم واربعين (درهما^(٢١)) (فلوسا وبقية المبيعات بهذه النسبة فمن نظر الى اثمان المبيعات باعتبار (ص ١٢٥ أ) الفضة والذهب لا يجدها قد غلت^(٧) الا شيئا يسيرا ، وأما باعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا اشنع من ذكره ، ولا افزع من هوله فسدت به الأمور واختلت به الأحوال وآل امر الناس بسببه الى العدم والزوال ، واشرف من اجله الأقليم على الدمار والاضمحلال ، ولكن الله يفعل ما يشاء .

* * *

(١٩) اضيف ما بين الحاصرتين من ك فقط (٤٧ ب) .
 (٢٠) الملوطة - والجمع ملايط وملوطات - كلمة يونانية الأصل تسربت الى العربية عن طريق اللغة القبطية وهى حسبما ورد فى (Dozy : Dict. Vetments. pp. 412 - 413) ثوب واسع يلبس فوق غيره من الملابس (un ample Vetement de dessus) ، او ملبوس واسع الأكمام ، وكان من ملابس المماليك بمصر (le vetement de desons des Mamlouks Les manches tres-amplés)

(٢١) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠ أ)

(٢٢) فى و «قلت» والرسم المثبت هنا من م (٤٠ ب) .

فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء

وان قد تقدم من القول بيان الاسباب التي حصلت منها
هذه المحن ، فبقى ان يتعرف من فتق الله ذهنه ، وازال
غشاء بصره ، كيف العمل فى ازالة ما بالناس من هذه
البليات ، لتعود احوالهم الى مثل ما كانت عليه من قبل ،
فنقول : أعلم ارشدك الله الى صلاح نفسك ، والهمك
مراشد ابناء جنسك ، ان النقود المعتبرة شرعا وعقلا
وعادة انما هى الذهب والفضة فقط ، وما عداهما لا يصلح
ان يكون نقدا وكذلك لا يستقيم امر الناس الا بحملهم على
الأمر الطبيعى الشرعى فى ذلك ، وهو تعاملهم فى اثمان
مبيعاتهم واعواض قيم اعمالهم بالفضة والذهب لا غير ،
وذلك يسير على من يسره الله له ، وهو ان الفضة
الخالصة - التى لم تضرب ولم تغش - سعر كل مائة درهم
منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب فى
ثمن نحاس ومكس للسلطان وثمان حطب واجرة صناع
ونحو ذلك - بحكم سعر هذا الوقت - الى ربع دينار
فتصير بهذا العمل وزن مائة وخمسين درهما معاملة ،
(عنها من الذهب كما مر انفا خمسة^(١) مثاقيلوربع مثقال)
فبحكم ذلك يكون صرّف^(٢) كل مثقال من الذهب المختوم
(١) اضيف ما بين الحاصرتين من ك فقط (٤٨ ا) ، ويلاحظ ان صيغة
م هنا (٤٠ ب) ينقصها عبارة «من الذهب» .
(٢) فى و «ضرب» والرسم المثبت هنا من م فقط (٤٠ ب) .

بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة ، والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الأحمر المضروب قطعا المسمى فلوسا ثلاثة وعشرون رطلا وثلاث رطل ، حسابها بزعمهم مائة واربعون درهما فلوسا ، وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدئذ . (٣) .

فإذا وفق الله تعالى من اليه امر الرعية ان يأخذ (ذلك القدر) في ضرب فضة المعاملة ، فانه يؤول (٤) امر الناس ان شاء الله تعالى الى زوال هذا الفساد ، وعودهم الى رجوع اسعار المبيعات وقيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن ، فإنه تبين كما ذكر ان المثقال من الذهب يصاف (ص ٢٥ ب) بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة ، ويؤخذ بالاربعة والعشرين درهما (من) الفضة ثلاثة وعشرون رطلا وثلاث رطل من الفلوس التي تعد في كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة واربعين فلسا ، تصرف في محقرات المبيعات ونفقات البيوت ، فيعظم النفع بها ، وتنحط الاسعار ، وعما قليل لا تكاد توجد لضرب الناس لها اوانى ، وفي ذلك من صلاح (٥) الأسور واتساع الأحوال ، ووفور النعم وزيادة الرقة ، مالا حد له والله يعلم وانتم لا تعلمون .

* * *

(٣) في و (لعهدته، او «لعمدته» والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١)

(١)

(٤) في و «لايول» والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١) (١)

(٥) في «مصالح» والرسم المثبت هنا من م فقط (١٤١) .

فصل فى بيان محاسن هذا التدبير العائد نفعه على الجمّ الغفير

اعلم جملّك الله بالمناقب ، وصانك من شين المعاييب ،
ان من ملكته العوائد ، واسترقتة المألوفات ، وقيدته
ارعونات نفسه حتى وقف على ما عهد ، ولم يتراء الى
معرفة ما غاب عنه ، ولا تصور سوى ما أحس ، فإنه
يقول : « لا فائدة فى اتعاب فكرك واطالة كدّك وتضريب
راى نفسك وتخطيك فعل غيرك ، والحال بعد طول العناء
افضى الى كون الذهب والفلوس على مثل ما كانا عليه
سواء ، من غير تغيير شىء من حالها بغير زيادة ^(١) فى
سعرهما ولا نقصان منه البتة » . فنقول ، صدق الله
العظيم (حيث) قال : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا

(١) فى و «بزيادة» والرسم المثبت هنا من م (٤١ ب) .

يعلمون ، فانه لا شك (أن) فيما ذكرنا فائدتين جليلتين :
 احدهما رجوع احوال العامة الى مثل ما كانت عليه من
 قبل هذه المحن فى امور الاسعار واحوال المبيعات ،
 والفائدة الأخرى بقاء ما بأيدي الناس من الذهب
 والفلوس - اللذين هما النقد الرائج الآن - على ما هما
 عليه من غير زيادة ولا نقص ، مع رد الأحوال والرّفه
 والرخص الى ما كانت عليه اولا قبل هذه المحن .
 ولعمري لا يجهل قدر هاتين ^(٢) الفائدتين الجليلتين ،
 ويجحد ^(٣) حق هاتين النعمتين ، العظيمنتين من له اقل
 حظ من تمييز ، وأنزر نزر من شعور ، الا من قصد ان
 يخون ^(٤) عهد الله وامانته فيما استرعاه من امور عبادته ،
 بإظهار الفساد واهلاك العباد والله لا يهدى كيد
 الخائنين ، فاقول وبالله استعين فهو المعين :
 وما فاتنى نصركم باللسا

ن اذا هو قد فاتنى باليد
 اعلم وفقك الله الى (ص ٢٦ أ) الاصغاء الى الحق ،
 وألهمك نصيحة الخلق ، انه قد تبين بما تقدم ان الحال
 فى فساد الأمور انما هو سوء التدبير لاغلاء الاسعار . فلو
 وفق الله من اسند اليه امر عبادته حتى رد المعاملات الى
 ما كانت عليه قبل من المعاملة بالذهب خاصة ، ورد قيم

(٢) فى جميع النسخ «هذين» .

(٣) فى و «يجهل» والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ب) .

(ج) فى و «يكون» والرسم المثبت هنا من فقط (٤١ ب) .

السلع وعوض الاعمال كلها الى الدينار - او الى ما حدث
بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة ، (ورد قيم
الاعمال^(٥)) واثمان المبيعات الى الدرهم) ، لكان فى ذلك
غياث الأمة وصلاح الأمور ، وتدارك هذا الفساد المؤذن
بالدمار .

وبيان ذلك ان النقد اذا عاد الى ما كان عليه اولا ،
وصار من يأتية^(٦) مال من خراج ارض او اجرة عقار ، او
معلوم سلطان او من وقف او قيمة عمل ، فإنما يتناول ذلك
ذهبا او فضة بحسب ما يراه من يلى من أمور العامة ،
فيفصرف ذلك فيما عساه يحتاج اليه من مأكول (ومشروب)
او ملبوس أو غيره . فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف
الأحوال ، اذا عمل ذلك لا يجد من صار اليه شىء من
النقدين على ما تقرر غبنا^(٧) البتة ، لأن الاسعار حينئذ
اذا نسبت الى الدرهم او الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت
عما كنا نعهد قبل هذه المحن ألبتة ، الا اشياء معدودة
سبب غلائها احد امرين : الأول فساد نظر من اسند اليه
النظر فى ذلك ، وجهله بسياسة الأمور ، وهو الاكثر فى
الغالب ، والآخر الجائحة^(٨) التى أصابت ذلك الشىء

(٥) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤١ ب) .
(٦) فى و «وصار» من ياتية من مال او خراج ارض ... والصيغة
المثبتة هنا من م (٤١ ب) .
(٧) فى و «غيره» ، وفى م (٤١ ب) «غبين» .
(٨) فى و «الحاجة» والرسم المثبت هنا من م (٤٢ أ) .

حتى قل ، كما حصل فى لحوم الابقار بالموت الذريع الذى
نزل بها فى سنة ثمان وثمانمائة^(٩) ، وما حصل فى السكر
من قلة زراعة قصبة واعتصاره فى سنتى سبع وثمان
(وثمانمائة) ، وهذا يسير بالنسبة الى الأول . ومع ذلك فلو
وجد من اوتى توفيقا والههم راشدا ، لكان الحال غير ما
عليه الآن بخلاف الحال فى هذه المحن ، فأن المال
الواصل الى كل احد من خراج أو غيره ، إنما هو فلوس
منسوبة الى الأرطال كما تقدم ، والذهب والفضة وسائر
المبيعات كلها من مأكول وملبوس أو غيره نعم ، وخراج
الأرضين إنما ينسب الى الفلوس فيقال كل دينار بكذا
وكذا درهما من الفلوس ، والفضة كل درهم منها بكذا
وكذا درهما (ص ٢٦ ب) من الفلوس ، والثياب والسلع
كلها ، والخراج فى الأقليم كله ، كل كذا من كذا بكذا
وكذا درهما من الفلوس . وبالضرورة يدرى كل ذى حس ،
وإن بلغ فى الجهل الغاية من الغباوة أن المال إنما يؤخذ
غالبا عن خراج الأراضى ، أو اثمان المبيعات أو قيم
الأعمال ، أو من وجوه البر والصلات ، وأنه لا بد وأن
يصرف فى الأمور الحاجية وسائر الأغراض البشرية ،
إما على وجه اقتصاد^(١٠) ، أو فى سبيل السرف
والتبذير . فإذا صار الى احد مبلغ ما من هذه الفلوس ،
وانفقه فى سبيل من سبل اغراضه ، فإنه يجد من الغبن
مالا غاية وراءه .

(٩) هنا دليل ماضى آخر للبرهان على ان هذا الكتاب كتب فى سنة

٨٠٨ .

(١٠) فى و «الافساد» والرسم المثبت هنا من م (٤٢) (١)

وبيان ذلك ان السلطان اذا وصل الى ديوانه ستون
الف درهم من الفلوس ، فإنما يقبض منها متولى ذلك
الديوان مائة قنطار من الفلوس ، أو ذهباً بحسابه ، فإن
كان مثلاً انما وردت الى ديوان الوزارة ، فإن الوزير لما
يحتاج اليه من اللحوم السلطانية يشتري بهذه الستين
الف درهم ، التي وزنها مائة قنطار من الفلوس وعنهما من
الذهب (بحسابه^(١١)) ما زنته من اللحم ستة وستون
قنطاراً وثلاث قنطار ، حساباً عن كل قنطار سبع مائة
درهم ، وقبل هذه المحن كان يشتري بالستين ألف درهم
الف قنطار وخمس مائة قنطار من اللحم حساباً عن كل
قنطار أربعين درهماً ، وفرق عظيم وغبن فاحش ما بين
الأول والثاني . واعتبر ذلك في سائر الأموال السلطانية
ووجوه مصارفها ، وتنزل الى أموال الأمراء ، ثم الى من
دونهم من رؤساء الدولة ، كالوزراء والقضاة وأعيان
الكتاب ومياسير التجار وغيرهم فانك تجد مثلاً الواحد من
أهل الطبقة الوسطى اذا كان معلومه في الشهر ثلاث مائة
درهم حساباً عن كل يوم عشرة دراهم فانه كان قبل هذه
المحن اذا اراد النفقة على^(١٢) عياله يشتري لهم من
هذه العشرة دراهم (الفضة) مثلاً ثلاثة ارطال لحم من
لحوم الضأن بدرهمين ، ولتوابلها مثلاً درهمين ، ويقضى

(١١) بياض في و . وكذلك م (٤٢ ب) .
(١٢) في و «الى» والرسم المثبت من م (٤٢ ب)

غداء ولده واهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم . واليوم
انما تصير اليه العشرة فلوسا زنتها عشرون اوقية ، فاذا
أراد ان (ص ٢٧ أ) يشتري ثلاثة أرطال لحم فإنما
يأخذها بسبعة وعشرين درهما فلوسا ، ويصرف في
توابلها (و) ما يصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة
دراهم ، فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته الا بسبعة
وثلاثين درهما فلوسا ، وأنى يستطيع من متحصله عشرة
ان ينفق سبعة وثلاثين في غداء واحد ، سوى ما يحتاج
اليه من زيت وماء واجرة مسكن ومئونة دابة وكسوة وغير
ذلك ، (مما يطول ^(١٣) سرده ويكفى فيه تساوى العالم
من الحاضرين بمعرفته) . فهذا هو سبب زوال النعم التي
كانت بمصر ، وتلاشى الأحوال بها ، وذهاب الرفه ،
وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور ، ولو شاء ربك ما
فعلوه .

فلو وفق الله تعالى من اسند اليه امور العباد الى رد
النقود على ما كانت عليه اولا ، لكان صاحب هذه العشرة
دراهم اذا قبضها فضة رأها على حكم اسعار وقتنا هذا
تكفيه وتفضل عنه ، فإن الغداء الذى قلنا ان قيمته الآن
سبعة وثلاثون درهما من الفلوس يدفع فيه الآن ستة
دراهم وسدس درهم من الفضة المعاملة حسابا عن كل
درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس التي زنتها

(١٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٢ ب)

عشرة أواق ، فإنّ ليس بالناس غلاء ، إنّما نزل بهم سوء التدبير من الحكام ، ليذهب الله غناء الخلق ويبتليهم بالقلّة والذلة ، جزاء بما كسبت أيديهم وليزيقهم بعض الذي عملوا ولعلمهم يرجعون .

وهذان المثالان فيهما كفاية لمن ازال الله الطمع^(١٤) عن قلبه ، وهداة الى اغاثة العباد وعمارة البلاد والله الأمر من قبل ومن بعد .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : تيسر لى ترتيب هذه المقالة وتهذيبها فى ليلة واحدة من ليالى المحرم سنة ثمان وثمانمئة ، والله يهدى من يشاء ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبي بعده .

ووافق الفراغ من تسويدها فى اليوم التاسع عشر من شعبان المكرّم سنة ١١٠١ (هـ) على يد أفقر العباد محمد الشهير بالقطزى ، امام جامع الوزير وخطيبه ، ببندر جدة المحروس .

(١٤) فى و «الطبع» والرسم المثبت هنا من م (٤٣) (١) .

كشاف أبجدي عام

- الأمير (الخليفة الفاطمي) : ١٥ ، ٢٧
إبراهيم بن وصيف شاه : ٧ ، ٨
ابن أبي زيد (انظر أبو القاسم)
ابن الخليلى (انظر فخر الدين)
ابن رزك (انظر الصالح طلائع)
ابن رسته : ١٥
ابن رفاعه (انظر عبد الملك)
ابن سعيد (محمد) : ٦٨
ابن سيرين : ٥٨
ابن الشيخى (انظر ناصر الدين)
ابن عساكر : ٤٧
ابن عمار (انظر أبو محمد الحسن)
ابن فاتك (انظر أبو عبد الله) .
ابن مماتى : ٢١
ابن هرجيب بن شهلوف : ٨
ابن وصيف شاه (انظر إبراهيم)
أبو البركات (الوزير) : ١٨
أبو بكر (الخليفة) : ٥١

٥٩
ابو جعفر المنصور (ال خليفة العباسى) : ٥٩
ابو الطاهر المحلى : ٦٧
ابوعبدالله بن فاتك (المأمون البطائحي ،
الوزير) ١٥ ، ٢٧

ابو القاسم بن ابي زيد : ٦٧
ابو محمد الحسن بن على بن عبدالرحمن
البازورى (الناصر لدين الله ، الوزير) :
١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢
ابو محمد الحسن بن عمار : ١٤
ابو المسك كافور الاخشيد : ١٢ ، ١٣
ابو النجا شعيا اليهودى : ٣٣
ابو هريرة : ٦٢

اتريب بن مصريم : ٨ ، ٩
اتريب (مدينة قديمة) : ٨
اجناد الحلقة : ٧٣ ، ٧٥
الاحنف بن قيس : ٥١
ارباب الجهات : ٢٦
ارباب المعاش : ٧٢ ، ٧٤
ارباب المهن : ٧٣ ، ٧٥
الارتفاع : ٢٢ ، ٢٣

اردب : ١٠
ارفخشذ بن سام : ٩ ، ٤٨
اسامة بن زيد التنوخى : ١٥
الاستادار (انظر محمود بن على)
اسفل الأرض (الوجة البحرى ، الأرض
السفلى) : ٢٣ ، ٣٠
الاسكندرية : ١٥ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧١
٧٢ ، ٧٦ ، ٧٨
اصحاب البز (انظر ارباب المعاش)
اصحاب الستائر : ١٦

أصحاب الفلاحة والحرث : ٧٢ ، ٧٤

أفروس بن مناوش : ٨

الأفضل بن وحش (الوزير) : ٢٨

الأعوان : ٣٩

الطنبغا المساحي (انظر فخر الدين) .

الأمين (محمد ، الخليفة العباسي) : ٦١

الانباء : ٥٩

الاندلس : ٤٧

الأهراء : ٢٨ ، ٣١ ، ٣٣

أهل الخصاصة والمسكنة : ٧٣ ، ٧٥

أهل الدولة : ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤

أهل الستر : ٣٠

الأوقية : ٤٩

أونوجور (أبو القاسم بن الأخشيدي) :

١١ ، ١٢

باب البحر : ١٧

باب زويلة : ٢٥ ، ٣٥

البالشت : ٦٨

البراطيل والحمايات : ٣٧ ، ٧٠

برقة : ٣٢ ، ٣٣

برقوق (السلطان الظاهر) : ٣٧ ، ٤٢

٤٤ ، ٤٥ ، ٧١

البصرة : ٥١ ، ٦١

بعلبك : ٣٨

بغداد : ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٨

البقاع : ٣٨

بلاد الروم والترك : ٦

بنها : ٨

بيت المال : ١٥ ، ٢٣ ، ٣٨ ، ٦٠ ، ٦٤

البيدر ج . بيادر : ٢١
البيكار ج . بواكر : ٣٤
الترنجبين : ٧٩
تروجة (بلدة) : ٧٨
التليس : ١٦
التوارة : ١٠

الجامع الأزهر : ١٥
جامع راشدة : ١٧
الجامع العتيق : ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٨
جبه عسال (بالشام) : ٢٨
جدة : ٨٦
الجريب : ٥١ ، ٦٣

جستنيان الثاني (الامبراطور) : ٥٣
الجسر ج . جسور : ٤٦
جعفر بن يحيى بن خالد البرمكى : ٥٩ ، ٦٠
جنكز خان : ٦٨
الجهيز : ٢١
جوهر (القائد الفاطمى) : ١٣
الجيزة : ٣٠

حارة الديلم : ٣٥
الحاكم بأمر الله (ال خليفة الفاطمى) : ١٤ ،
١٧ ، ١٨ ، ٦٤ .
الحافظ لدين الله (ال خليفة الفاطمى) : ٢٨
الحجاج بن يوسف الثقفى : ٥٣ ، ٥٤ ،
٥٥ ، ٥٧
الحجاز : ٣٤ ، ٤١
حران : ٥٩

الحسن بن سهل : ٦٠
الحسن بن عبدالله بن طفيح : ١٣
الحسنى (قصر ببغداد) : ٦٠
حلب : ٣٤

حلى بنى يعقوب : ٣٤
الحمايات (انظر البراطيل)
الحوائج خاناه : ٣٣

خالد بن عبدالله القسرى : ٥٨
خالد ابن زيد بن معاوية : ٥٣ ، ٥٤
خالد بالق : ٦٨
الخبز المكرج : ٦٧
خرسان : ٧٩
الخروبة : ٦٦
الخرطة (الخزانة) : ٦٠

الدار الأمرية : ١٥
دار الضرب : ١٥ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٨٠
دائق ج . دوانيق : ١٠ ، ٤٩ ، ٥٠
الدرهم البغلية : ٤٩ ، ٥٠
الدرهم البيض : ٥٧ ، ٥٨
الدرهم الجدد : ١٥ ، ١٦ ، ٦٥
الدرهم الجوارقية : ٤٨ ، ٥٠
الدرهم الجواز : ٥٠
الدرهم الخالدية : ٥٩
الدرهم الزايدة (انظر الدرهم المزايده)
الدرهم الزيوف : ٦٢ ، ٦٧
الدرهم الستوقة : ٦٢
الدرهم السوداء (السود) : ٤٨ ، ٥٢ ،
٥٥ ، ٥٦ ، ٦٥
الدرهم الطبرية (العتق) : ٤٨ ، ٤٩ ،
٥٥ ، ٥٦

الدراهم العتق (انظر الدراهم الطبرية)
 الدراهم الغطريفية : ٦٠
 الدراهم الغلة : ٦٤
 الدراهم القطع (انظر الدراهم المزايمة)
 الدراهم الكاملية : ٦٥ ، ٧٠
 الدراهم الكسروية (الفارسية) : ٥١
 دراھم الكيل : ٥٧
 الدراهم المبهرجة (النبهرجة) : ٦٢ ، ٦٧
 الدراهم المحمدية : ٥٩
 الدراهم المدورة : ٥٣
 الدراهم المزايمة : ١٤ ، ١٥ ، ٦٤ ، ٦٥
 الدراهم المسودة : ٦٥
 الدراهم المعاملة : ١٤ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٦
 الدراهم المصيبية : ٦٠
 الدراهم المكروهة : ٥٧
 الدراهم النقرة : ٦٥
 الدراهم الهاشمية : ٥٩
 الدراهم الهبيرية : ٥٨ ، ٩٥
 الدراهم الوافية : ٥٠ ، ٥٦
 الدراهم الوراق : ٦٥ ، ٦٧
 الدراهم اليوسفية : ٥٩
 الدراهم (وزن) : ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥
 ٥٧ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧١
 دمشق : ٣٨ ، ٤٩
 دمياط : ٢٩
 دنانير الخريطة : ٦٠
 الدنانير القيصرية : ٤٨
 الدنانير الهاشمية : ٦١
 الدينار : ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٦ ،
 ٨٢ ، ٨٣
 الدينار المبهرج : ٦٧
 دينار معاوية : ٥٢

ذهب مختوم ٨٠
رأس البغل اليهودي : ٤٩
الرباعي (درهم ، ودينار) : ١٩
الرطل : ٤٩ ، ٥٧ ، ٧٦
الرملة (بلدة) : ١٣
الروزنامج : ٢١
الريان بن الوليد : ١٠

الزعار : ٤٥
زقاق القناديل (بالفسطاط) : ٢٤
زياد ابن ابيه : ٥٢
الزياد : ١٨

سعيد بن المسيب : ٥٤
السفاح (ابو العباس الخليفة العباسي) : ٥٩
السكة : ٥٥ ، ٦٠ ، ٦١
السكة العباسية : ٥٩

السكة المدورة : ٥٩
سليمان بن عبد الملك (الخليفة الاموي) : ٥٨
سليمان بن عزة (المحتسب) : ١٤
السمسرة : ٧٧
سمير اليهودي : ٥٤ ، ٥٥
السندی بن شاهر : ٦٠
سوق السيوفيين (بالقاهرة) : ٣٥
سيف الدين حسين : ٢٩

الشام : ٢٢ ، ٢٤ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٤٨ ،
٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦
الشاهد ج . شهود : ٧٥
الشدة العظمى : ٢٧

شعبان (السلطان الاشرف) : ٤٠

الشواهين : ٥١ ، ٦١

الشوبك : ٣٤

الشون (انظر الاهراء)

شيخون (الامير) : ٣٧

الشير خشك : ٧٩

صابر بن مصريم : ٩

صاحب السبيل : ٢٥

الصاع : ٥٧

الصالح طلائع بن رزيك (الوزير) : ٢٨ ، ٣٧

صلاة العتمة : ١١

صور (مدينة) : ١٥

الصين : ٦٩

طبرستان : ٤٧

طبرية (مدينة) : ٤٨

العادل ابو بكر بن ايوب (السلطان) :

٢٩ ، ٣١

العادل كتيبا (السلطان) : ٣٢ ، ٧٠

العباس بن الفضل بن الربيع : ٦١

عبدالله بن الزبير : ٥٣

عبدالله بن عامر : ٦١

عبدالله بن عبد الملك بن مروان : ١١

عبدالله بن مروان : ٥٣

عبد الملك بن رفاعة : ١٥

عبد الملك بن مروان (ال خليفة الاموي) :

٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦

٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨

عبيد الله بن زياد : ٦١

عثمان بن حنيف : ٦٣

عثمان بن عفان (الخليفة) : ٥٢

العراق : ٢٥ ، ٤١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ،

٥٨ ، ٦٢

عريف : ١٨

العزیز محمد بن صلاح الدين الايوبي (السلطان) :

٣٧

عسقلان : ١٥

العشاي : ١٦

على بن ابي طالب (الخليفة) : ٥٢

على بن الاخشيد : ١٢

العمالقة : ١٠

عمر بن الخطاب (الخليفة) : ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٣

عمر بن عبدالعزيز (الخليفة الاموي) : ٥٨

عمر بن هبيرة : ٥٨

عمرو بن العاص : ٦٣

الغارة : ٦ ، ٢٤

الغرد : ٢٤

فالغ بن غابر : ٤٨

الفائز (الخليفة الفاطمي) : ٢٨

فرعان بن مسعود : ٨

فخر الدين بن الخليلي (الوزير) : ٣٧ ، ٧٠

فخر الدين الطنبيغا المساحي (الامير) : ٣٦

فرج بن برقوق (السلطان الناصر) : ٣٧ ، الفسطاط : ١٢ ، ١٧ ، ٢٤

الفضل بن الربيع : ٦٠

الفلس ج . فلوس : ٣٧ ، ٤٧ ، ٦٦ ،

٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ،

٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ،

٨٢ ، ٨٤

القاهرة : ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ،

٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ،

٢٣ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٦٥ ، ٧١ ،

٧٦ ، ٧٨

القبط : ١٠ ، ٤٧ ، ٦٣

القدس : ٢٣ ، ٢٤

القرامطة : ١٣

قرة بن شريك : ١٥

القفيز : ٥٢ ، ٦٢

قوس : ١٥

القيراط ج . قراريط : ٦٨

كافور الاخشيدى (انظر ابو المسك) .

الكامل محمد بن العادل (السلطان) : ٦٥ ،

٦٧ ، ٦٩

الكرك : ٢٤

الكودة : ٦٩

الكوفة : ٥٢

المأمون البطائحي (انظر ابو عبدالله) .

المأمون (عبد الله ، الخليفة العباسي) : ٦١

مالك (الامام) : ٥٧

المتجملون : ٢٩

متحصل المواريث : ٣٨

المتوكل (الخليفة العباسي) : ٦١

متولى الستر : ١٦

المثقال : ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٦ ،

٧٠ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨١

المحتسب : ١٤

محمد (رسول الله) : ٥١ ز ٥٣ ز ٥٥ ،
٥٦ ، ٦٢ ، ٦٣

محمد بن عطا (عتاب) الكندي : ٥٩

محمد بن قلاوون (السلطان الناصر) : ٢٩ ، ٧٧

محمد بن هارون الرشيد : ٦١

محمد القطري : ٨٦

محمود بن علي الاستادار : ٧١

المخازن السلطانية : ١٨ ز ٢١

مختوم (انظر ذهب مختوم)

المد : ٥٧

المدينة : ٥١ ، ٥٤

مروان بن محمد (الخليفة الأموي) : ٥٩

المسيحي ، (الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد) : ٦٤

المنتصر (الخليفة الفاطمي) : ١٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦

مسعود الصقلي : ١٦

مصر : ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١

١٢ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ،

٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ،

٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ،

٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٧ ،

٤٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ،

٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ،

٧٦ ، ٨٥

مصعب بن الزبير : ٥٣

المالرق جـ . مطارق : ٢٩

المعاملين : ٢٠

معاوية بن أبي سفيان (الخليفة الأموي) : ٥٢

المعتصم (أبو إسحاق - الخليفة العباسي) : ٦١

المعز لدين الله الفاطمي (الخليفة) : ١٢

معقل بن يسار : ٥١
المكرج (انظر الخبز)
مكة : ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣
الملوطة جـ ملاليط ، ملوطات : ٧٩
المناخ : ٣١
المهدى (الخليفة العباسى) : ٥٩
مياسير التجار : ٧٢ ، ٧٤ ، ٨٥

نابلس : ٣٨
ناصر الدين بن الشيخى : ٧٧
الناصر محمد بن قلاوون (انظر محمد)
النش : ٤٩
النواة : ٤٩ ، ٥١
لاذو بن سام سام : ٩
النيلوفر : ٧٩
الهادى (الخليفة العباسى) : ٥٩
هارون الرشيد (الخليفة العباسى) : ٥٩ ، ٦٠
مشام بن عبد الملك (الخليفة الاموى) : ٥٨
الهند : ٤٠ ، ٦٩
الواثق (الخليفة العباسى) : ٦١
واسط : ٥٨ ، ٥٩
الوسمى : ٣٢
الوليد بن عبد الملك (الخليفة الاموى) : ٥٨
الوليد بن يزيد : ٥٩
الوزيرية : ٣٥
الويبة : ١٢
البازورى (انظر ابو محمد الحسن)
يزيد بن عبد الملك (الخليفة الاموى) : ٥٨
اليمن : ٣٤ ، ٤٧ ، ٥٢
يوسف بن عمر الثقفى : ٥٨ ، ٥٩

فهرس

صفحة	
٧	تقديم
١٨	اسماء المراجع المتداولة فى الحواشى
	المقرىزى كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة
	فصل فى ذكرى مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة
٢٩	كلية
	فصل فى ايراد ما حل بمصر من الغلوات وحكايات
٣٢	يسيرة من أنباء تلك السنوات
٧٨	فصل فى بيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن
١٠٧	فصل
١٢٠	فصل فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم
١٢٥	فصل فى ذكر نبذ من أسعار هذا الزمن
١٣١	فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء
١٣٣	فصل فى بيان محاش هذا التدبير
١٤٠	كشاف أبجدى عام

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية واحد وعشرون جنيها وفى بلاد اتحادى البريد العربى والأفريقى والباكستان سبعة عشر دولارا أو ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر أنحاء العالم خمسة وعشرون دولارا بالبريد الجوى .
والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية ، وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ، وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة عالية عند الطلب

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالعال بسيونى زغلول ، الصفاة - ص ب رقم ٢١٨٣٣
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس : 92703 Hilal.V.N

رقم الايداع : ٣٣١٥ / ١٩٩٠

هذا الكتاب

كتاب « إغاثة الأمة بكشف الغمة » من أهم كتب المقریزی رغم صغر حجمه ، والمقریزی أحد أهم المؤرخین المصریین منذ العصور الوسطی وحتى اليوم ..

وقد كتب المقریزی هذا الكتاب بعد المجاعة التي وقعت سنة ٧٩٦ هـ ، وربما أثر عليه وفاة ابنته الوحيدة سنة ٨٠٦ هـ ، بالطاعون الذي أعقب تلك المجاعة .

ويتناول المقریزی في هذا الكتاب تاريخ المجاعات التي نزلت بمصر منذ أقدم العصور وحتى سنة ٨٠٨ هـ ، سنة تأليف هذا الكتاب .

ويحتوى الكتاب على رؤية اجتماعية واقتصادية ثاقبة تبحث عند تدوينه لأخبار المجاعات أسبابها ويقترح علاجها وليس ذلك غريبا فقد كان المقریزی معاصرا للعلامة ابن خلدون وليس غريبا تقسيمه للمجتمع المصرى الى طبقات ودراسة دور كل منها .

عالم الأجهزة الكهربائية تحت اسم واحد... أولمبيك الإلكترونيك



OLYMPIC



المصانع : شركة القاهرة للصناعات الخفيفة - القاهرة - طناش ت : ٣٤١٤٨٢ / ٣١ - الوكلاء الوحيدون : شركة المنتجات الهندسية والتوكيلات
١٣ شارع سيف الدين المهراني - ميدان رمسيس ت : ٩٠٨٨٤٤ - ٩٠٧٧٢ - فاكس : ٩١١٦٦٠ - تليفون : ٢٢٤٦٠ OLYMPIC من ج. ٢٨١ - القاهرة